عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

دور الأحزاب والمنظمات السياسية الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الممتدة من: (1948 -2005)

خليل محمد عمر شيحة

رسالة ماجستير

القدس– فلسطين

1428هـ /2007م

دور الأحزاب والمنظمات السياسية الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الممتدة من: (1948 -2005)

إعداد الطالب
خليل محمد عمر شيحة

بكالوريوس محاسبة وإدارة من الجامعة الأردنية

إشراف: د. محمد قهوجي

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في بناء المؤسسات من برنامج التنمية الريفية–جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا/برنامج التنمية الريفية المستدامة/جامعة القدس
هـ 1428 /2007م

جامعة القدس
كلية الدراسات العليا
برنامج التنمية الريفية

إجازة رسالة

دور الأحزاب والمنظمات السياسية الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الممتدة من:(1948-2005)

اسم الطالب: خليل شيحة.
الرقم الجامعي:20011533 .

المشرف:د. محمد قهوجي

نوقشت وأجيزت بتاريخ / / من لجنة المناقشة المدرجة أسمائهم وتواقيعهم:

1.رئيس لجنة المناقشة: التوقيع
2. ممتحناً داخليا: التوقيع
3.ممتحناً خارجياً: التوقيع

القدس – فلسطين

1428هـ / 2006م

الإهـداء

إلى والدي المرحومين الذين كان لهما الأثر الأكبر في حياتي .

إلى زوجتي التي وفرت لي الوقت،وشجعتني على إكمال مسيرتي الدراسية.

إلى ولدي (قصي ومحمد) الذين تحملا انشغالي عنهما في الإغاثة الزراعية التي علمتنا العطاء في زمن عز فيه العطاء.

إلى كل الأصدقاء والزملاء الذين قدموا إلي النصح والمشورة طيلة فترة إعداد هذه الدراسة.

التوقيع

14/6/2007

إقرار:

اقر أنا مقدم الرسالة انهاقدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وانهانتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة إليه حيث ما ورد، وان هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:

خليل شيحة.

التاريخ: 14/6/2007.

شكر وعرفان

بمناسبة انجاز هذه الدراسة،أتوجه بالشكر والامتنان إلى كل من ساعدني في إخراج هذه الدراسة إلى حيز الوجود،واخص بالذكر:

الدكتور:محمد قهوجي، الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة.

الدكتور:ثمين الهيجاوي الفاضل.

الإغاثة الزراعية،التي أولتني الرعاية والاهتمام،وقدمت لي كل ما هو ممكن.

كل الذين كان لي شرف اللقاء بهم من :قيادات سياسية وحزبية،وشخصيات بارزة في العمل الأهلي.

زملائي في برنامج الدراسات العليا،الذين كان لتحفيزهم دور كبير في هذا الانجاز.

إليهم جميعا أتقدم بالشكر والامتنان

خليل شيحة
14/6/2007

تعريفات

أينما وردت المصطلحات المذكورة أدناه ، وفي أي فصل أو جزء من هذه الدراسة ، فإنها تدل على المعاني والمفاهيم التي تقابلها في الشرح الوارد على النحو التالي :-

* **ايدولوجيا:-** مجموعة من الأفكار والمفاهيم والمواقف التي تتخذ حيال ظروف ووقائع معينة .(كوهين ، 1988).

* **الأحزاب الفلسطينية :-** أينما ورد هذا المصطلح فانه يعني كافة الحركات والجبهات والأحزاب والفصائل والتنظيمات الفلسطينية، سواء كانت يسارية، أو وسطية، أو أصولية، أو وطنية، أو قومية، أو أممية، أو إسلامية، أو علمانية . (الباحث) .

* **البرنامج:-** بيان عاني يصدره حزب من الأحزاب حول خطة الحزب، وسياسته، وأهدافه، والوسائل التي يتوخى استخدامها، لتحقيقها في حال تسلمه زمام الحكم، أو أبان مشاركته في الحكومة، أو من خلال وجوده في المعارضة وخارج الحكم .(ألكيالي ،1989 . أ).

* **التنمية :-** كل الجهود المبذولة بواسطة مؤسسات الدولة وبواسطة أهل المجتمع بقصد إحداث تغيير معين، وقد يكون هذا التغيير معنويا، كان يستهدف تغيير اجتماعي في اتجاهات الناس، وقد يكون ماديا يهدف إلى رفع المستوى الاقتصادي للجميع . (الأشرم ، 1980) .

* **التنمية الشاملة:-** يطلق على التنمية لفظ الشاملة، إذا شملت جميع جوانب الحياة ، اجتماعيا ، وثقافيا، واقتصاديا، وسياسيا، وشملت في نفس الوقت جميع أقاليم البلد الواحد، فلا تخص إقليما دون أخر، أو منطقة جغرافية دون أخرى، كما أن التنمية الشاملة تتطلب التغلب التدريجي على معوقاتها، وتهيئة الظروف والمناخ والبيئة اللازمة لأحداثها. (جرادات،2006).

* **التنمية المستدامة:-** هي تطوير قدرات الناس واستخدامها في أنشطة تنموية تضمن استمرارها وعدالة توسيعها، وذلك لخدمة مصالح الناس في الحاضر والحفاظ على مصالح الأجيال القادمة (أبو غوش، 2006).

* **التعددية السياسية :-** نظام سياسي تتمحور فيه جماعات متعددة، أو عدة مراكز قوى، لابد من وجود مركز قوى منفرد بالسلطة، ولا يملك أي منها السلطة المطلقة، ولا يمكن له أن يكون صاحب سيادة مطلقة. (د،م ، د،م ،(1998).

* **الجبهة : -** إطار تلتقي فيه مجموعة كبيرة أو صغيرة من الأحزاب والحركات والقوى والشخصيات المختلفة في إيديولوجيتها، وفكرها السياسي، ورؤاها الاجتماعية، لكنها تلتقي وتتقاطع، إما حول أهداف تكتيكية أو إستراتيجية، بحيث تشكل هذه الأهداف منطلقا وقاعدة يتأسس عليها البرنامج السياسي الذي يشكل بحد ذاته ناظما لكل المنضمين في إطار هذه الجبهة . (سويطات ، جبر، 2000).

* **الحركة :-** وتعني الانتقال والتغيير والتأقلم وفق الظروف، وهذا لا يعني الابتعاد عن الايدولوجيا أو الفكر الذي تكون له قاعدة يتشكل عليها، لكنها قاعدة غير جامدة وقابلة للتلاؤم والانسجام مع المتغيرات.(سويطات، جبر، 2000).

* **حزب :-** مجموعة من المواطنين يؤمنون بأهداف سياسية وايدولوجية مشتركة، وينظمون أنفسهم بهدف الوصول إلى السلطة، وتحقيق برنامجهم.(ألكيالي، 1989 . أ).

* **ألخطه:-** الأهداف التي يجب أن يحققها الاقتصاد القومي في جوانبه المتعددة خلال فترة معينه، والوسائل التي يطبقها للوصول إلى هذه الأهداف، فهي نتاج عملية التخطيط، وهي التي تتحدد فيها بالأرقام: الأهداف والوسائل.(ألكيالي ، 1989 . ب).

* **الديمقراطية :-** شكل من أشكال الحكم ونوع من أنواع الأنظمة السياسية التي يشارك فيها المواطن العادي بصنع القرار في كافة المسائل العامة للسياسة العامة.(د،م ، د،م ، 1998).

* **منظمات المجتمع المدني :-** أي هيئة تعمل على تقديم خدمات للمواطنين في مجالات مختلفة ،علمية وثقافية وخيرية وتربوية وتنموية وقانونية ودينية وفنية ، على أن يكون هدفها خدمة المجتمع بدون تمييز بين الفئات المستهدفة، ودون جني الربح المادي واقتسامه ما بين الأعضاء، مع عدم الانتقاص من حق المنظمات في تكوين رأي أو فكر سياسي مستقل دون تدخل السلطة، ولا

يشمل أيضا الشركات الهادفة إلى الربح والتي تحكم وتدار وفق قانون خاص. (شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (1997).

* **منظمة التحرير الفلسطينية :-** الكيان الفلسطيني الذي يعبر عن إرادة الشعب الفلسطيني أينما وجد، وهي قيادة معبئة لقوى الشعب العربي الفلسطيني لخوض معركة التحرير، ودرعا لحقوق شعب فلسطين وأمانيه وطريقا للنصر وهي هيئة تطالب بحقوقه لتمكينه من تحرير وطنه وتقرير مصيره، فهي الوطن المعنوي لكل الفلسطينيين.(هيئة الموسوعة الفلسطينية ، 1984 . د).

* **العولمة :-** إعادة صياغة للفكر الإنساني ، والاقتصادي في واقعه الجديد، وهو سيادة اقتصاد السوق، وغلبة النمط الثقافي الغربي الأمريكي بالذات، على حياة سكان هذا الكوكب.(ألصوص، 2005).

مختصرات

أينما وردت المختصرات التالية ، فإنها تدل على ما يلي :-

(ب.ت) :- بدون تاريخ.

ج :- جزء.

ج د :- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين . (نواف ، 1997).

جتع :- جبهة التحرير العربية . (الموسوعة الفلسطينية ، 1984 . ب).

جتف :- جبهة التحرير الفلسطينية.(الموسوعة الفلسطينية ، 1984 . ب).

جعف :- الجبهة العربية الفلسطينية.(أمين سر جعف في محافظة جنين ، اتصال شخصي، 2006).

جش :- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.(الموسوعة الفلسطينية ، 1984 . ب).

حشف :- حزب الشعب الفلسطيني.(حزب الشعب الفلسطيني(1998).

حماس :- حركة المقاومة الإسلامية . (مركز دراسات الشرق الأوسط (1998).

ط :- طبعة.

فتح :- حركة التحرير الوطني الفلسطيني . (الموسوعة الفلسطينية، 1984 . ب).

فدا :- الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني . (الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (2000).

م :- ميلادي.

(م.م.ط) :- مجهول مكان الطباعة.

م.ت.ف :- منظمة التحرير الفلسطينية .

هـ :- هجري.

الملخص

أجريت هذه الدراسة على مجتمع الدراسة المؤلف من الأحزاب، والحركات، والفصائل، التي تكون بمجموعها الكيان والتكتلات السياسية والحزبية الفلسطينية المنتشرة في قطاع غزة والضفة الغربية ومنطقة القدس، حيث شملت هذه الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من (1948-2005)، وقد تم تنفيذها و إجرائها في أربعة فصول دراسية.

بحثت الدراسة دور السياسات الحزبية على العمل الفلسطيني بشكل عام ولا سيما مسارات العمل التنموي والاجتماعي في فلسطين، وقد بحثت الدراسة هذا الموضوع من خلال عينة عشوائية مقصودة، لإظهار أهمية العمل الحزبي على المسار التنموي الفلسطيني، ومعرفة مدى نجاح أو إخفاق هذه السياسات والبرامج الحزبية المتبعة من قبل الأحزاب الفلسطينية في المجال التنموي، ونوعية ودرجة التأثير السلبي أو الايجابي على العمل التنموي الفلسطيني لهذه الأحزاب.

ارتكزت هذه الدراسة على مشكلة دراسية انبثق عنها أسئلة دراسية وبحثية، حيث تم وضعها و صياغتها بناءً على مشكلة هذه الدراسة ومبرراتها، إذ أن الباحث لاحظ بشكل عقلي معمق، أن العلاقة بين التقدم التنموي في العمل التنموي الفلسطيني، وبين سياسة وبرامج الأحزاب والفصائل الفلسطينية المتعلقة بالتنمية، و مدى النمو والتقدم التنموي في مسارات العم ل التنموي والاجتماعي الذي تنشط فيه هذه الأحزاب، هي علاقة غامضة وغير واضحة، مما لفت انتباهه إلى أن هذا الغموض في هذه العلاقة، يرتكز على أسباب غامضة دفعت الباحث إلى التساؤل عن مدى جدوى وفاعلية هذه السياسات والبرامج الحزبية، في مجالات العمل التنموي في فلسطين.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي المستخدم للأسلوبين: الكمي والكيفي، لملائمة هذا المنهج لأغراض هذه الدراسة، حيث تم الاعتماد على المصادر الأولية التي تتألف من المجتمع الدراسي المبحوث، إذ تمت مقابلة (60) مسؤول حزبي من الأحزاب الفلسطينية، والمؤسسات التابعة لهذه الأحزاب، والتي تتواجد في محافظات شمال الضفة الغربية، إذ تمت مقابلة (30) مسؤول حزبي، و(30) مدير، أو نائب مدير أو عضو مجلس إدارة للمؤسسات المذكورة والتي تدار، أو تمول، أو تدين بالولاء للأحزاب التي تؤلف مجتمع هذه الدراسة.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تمت مقابلة العديد من ذوي الخبرة والقرار والاختصاص بموضوع هذه الدراسة، كما اعتمد على العديد من المصادر الثانوية المتاحة، المؤلفة من وثائق وسجلات ومنشورات الأحزاب والفصائل الفلسطينية المختلفة، بالإضافة إلى العديد من الدراسات والأدبيات السابقة، المتعلقة بموضوع هذه الدراسة.

خلصت هذه الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات أهمها:أن الأحزاب والفصائل الفلسطينية تتبنى البرامج ذات الطابع السياسي أكثر من تبنيها للبرامج التنموية، وذلك لخصوصية الوضع الفلسطيني المحتل والمقاوم في آن واحد، كما أن الأحزاب و الفصائل الفلسطينية المختلفة لا تعمل على توفير الدعم المالي وتعزيز العلاقات الخارجية بهدف دعم مشاريع التنمية المحلية، إنما تعمل على البحث عن التمويل من اجل خدمة المصالح والأهداف والقضايا الحزبية الضيقة لكل من هذه الأحزاب، بالإضافة إلى أن هذه الأحزاب المختلفة لا تتبنى سياسة هادفة إلى تأهيل القيادات والكوادر الأعضاء فيها، بل الصفة الغالبة هي سيطرة الرموز الحزبية والقيادات المتنفذة على صناعة القرار داخل هذه الأحزاب.

ومن النتائج المهمة التي خلصت إليها هذه الدراسة، أن هذه الأحزاب تمثل طبقات اجتماعية مختلفة، وأن القيادات الحزبية لهذه الأحزاب المختلفة ذات تأثير سلبي على البرامج الحزبية التنموية، وان الحوار الوطني والمشاركة الحزبية الشاملة، وتقاطع الأحزاب على خطط وأهداف تنموية موحدة، هو الطريق الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى وجود تأثير ايجابي وبناء، ومشاركة صحيحة لهذه الأحزاب المختلفة في مجال العمل التنموي الفلسطيني.

لقد ختمت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة إعادة صياغة الهيكلين: التنظيمي والإداري لمختلف القوى والفصائل الفلسطينية، وكذلك عقد المؤتمرات الوطنية، وورش العمل، وتكثيف الندوات على مستوى أرجاء الوطن، بشكل جماعي لهذه الأحزاب لخلق ثقافة وطنية غالبة على الثقافة الحزبية المنتشرة، كما أن هذه الدراسة قد خلصت إلى ضرورة إيجاد معاهد تدريب أكاديمية تعمل على تدريب الشباب الحزبيين من الجنسين على أهمية العمل الوحدوي، وكذلك ضرورة تعزيز هذه القيم من خلال مساقات التدريس في التجمعات الفلسطينية المختلفة، وهناك اقتراحات أخرى عديدة ومختلفة، وكلها قد تؤدي إلى رفع مستوى العمل الحزبي، إلى درجة العمل الوطني العام وتقديم المصلحة الوطنية العليا على المصالح الحزبية الضيقة.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وخلفيتها

1.1 المقدمة

يحيى الإنسان على هذه الأرض منذ ألاف السنين، وان هذه الحياة الإنسانية الشاملة لهذا المخلوق البشري ليست ثابتة، ولا تتصف بنسق واحد من الضوابط والنظم الجامدة التي لا تتغير، بل إن أنماط التطور والتجدد لهذه الضوابط والمحددات المنظمة والموجهة لحياة البشر، دائما تسير في حركة هادئة متجددة باستمرار، إذ:-

> " تتطور المؤسسات البشرية ببطء ، وغالبا ما يتطلب الأمر ألاف من الأعوام لتوجيه السلوك الإنساني توجيها منظما نحو وجهة مقصودة ومتعمدة ، وتجعل هذه الحركة البطيئة الهادئة اقتفاء اثر الأحداث والإجراءات التي لا تعد ولا تحصى والتي تصنع تاريخ تطور المؤسسات البشرية أمرا صعبا " ، (جولدمان ، 1996).

فقد عرف الإنسان منذ فجر التاريخ القديم النواظم العشائرية والأسرية، حيث كانت هذه النظم بمثابة الحصن العام للإنسان الذي فيه يحيى بأمان وباستقرار، ومع تتابع القرون تطورت حياة الإنسان شيئا فشيئا، حتى عرف بناء المدن والنظم المدنية،عبر الممالك والحضارات القديمة المتعددة. (صادق، عبد العال، 1986).

وقد تتابعت المتغيرات المحيطة بالفكر البشري، والنظم الحياتية الشاملة للإنسان، حتى وصل الى درجة من الرقي السياسي، وأصبح هناك جماعات تمثل الشعب، وتتحدث باسمة، وتعرف مظالمه وهمومه أمام الملوك.(كامل ، 1982).

إن هذه الجماعات الضاغطة، والتي كانت بمثابة حلقة الوصل بين أفراد الشعب بكل فئاته وطبقاته، وبين الملوك والأباطرة فقد انبثق عنها، ونتيجة لتكتلاتها حول فكرة مشتركة، أوهمّ موحد، أو التفافها حول شخص ما، بشكل أو بأخر، ما يعرف اليوم بالأحزاب السياسية، هذه الأحزاب المختلفة، التي تشكل الشكل الأكثر حداثة للمنظمات الاجتماعية المختلفة .(جولدمان،1996).

يعتبر هذا الشكل الحديث للروابط والمؤسسات الناظمة والمنظمة لفئات الشعوب، ومصالحها وشؤون عيشها، والتي تتجسد في الحركات والأحزاب السياسية، فان ذلك أصبح أساسا متينا من أسس بناء النظم الاجتماعية والسياسية والحياتية الشاملة، إذ:

> " يبدو الحزب السياسي اليوم عاملا طبيعيا ملازما لكل نظام سياسي معروف، فالحزب السياسي موجود في الأنظمة السلطوية كما في الأنظمة الليبرالية، وفي البلدان التي هي على طريق النمو كما في البلدان الصناعية، ونادرا ما يكون هناك دولة لا وجود فيها لحزب واحد " .(ألكيالي ، 1989 . أ).

إن الأحزاب اليوم ولا سيما في بداية الألفية الثالثة، تعتبر من أكثر القضايا التي تنصب عليها أنظار الباحثين والدارسين، وذلك لأهمية هذه الأحزاب، ولحساسية الأدوار التي يمكن أن تلعبها هذه الأحزاب " نحو تأكيد تطلعات الشعوب وترجمتها إلى أفعال عبر الممارسات اليومية المستمرة التي تستند إلى سن التشريعات القانونية الحديثة، وتطبيقها بهدف تامين الرخاء والسعادة لكل أفراد المجتمع" (روبرتوميشال، 1994).

تلعب الأحزاب اليوم في كافة الدول وعلى اختلاف ألوانها الاجتماعية، ونظمها السياسية، دورا مهما في العملية التنموية لدى شعوبها، وداخل المجتمعات المتواجدة فيها، فقد لعبت الأحزاب في الدول الكبرى، التي تحتل اليوم المركز الأول بين دول العالم أدوارا مهمة في الخطط والعمليات التنموية في هذه الدول الكبرى، فقد كان للأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، الدور الفاعل والأساسي في تنظيم شؤون الحياة الشاملة في هذه الدولة الكبرى، ولا سيما الجوانب التطويرية والتنموية الشاملة، وكذلك الحال فان الأحزاب السياسية المختلفة في دول أوروبا الغربية، لعبت وما

تزال الدور الكبير والفاعل في عمليات تخطيط وأحداث التغيير والرقي بشكل جعل من هذه الأحزاب، وما يتجسد عنها من مؤسسات أهلية، ومؤسسات مختلفة ذراعا متينا وأساسيا في إرساء قواعد النمو والتقدم في تلك الدول. (جولدمان ، 1996).

فقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوروبا الغربية، وخاصة منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي نشاطات كثيرة ومتزايدة، بشكل متتابع ومتطور، نتج عنه ثورة ثقافية وحركات حزبية مختلفة، ذات اهتمام بالتنمية البشرية والبيئة، والقضايا النسائية، والاجتماعية، والسياسية، والصحية،والتخطيط المدني والاجتماعي، وذلك من اجل العمل الجاد في التأثير والمساهمة في الخطط التنموية الموجه لصالح الشعوب والسكان في هذه الدول.(بشارة ، 1998).

وإذا كانت الأحزاب المختلفة والمتعددة في الدول الكبرى، ذات مكانة كبيرة ومركزية في توجيه مسار المناحي الحياتية للسكان بكل جوانبها، فان الوطن العربي بما يحتوي عليه من دول ومجتمعات متعددة، قد شهد نشاطا وأدوارا مختلفة، وذات فاعلية وتأثير بشكل أو بأخر، وبدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى، وذلك في المناحي الحياتية، ولا سيما في تنمية الحس الجماهيري ونشر ثقافة الوعي الوطني، والتنمية السياسية للإفراد القاطنين هذه الدول العربية، فقد عملت هذه الأحزاب على اختلاف عقائدها وتوجهاتها ومشاربها الفكرية، سواء كانت قومية أو اشتراكية أو علمانية، قد استطاعت الارتقاء بأوضاع الطبقات الاجتماعية الفقيرة والشعبية من الناحية الاقتصادية، واهم من ذلك السياسية والثقافية، ورفع مستوى طموحاتها وتطلعاتها وأمالها نحو الارتقاء إلى الأفضل، وفق عمليات تخطيط تنموية سليمة وفاعلة.(مركز دراسات الوحدة العربية (1992).

إن فلسطين وهي جزء من هذا العالم بشكل عام، ومن الوطن العربي بشكل خاص، كانت وما تزال تشهد تفاعلات النشاطات الحزبية المختلفة على ساحتها، وفي كل المراحل التاريخية ألحديثه التي مرت بها فلسطين، منذ بداية الوعي العربي واليقظة القومية في نهاية الدولة العثمانية، إذ شهدت فلسطين درجة من الوعي لما يدور في فلك الدولة العثمانية آنذاك من جمود وشلل، الحق التخلف والجهل بالشعب العربي وقد تجلى هذا الوعي في تشكيل حزب سياسي فلسطيني اخذ على عاتقة حمل رسالة نشر الوعي والإصلاح، وإيقاظ هذا الشعب العربي القاطن في فلسطين حيث شكل عام (1911) الحزب الوطني الفلسطيني العثماني. (حسين،2003).

وبعد قيام الحرب العالمية الأولى . (1918 - 1914) . وخضوع فلسطين للانتداب البريطاني، فقد شهدت هذه الفترة الممتدة من (1918 . 1948)، وهي الفترة المبتدئة بالاحتلال البريطاني والمنتهية بالاحتلال اليهودي لثلثي أراضي فلسطين، وإنشاء دولة إسرائيل عليها عام (1948) فقد شهدت فلسطين أبان هذه الفترة نشاطا زاخرا ومتنوعا من العمل الأهلي والحزبي، وقد كانت كل الأحزاب التي تشكلت في هذه الفترة قد عملت على تعبئة طاقات الشعب الفلسطيني، وتنمية مجالات العمل الجهادي والوطني،والثقافي، والتعليمي، والزراعي، والرياضي، وغيره من المجالات الحياتية، مما جعل لهذه الأحزاب في هذه الفترة دورا أساسياً وبارزا في خلق النهضة الفلسطينية، وبعث اليقظة الشعبية لإدراك النكبة التي وقعت فيها فلسطين، وقد نهض بهذا العمل أكثر من خمسة أحزاب في هذه الفترة، هي: حزب الاستقلال، وحزب الدفاع الوطني، وحزب الكتلة الوطنية، وحزب الإصلاح، ومؤتمر الشباب العربي الوطني، (الموسوعة الفلسطينية، . ب1984).

وفي الفترة الممتدة بين (1967- 1948)، وخضوع الضفة الغربية للسلطة الأردنية، وقطاع غزة للإدارة المصرية، ثم احتلالهما من قبل السلطات اليهودية بالكامل عام (1967)، فقد شهدت مناطق الضفة الغربية خلال هذه الفترة نشاطات حزبية مختلفة، لأكثر من عشرين حزب وحركة وجبهة، حيث كان لهذه الحركات والأحزاب دورا في مواصلة تنظيم الفئات الشعبية الفلسطينية، ونشر برامج التنمية السياسية، والروح الثورية والمقاومة لديهم، ولا سيما الأحزاب والحركات التي انضمت إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وتحديدا اليسار الفلسطيني وحركة فتح (كوهين،1988).

وعلى اثر النكسة التي حلت بالشعب الفلسطيني عام (1967)، ووقوع كامل الأراضي الفلسطينية تحت سيطرة سلطة الاحتلال الإسرائيلي، وحتى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام (1993)، فقد عملت الأحزاب والحركات الفلسطينية وخاصة (م.ت.ف)، وضمن أشكال العمل الحزبي السري، على مواصلة تفعيل الدور المنوط بها، من خلال تغذية وتعزيز الرسالة التنموية للعمل المقاوم، وكذلك إيجاد وتأسيس المؤسسات والهيئات ذات الطابع ألخدماتي الاجتماعي، والسياسي، والفكري، والصحي لهذه الأحزاب والحركات المختلفة ضمن إطار (م.ت.ف)، وترسيخ ذلك على أرض فلسطين، وفي داخلها، وبشكل بارز أبان الانتفاضة الأولى . انتفاضة الحجارة عام (1987) . ، فقد لعبت التنظيمات والجبهات الفلسطينية من خلال اذرعها المنظمة داخل الأرض المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، سواء نقابات أو اتحادات أو جمعيات وحتى القوة الضاربة لتلك التنظيمات الفلسطينية دورا في تنظيم الحياة الاجتماعية إضافة إلى دورها السياسي. (بشارة ،1998).

لعبت اللجان الشعبية ذات البعد الحزبي والفصائلي دورا مميزا من خلال قدراتها التنظيمية والتعبوية والتنفيذية، في تقديم كل العون والمساعدة، وتنظيم وسائل الخدمات وتامين وصولها في ظل الوضع الأمني الصعب، وأثناء مداهمات الجيش الإسرائيلي وقيامة بعمليات القتل والهدم والحصار للمجتمع الفلسطيني، إذ قامت هذه الأحزاب بتشكيل اللجان والطواقم الصحية، والأمنية، والإدارية، والتنظيمية، والقضائية، لتسير شؤون الحياة الفلسطينية العامة، وفق نظام يعزز صمودهم وبقائهم على أرضهم، من خلال تلك النشاطات التي تميزت بالتعاون والتكامل الاجتماعي والاقتصادي والأمني، وذلك بشكل واضح وملموس .(حمدان ،1995).

وبعد الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي المبرم عام (1993) . اتفاق أوسلو فقد أصبح للشعب الفلسطيني سلطة وطنية ذات سيادة وحرية ضمن درجة معينة، وأصبحت كافة الأحزاب والفصائل والحركات الفلسطينية، تمارس نشاطاتها بشكل علني، على ارض فلسطين، وبين الجمهور الفلسطيني.

لقد أصبحت الخطابات السياسية، واللغة المعلنة لهذه الأحزاب، بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، تتناول الحديث عن ضرورة تفعيل وتحقيق المسارات التنموية بشكل فاعل وشامل، لإصلاح وترميم ما تركة الاحتلال الإسرائيلي من تشوهات وأضرار بليغة، في العقود السابقة التي سيطر فيها الاحتلال، حيث أصبح بالإمكان الحديث عن رسم وتنفيذ بعض البرامج التنموية بدرجات مختلفة، سيما وان العمق الإقليمي والإسلامي للأحزاب القومية والإسلامية وغيرها من الأحزاب، تعيش حالة من الاستعداد والتأهب لمناصرة الأحزاب الفلسطينية في مختلف برامجها التنموية، ودعمها في تصليب جبهتها ومعالجة الأزمات التي تقف عقبه في طريق التنمية والتطوير والبناء، وكذلك مواجهة التحديات الاجتماعية، والاقتصادية، والتنموية، والسياسية، التي تواجه العمل الحزبي التنموي في فلسطين (الحمد، 2006).

2.1 مشكلة الدراسة

منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية كجسم سياسي على أجزاء من الأراضي الفلسطينية، في عام (1993)، بدأت الأحزاب والفصائل الفلسطينية المختلفة تعمل على نشر الأدبيات والمنشورات التي أصبحت تتضمن المفاهيم والمصطلحات والبرامج التنموية لهذه الأحزاب المختلفة، بالإضافة إلى أن هذه الأحزاب قامت على ارض الواقع بتأسيس العشرات من منظمات المجتمع المدني التي أوكلت لها ممارسة النشاطات الحزبية التنموية المختلفة في مجالات الحياة كافة سواء صحية، أو تعليمية،

أو زراعية، أو ثقافية، أو سياسية، أو غير ذلك في المجالات المختلفة من مجالات العمل والنشاط التنموي، بل أن الأحزاب المختلفة ذهبت إلى ابعد من ذلك، حيث أصبحت تنظم برامجها الانتخابية على أسس وبرامج تنموية واضحة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، عملت حركة فتح على تنظيم البرنامج الانتخابي، لانتخاب رئيسا للسلطة الوطنية الفلسطينية عام (2004) على أسس تنموية. (أبو غوش ، 2005).

كذلك فان حركة حماس قد بنت برنامجها الانتخابي لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام (2005)، على ثوابت تنموية واضحة ومعلنة من قبلها في برامجها، وكذلك اليسار الفلسطيني، فقد تضمنت برامجه الانتخابية بشكل أو بأخر، مبادئ وبرامج تتعلق بالجوانب التنموية المختلفة، بدرجات متفاوتة، وحسب منطلقات وتصور وأهداف كل حزب من هذه الأحزاب. (عبد الشافي، ألبرغوثي، الدقاق، (ب.ت).

وعلية فان الباحث ومن خلال هذه الشعارات بشكل خاص، والأفكار والبرامج الانتخابية بشكل عام، والتي تسابقت وما تزال الأحزاب والفصائل المختلفة على إعلانها، والتعبير عنها، من اجل تحقيقها، في كل المحافل المحلية والإقليمية والدولية، وكذلك بحكم عمله في مجال العمل التنموي الأهلي، فانه يشعر أن هناك غموضا وعدم وضوح في مدى تأثير هذه البرامج الحزبية على مجالات التنمية في الواقع الفلسطيني، ولذا فان هذا الغموض وعدم الوضوح في العمل التنموي الحزبي للأحزاب الفلسطينية، يشكل المشكلة البحثية التي يتناولها الباحث في هذه الدراسة، وفق صيغة السؤال التالي:

ما هو دور الأحزاب والمنظمات السياسية الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة في الضفة الغربية وقطاع غزة؟

3.1 مبررات الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من المبررات التالية:-

- أن الباحث بصفته احد العاملين في مؤسسة تنموية أهلية، ولكونه يمتلك خبرة مدارها عشر سنوات في هذا المجال، فقد تبلورت لديه رغبة في الكتابة في هذا المجال، لإدراكه طبيعة

التشابك والعلاقة بين البرامج التنموية، وبين تأثير الأحزاب الفلسطينية عليها، وقدرة هذه الأحزاب على توجيهها باتجاهات مختلفة.

- إن التشابك القائم بين السياسات الحزبية، والبرامج التنموية الأهلية والرسمية،وتداخل العمل التنموي بالعمل النضالي بأشكال مختلفة، فان ذلك يستوجب البحث والدراسة للوقوف على الدور والملامح التي تميز هذه البرامج عن الأخرى.

- إن تداخل الأدوار والصلاحيات بين القطاعات: الحزبية، والحكومية، والاهليه، ومنظمات المجتمع المدني، تستدعي العمل على توضيحها، لتحديد جوانب الضعف والقوة، وتحديد جوانب النجاح والفشل، في البرامج التنموية لكل هذه العناصر الفاعلة في العملية التنموية الفلسطينية.

4.1 هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز وتوضيح جوانب النجاح و الفشل في البرامج الحزبية المختلفة ، والتي تمارسها وتنفذها الأحزاب والفصائل الفلسطينية المتنوعة، وذلك في مجال العمل التنموي الفلسطيني، وكذلك معرفة الآثار السلبية والايجابية لهذه البرامج الحزبية على كل مجالات الحياة الفلسطينية.

وكذلك فان لهذه الدراسة أهمية كبيرة، كونها تهدف إلى إبراز الآثار السلبية والايجابية للنخب القائدة لهذه الأحزاب، وبالإضافة إلى ذلك، فان من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه الدراسة، معرفة مدى توفر برامج تنموية حزبية شاملة، ومتلائمة مع المتطلبات المحلية، ومدى انسجامها مع المتغيرات والمستجدات المتجددة على الساحة الفلسطينية، كما تهدف إلى توضيح مدى التعاون، أو التكامل، أو التضارب، بين البرامج التنموية للأحزاب الفلسطينية المختلفة، ومدى انعكاس أهدافها وبرامجها السياسية الحزبية على العمل التنموي بشكل شامل، وهناك هدف أخر وهو: توفير قاعدة معلومات علمية موثقة، تمكن الباحثين والدارسين في مجال التنمية والعمل الحزبي، من الاطلاع على طبيعة العمل التنموي للأحزاب الفلسطينية، وذلك بشكل علمي يمكن الباحثين والدارسين، والجهات المعنية، من الاستفادة من هذه الدراسة، في تعزيز وتقويم العمل التنموي الفلسطيني بشكل عام.

5.1 أهمية الدراسة

تتبلور أهمية هذه الدراسة في النقاط الآتية:-

- إن هذه الدراسة . حسب علم الباحث وفي إطار اطلاعه . هي أول دراسة تبحث وتدرس القضية التنموية، وعلاقة الأحزاب الفلسطينية بها، وأثرها على العملية التنموية وبرامجها المختلفة في فلسطين.

- إن الأهمية الرئيسية لهذه الدراسة، تكمن في أنها تظهر الجوانب السلبية والايجابية للأحزاب الفلسطينية على البرامج والسياسات التنموية الفلسطينية المختلفة، سواء الحزبية منها أو الوطنية.

- تكمن في هذه الدراسة أهمية إظهار مدى معرفة السياسات الحزبية وأبنيتها الفكرية والثقافية وقدرتها على الانسجام والتعاطي مع الأولوية الفلسطينية، والمتغيرات الوطنية العامة.

- لهذه الدراسة أهمية كبيرة في إظهار طبيعة الرؤية التنموية التي تتبناها الأحزاب والفصائل الفلسطينية المختلفة.

- هذه الدراسة تظهر مدى تقديم المصالح الوطنية العامة على المصالح الحزبية الضيقة، وكذلك إبراز اثر ذلك على المسار التنموي الفلسطيني.

- هذه الدراسة توفر للأحزاب الفلسطينية المختلفة صورة عن طبيعة و نشاط وبرامج وسياسات هذه الأحزاب، ومدى انسجامها مع تطلعات وأهداف المجتمع الفلسطيني، بحيث تشكل لهم هذه الدراسة مرآة تعكس لهم الصورة الواقعية، لواقع هذه الأحزاب ،وتمكنهم من تقييم ذاتهم ومراجعة أدوارهم لتطوير الهياكل والنشاطات الحزبية لكل هذه الأحزاب والفصائل الفلسطينية.

- إن لهذه الدراسة أهمية كبيرة للباحث، حيث أنها تمكنه من تطوير ذاته، وتجعله قادرا على إدراك الروابط والآثار والعلاقات المختلفة التي تربط التنمية الفلسطينية بالعمل

الحزبي الفلسطيني، مما يمكنه من تقييم ذلك والاستفادة منه في مجال عملة في المؤسسات التنموية الأهلية بشكل متطور ومنظم.

6.1 أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

هل هناك دور للأحزاب والمنظمات السياسية الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة الممتدة من (1948-2005) ؟

وان هذا السؤال الرئيس الذي يشكل محور مشكلة الدراسة، يتفرع عنه الأسئلة التالية:

1 . ما هو الدور الذي لعبته وما تزال تلعبه الأحزاب والفصائل السياسية الفلسطينية في مجال العمل التنموي الفلسطيني؟

2 . ما هي المعيقات التي تحد من قدرة الأحزاب والحركات والفصائل السياسية الفلسطينية على القيام بدورها التنموي؟

3 . ما هو الدور المتوقع أن تلعبه الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية في العملية التنموية في المستقبل القريب؟

4 . ما هي تأثيرات النخب القائدة للأحزاب الفلسطينية على البرامج التنموية لهذه الأحزاب؟

5 . ما هي الخطط الحزبية التي يمكنها أن تخلق حالة من الانسجام بين أطراف العملية التنموية؟

6 . ما هو التأثير المالي والسياسي للجهات الخارجية، على قدرة الأحزاب على القيام بالدور التنموي؟

7 . ما هي انعكاسات الصراع الحزبي على الخطط التنموية؟

8 . ما هي القوانين والنظم الضابطة والمنظمة لتشكيل الأحزاب ونشاطاتها المختلفة؟

9 . هل تعمل الأحزاب الفلسطينية على موائمة برامجها وأفكارها بما يتناسب مع المتغيرات الفلسطينية المتجددة؟

10 . هل تقدم الأحزاب الفلسطينية المختلفة المصالح الوطنية العليا على المصالح الحزبية الضيقة؟

11 . ما هي الأولويات التنموية التي تهتم بها الأحزاب الفلسطينية؟

12 . ما هي السياسات التي يجب على الأحزاب الفلسطينية إتباعها لتحقيق المساهمة الجادة في التنمية الفلسطينية؟

7.1 منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على منهج الأسلوب الوصفي، لمناسبة هذا الأسلوب وملائمته لأغراض هذه الدراسة، وللدراسات الشبيهة بها، إذ أن هذا الأسلوب . الأسلوب الوصفي . هو أكثر الأساليب الملائمة لجمع الدلائل والبراهين وتحليل البيانات المطلوبة، التي تفسر بشكل واضح وتظهر بصورة جليه خفايا وكوامن مشكلة هذه الدراسة، خاصة أن هذا الأسلوب، ملائم لجمع البيانات الميدانية من مصادر عديدة، وان الأدوات التي تم اعتمادها لتطبيق هذا الأسلوب في إجراء هذه الدراسة،هي: –

1.7.1. المصادر الاوليه:

1 . المقابلة :– تم مقابلة (30) مسؤولا من مسئولي الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية المختلفة، وكذلك مقابلة (30) مسؤولا ومديرا لمؤسسات مختلفة النشاطات، وذات انتماء، أو ولاء، أو توجه، من والى بعض الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية المختلفة.

2 . الملاحظة: – من خلال المقابلات والحوارات المنظمة والهادفة مع الذين تمت مقابلاتهم، فقد تولد لدى الباحث العديد من الدلائل والبيانات الواضحة، وذات الأهمية لهذه

الدراسة وذلك من خلال الملاحظات الشخصية له أثناء جمع البيانات من حقل المقابلات المختلفة .

2.7.1. المصادر الثانوية:

تتألف المصادر الثانوية، من العديد من السجلات والوثائق الحزبية المختلفة، والعديد من الصحف والمجلات والمنشورات الصادرة عن الأحزاب الفلسطينية المختلفة، بالإضافة إلى رزمه من الأدبيات والدراسات، التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة .

8.1 محددات الدراسة

هناك العديد من العوامل التي عملت على تحديد هذه الدراسة، أهمها :-

1 . المحدد الزمني:- تم انجاز هذه الدراسة وإجرائها بشكل كامل في الفترة الزمنية الممتدة من شهر 12 / 2006 م. . شهر 4 / 2007 م.

2 . المحدد الجغرافي:- تم إجراء هذه الدراسة بشكل حصري على مسؤولين وقيادات في غالبية الأحزاب والمؤسسات الحزبية المختلفة، والموجودة في شمال ووسط الضفة الغربية فقط.

3 . المحدد البشري:- اقتصرت هذه الدراسة في جمع البيانات الميدانية، على مقابلة مسؤولين حزبيين، ومسؤولين عن مؤسسات مجتمع مدني ذات أبعاد حزبية فقط.

4 . المحدد الأمني:- أن القيود الأمنية الإسرائيلية، وتقطيع أوصال محافظات مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، قد حالت هذه القيود دون شمولية هذه الدراسة لكل محافظات الشمال والجنوب الفلسطيني.

5 . المحدد الفكري والعلمي: - قلة الدراسات والأدبيات والمنشورات التي تناولت موضوع الأحزاب الفلسطينية، وعلاقتها بالمسيرة التنموية الفلسطينية.

6 . من المحددات لهذه الدراسة:- عدم تلبية كثير من الأحزاب والمؤسسات المدنية التابعة لهذه الأحزاب طلب الباحث للخطط والبرامج والأفكار التنموية الموجودة لدى هذه الأحزاب والمؤسسات .

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

2.1 مفهوم الحزب لغة واصطلاحا

إن المعنى اللغوي لكلمة حزب في اللغة، مشتقة من الفعل حَزَبَ، ويقال حَزَبَ علية الأمر أي اشتد، وحازب فلانا أي ناصره و عاضده، وتحازب القوم: صاروا أحزاباً، والقرآن أسمة احزابا يقرأ احدهما كل يوم . (انيس، منتصر، الصوالي، احمد، 1972).

وقد ورد في المنجد في اللغة و الإعلام، أن حزبه حَزْباً أي اشتد علية، و الحازب و الحوازب الأمور الشديدة، والأمر الحزيب، أي الذي وقعه شديد، وحازبه صار من حزبه، نصرة وايده، وتحازب القوم تجمعوا و صارو ا احزابا، وأحزاب جمع حزب، والحزب: الجماعة من الناس، وكل قوم تشاكلت قلوبهم وأعمالهم فهم أحزاب وان لم يلق بعضهم بعض.(البستاني، موترد، انبوبا،1974).

وفي لسان العرب، فان كلمة حزب جمعها أحزاب، وحزب الرجل: أصحابة وجنده الذين على رأيه، وكذلك الحزب هو النصيب والحظ، والحزب: الصنف من الناس، والحزب الجماعة، وهكذا. (ابن منظور،700 هـ).

وإذا كانت كلمة مصطلح الحزب في المعاجم اللغوية المختلفة تتوافق على أنها: التفاف جماعه من الناس حول رجل معين، أو تكاتفهم حول قضيه ما أو أمرا بحد ذاته، فان المفهوم السياسي لمصطلح الحزب لا تبتعد عن المدلول اللغوي له، فهناك العديد من التعريفات المختلفة في المؤلفات والمذاهب السياسية، التي تتناول هذا المصطلح بصوره أو بأخرى، تنسجم مع مذاهبها الفكرية، والعقائدية، والسياسية، وكلها تتوافق على المفهوم العام لمصطلح الحزب بمعناه العام والذي يطلق على فئة معينه أو تجمع ما من الناس.

فالحزب بالمفهوم الإسلامي السياسي الذي كان سائدا أبان فترة الدعوة الإسلامية، كان يطلق على كل قومٍ أو أناس أو قبائل، قد تحزبت أو تجمعت لقتال المسلمين، وكذلك الطوائف التي تجمعت على محاربة الأنبياء، عليهم السلام، وقد كان هؤلاء يطلق عليهم حزب الشيطان. (ابن منظور،700 هـ).

وفي المقابل فقد كان مصطلح حزب يطلق على جماعة المسلمين والمؤمنين، فقد ورد في القران الكريم " ومن يتولى الله ورسوله والذين امنوا فإن حزب الله هم الغالبون "(المائدة . أيه 56) وكذلك " ولا تكونوا من المشركين من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون" (الروم . الآيتان 31،32).

ومن هذا المنطلق يمكن القول: إن المفهوم السياسي لمصطلح الحزب كان يطلق على كل من امن وانضم إلى رسالة التوحيد الإسلامية، وعلى كل الذين رفضوا الرسالة المحمدية، وتجمعوا وشكلو ا صفا مضادا لها.

ولكن مصطلح الحزب في الفكر الماركسي فانه يعني: " تنظيم سياسي يوحد الممثلين الأكثر نشاطا لطبقة معينة، ويعبر عن مصالحها ويقودها في الصراع الطبقي "، أي بعبارة أخرى، فان الحزب في هذا التفسير يعكس العقيدة الماركسية في تفسير الحياة، والقائم على المادية التاريخية والمادية الجدلية (الصافي، 1978).

وفي الفكر الغربي الليبرالي، كان مصطلح الحزب يطلق على الجماعة الذين يجتمعون وهم يعتقدون العقيدة السياسية نفسها، ولكن تنوعت وتعددت التعاريف والتفسيرات لمصطلح الحزب بالمفهوم السياسي، ودخل عليها الكثير من التوسع والشمولية، ولا سيما في الأدب السياسي الذي بدأ يسود

بعد منتصف الخمسينات من القرن العشرين، بحيث أصبح مصطلح الحزب يعني " مجموعه من المواطنين يؤمنون بأهداف سياسية وأيدلوجيه مشتركة وينظمون أنفسهم بهدف الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها لتحقيق برامجهم "، وهذا المفهوم لمصطلح الحزب هو المفهوم الشائع في الفكر السياسي في الوقت الراهن(الكيالي، 1989).

2.2 نشأة الأحزاب

تعتبر الأحزاب السياسية بالمفهوم السياسي العام أكثر شكل حديث وحضاري للمنظمات الاجتماعية والمدنية بشكل عام، وان هذه الأحزاب تمتد جذور نموها إلى نهاية العصور الوسطى.

فقد شهدت هذه العصور بداية تشكيل الانوية الجمعية التي انبثقت منها هذه الأحزاب، فقد " نشأت بعض التجمعات التي تضم بعض الأجنحة البرلمانية مما يشبه شكل الأحزاب، وبعض النوادي الشبيهة و القريبة من شكل الحزب، وعصب تضم القادة المؤثرين خلال القرن السابع عشر ومعظم القرن الثامن عشر، خصوصا في انجلترا والمستعمرات الأمريكية ".(غولدمان، 1996).

إن هذه التجمعات المتآلفة حول فكرة أو مصلحة أو شخص ما، كانت تشكل قوة ذات تأثير ونفوذ مشترك حيال أمر ما تتبناه هذه التجمعات بشكل أو بأخر، ولكنها لم ترقَ إلى شكل العمل الحزبي المنظم بالمفهوم السياسي الواضح والناضج حتى عام 1850، " حيث لم يكن قبل ذلك أي بلد في العالم باستثناء الولايات المتحدة يعرف الأحزاب السياسية بالمعنى العصري للكلمة " (الكيالي، 1989).

ولهذا فان الأحزاب السياسية بوصفها منظمات مميزة تضم في عضويتها عددا من البشر، وتحتوي في ذات الوقت على العديد من المهام والوظائف ذات الطابع التشريعي والانتخابي، قد تبلور شكلها الحديث بشكل واضح في بداية القرن التاسع عشر. (جولدمان، 1996).

فقد تطورت الأحزاب خلال القرن التاسع عشر تطوراً متتابعاً وجلياً، وقد كان العامل المؤثر في تطورها: تطبيق مبادئ السيادة الشعبية، وظهور نظام "الاقتراع العام"، وأهمية الموقع والمكانة الرفيعة التي يحتلها البرلمان في حياة الشعب أو الأمة، وهذا بدورة كان ولا يزال دافعا لأعضاء البرلمان لان يتجمعوا في مجموعات تجمع بين إفراد كل منها "الأفكار المشتركة" بقصد تنسيق

الجهود وتوحيد المواقف، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فان تطور مبدأ الاقتراع العام وترسيخ مبدأ الانتخاب والترشيح " يقتضي تشكيل هيئات انتخابية بقصد تعريف الناخبين بمرشحيهم وتوجيه اكبر قدر من أصواتهم نحو مرشح معين" (كامل، 1982).

ولم يكن التجمع والتكتل للأعضاء البرلمانيين، هو الوسيلة الوحيدة لتشكيل الأحزاب السياسية المختلفة، بل أن هناك سبل أخرى كانت وما تزال يتم بها تشكيل الأحزاب المختلفة بالبرامج والرؤى والسياسات والأهداف، ولكن ذلك يتبلور في صورتين أساسيتين لتشكيل ونشوء الأحزاب ، تتمثل الصورة الأولى في تشكيل الأحزاب داخل البرلمان ومن خلال تجمع اللجان البرلمانية أو الانتخابية، أو مجموعة معينه من الأعضاء، يشكلون فيما بينهم رابطا يجمعهم على فكره وهدف أو سياسة مشتركة، وهناك الصورة الأخرى لتشكيل الأحزاب، والتي تتجسد في تشكيل تجمعات سياسية منظمة من خارج نطاق البرلمان وأعضائه، وان يتم تشكيل هذه الأحزاب من خلال تجمعات خارج البرلمان، سوا بشكل مباشر أو بانبثاق هذه الأحزاب من مؤسسات اجتماعية كالنقابات، والتعاونيات المهنية المختلفة إذ أن كثير من الأحزاب الاشتراكية في بريطانيا ودول أخرى قد نشأت من خارج نطاق البرلمان، مثل حزب العمال البريطاني، وكذلك العديد من الأحزاب الديمقراطية المسيحية، التي كان للكنيسة دورا في إنشائها. (الكيالي، 1989).

ولكن مما يلاحظ على الأحزاب التي تشكل خارج البرلمان، أنها أكثر مركزية وتماسكا وانضباطا من الأحزاب ذات المنشأ البرلماني أو الانتخابي، وقد كانت غالبية الأحزاب السياسية حتى عام 1900، ذات نشأة برلمانية، ولكن في بداية القرن العشرين انقلب الوضع "وأصبحت النشأة الخارجية للأحزاب هي القاعدة، في حين ارتدت النشأة البرلمانية طابع الاستثناء". (الكيالي، 1989).

وقد تسارع النمو الحزبي وإنشاء الأحزاب وظهورها خلال القرن العشرين بشكل، كبير بحيث أصبحت كل شعوب الأرض أو معظمها، يوجد فيها مؤسسة حزبية واحدة على الأقل، تعتبر " مؤسسة مركزية لنظام الحكم "، وقد تطور الأمر إلى أكثر من ذلك، حيث ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية أحزاب " تتخطى الحدود الوطنية للشعب لتحقيق أهداف كونية ".(جولدمان، 1996).

وهناك الكثير من الشواهد على هذا ألأمر، فان الحزب الشيوعي الماركسي اللينيني، والذي سيطر على نظام الحكم لعقود طويلة في الاتحاد السوفيتي، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية

عام(1945)، وانقسام العالم الى كتلتين . المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي ، والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية . هو حزب لا يقر بالحدود الوطنية والجغرافية لصلاحية انتشاره وتطبيقه، وإنما هو حزب شيوعي أممي يسترشد ويتبنى الماركسية العلمية كقاعدة فكرية له، وتهدف الى نشر الفكر الشيوعي الاممي من اجل الطبقة العاملة، ومقاومة الرأسمالية.(الصافي، 1978).

وليس هذا فحسب، فمنذ العقد الأخير من القرن العشرين والدخول في الألفية الثالثة، فان هناك انتشار منظم وهادف لما يعرف اليوم بالعولمة، والتي هي أشبة ما تكون بحزب عالمي منظم وهادف يقوم على تكسير الحواجز الجغرافية والإقليمية، ويهدف الى توحيد نظرة العالم والثقافة نحو قضايا اقتصادية واجتماعية وثقافية موحدة. (الأعرج، 2005).

3.2 أصناف الأحزاب

إن نظم وضوابط تشكيل الأحزاب تختلف من دولة الى أخرى، كما أن منطلقات العمل الحزبي العامة، سواء كانت فكرية، أو علمية، هي الأخرى تختلف من حزب الى أخر، في الدول والشعوب المختلفة، حتى ولو كانت تلك الأحزاب متشابهة في الفكر والهدف، وما ذلك الاختلاف إلا نتيجة لاختلاف الثقافات والقضايا والهموم والاحتياجات التي تحيط بالمجتمعات، وهذا ينعكس بشكل أو بأخر على الأفكار والبرامج والمذاهب والسياسات الحزبية المختلفة، وان هذا الأمر يعود الى:

1 . إن الأحزاب تعبر عن قضية أو هدف معين، موجود لدى المجتمع الذي تحيى فيه الأحزاب.

2 . إن اختلاف العقائد، والأفكار، والحاجات، لدى الفئات المختلفة والشرائح الاجتماعية داخل المجتمع الواحد أو الدولة الواحدة، يعكس ذاته على البرامج، والأفكار، والسياسات الحزبية، التي هي أصلا ولدت وشكلت للتعبير عن تلك القضايا المختلفة، من اجل العمل على تحقيق المصالح لهذه الفئات المتنوعة والمختلفة ضمن إطار المجتمع الواحد.

3 . إن الاختلاف والتشابه أو التباعد والتنافر وحتى التناقض في الألوان والأفكار الحزبية المختلفة، ما هو إلا تعبير وانعكاس للتفاوت الكامن بين مختلف طبقات وفئات المجتمع التي

قد تكون متشابهة أو متباعدة في العرق والعقيدة والدين والثقافة وغير ذلك من العوامل المجتمعية المؤثرة في ذلك.

4 . إن هذا الاختلاف يؤدي إلى أن تعبر كل فئة وكل جماعه وكل طائفة عن نفسها بحزب سياسي.(السعدي، 1989).

ونظرا لكون الأحزاب مرآة عاكسة وآلة ضابطة للهموم والأفكار المتباينة، والحاجات والأهداف المتنوعة، داخل الشعب الواحد أو الدولة الواحدة، فان هناك العديد من ألأصناف الحزبية يمكن عرضها على النحو التالي:

1 . الأحزاب الايدولوجية: وهي التي تعبر عن، وتضم بين أعضائها نخبة أو أشخاص لهم نفس العقيدة أو الفكر، وتتفق على هدف واحد متجانس.

2 . الأحزاب والحركات الدينية: وهي الأحزاب التي تضم في صفوفها أعضاء ينتمون الى عقيدة دينية واحدة، ويؤمنون بها بشكل تام، حيث ينطلقون في سياساتهم وتحقيق أهدافهم، من المفاهيم الدينية المستندة الى عقيدتهم.

3 . الحركات والأحزاب القومية: والتي تضم في عضويتها أشخاصا ينتمون الى قومية عرقية واحدة بغض النظر عن مكان تواجدهم القطري أو خارج نطاق الدولة الواحدة، وغالبا ما يسيطر على مثل هذه الأحزاب هدف أساسي يتبلور في تكوين دولة قومية تضم كل أبناء عرقهم أو قوميتهم.

4 . الأحزاب الاثنية: التي تعبر عن مصالح اقلية قومية معينة.

5 . الأحزاب والحركات الأممية: التي تتبنى سياسة وأفكارا متجانسة، وتعمل على تحقيق تلك الأهداف.

6 . الحركات البيئية " أحزاب الخضر": التي تتبنى سياسة الحفاظ على البيئة، والعمل على حمايتها من التلوث والتشوه. (مركز البحوث الدراسات الفلسطينية، (1999).

7. الأحزاب الخدماتية : حيث أن هذه الأحزاب كثيرة ومتعددة، ولا يخلو منها مجتمع من المجتمعات بشكل أو بأخر، وهذه الأحزاب لا تركز على ماضٍ سياسي، ولا تتطلع الى تحقيق قضايا سياسية أو عقائدية أو مذهبية، وإنما مطلقاتها هي: الحاجات الاجتماعية، وأهدافها: تقديم البرامج الخدماتية للمواطن، وإيجاد الحلول المناسبة للقضايا الحياتية المختلفة للمجتمع. (أبو دلو، 2006).

4.2 أهمية الأحزاب

إن الأحزاب السياسية والاجتماعية، وكذلك الحركات المختلفة بالمذهب والهدف، كل ذلك هو وعاء لقضايا وأمال ومعتقدات واحتياجات المجتمعات والشعوب، ولهذا فان الأحزاب المختلفة، وفي أي مجتمع من المجتمعات، لها أهمية كبيرة في حياة الشعوب المختلفة، إذ أن الشعوب البشرية وفي كل بقاع الأرض تعمل بشكل أو بأخر، على تعزيز وتوجيه السلوك العام للمؤسسات المختلفة المتواجدة بين صفوف فئات المجتمع وأفراده، وذلك عبر العرف، أو الممارسة الطويلة، ومن خلال العادات والتقاليد والقوانين، بحيث تتآلف الحياة الاجتماعية من خلال التوافق العام بين فئات المجتمع على سلوك ما للمؤسسات العاملة فيه، ولذلك فان الأحزاب وبصفتها مؤسسات اجتماعية شعبية وسياسية فاعلة، تعمل بين الجماهير وتحيى في صفوف أبناء الشعب، فان لها أهمية كبيرة في تنظيم السلوك المؤسساتي العام وتطويره وتوجيهه نحو الأفضل، وكلما كانت فعالة فإنها تقود الصفوف والفئات الشعبية نحو الرقي والاستقلال، من خلال الأنماط القيادية، وأنواع السلوك الايجابي، الذي تعمل على نشره هذه الأحزاب. (غولدمان، 1996).

وكذلك فان للأحزاب المختلفة دورا مهما وبارزا في دفع العملية التحضيريةٍ لدى الشعوب المختلفة، فهي منوط بها مسؤوليات جسام، تتبلور في دورها الفعال في إنهاض الشعب أو الأمة، وتمتين الصفوف الداخلية للمجتمع، من اجل توفير الجبهة الصلبة القادرة على"معالجة الأزمات التي تعترض التنمية والتطور والبناء، وبالتالي مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية بكفاءة عالية"، (الحمد، 2006).

وهناك أهمية كبيرة للمؤسسات الحزبية المختلفة، إذ أن هذه الأحزاب " تساعد على تكوين ثقافة عامة سياسية واجتماعية لدى الأفراد، فتسهم بذلك في تكوين رأي عام، يسمح للمواطن بالمشاركة في الشؤون العامة، أو بممارسة الضغط والتأثير على القائمين بتلك الشؤون (كامل، 1982).

ومن الاهميات البارزة والحيوية للأحزاب وتعددها، أنها تعتبر أكثر أصناف التعددية السياسية جلاء ووضوحاً، وبالتالي فهي تتجسد في التعددية السياسية والحزبية، والتي تعتبر " دليل عافية المجتمع وسلامة توجهه نحو التطور والإنماء، التحول نحو دولة عصرية يسودها القانون" ، خاصة وان الأحزاب السياسية هي الأسس الصلبة " للدولة الديمقراطية الحديثة " في المجتمعات المدنية المستقرة، والمتحررة من هيمنة السلطات القائمة، وهي ذات قدرة على التأثير بالسياسة العامة للنظام الحاكم.(مركز البحوث الدراسات الفلسطينية، (1999).

وإذا كانت الأحزاب هي الأساس المتين لنشوء التعددية السياسية وتداول الحكم وفق البرامج الانتخابية والاقتراع العام، فان لهذه الأحزاب أهمية عظيمة في تحقيق المنافسة الحزبية على الأسلوب الأفضل والبرنامج الاشمل، لما في ذلك خدمة الجمهور ورقيه، بالإضافة الى أن هذه الأحزاب تعتبر الضمانة الحقيقية لتجسيد مبدأ الشفافية والمحاسبة، إذ أن قادة الأحزاب تبقى في ظل التعددية والمنافسة " مركزة ومنصبة على مزاج جمهورها ومصالحه وتعمل على التجاوب معها وإرضائها " (حمدان، 1995).

إن المجتمعات وخاصة المجتمعات العصرية في الوقت الحاضر تتألف من فئات وطبقات لكل منها موقفها السياسي، وأهدافها وأولوياتها،التي تمليها عليها ظروف الواقع الذي تحيى فيه، وكل منها تسعى لتحقيق تلك الأهداف، وعليه فان أهمية الأحزاب في هذا الاتجاه تكمن في تنظيم وترتيب أفراد الفئة الواحدة، " تنظيما جماعيا وعلى خلق إرادة جماعية تساعد على تحقيق الأهداف "، سيما وان الفئة الواحدة لا يمكن لأفرادها تحقيق أهدافهم وسياساتهم بمفردهم، ودون التضامن و التعاون والتالف وتنسيق الجهود وتوجيهها بينهم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فان الأحزاب أو الحركات المنظمة لأهداف الفئات المختلفة، لا تستطيع هي الأخرى أن تمارس دورها في تحقيق أهدافها لأنها متنوعة، وبالتالي لا بد من تنظيمها هي الأخرى بإطار ناظم للجميع، ولذلك فان هذه الأحزاب تبرز أهميتها في أنها توحد الشعب رغم اختلاف مشاربه ومذاهبه على مبدأ الاقتراع والأغلبية والانتخاب، وذلك ضمن إطار جامع للجميع وهو مجلس الشعب أو "البرلمان"، باعتباره بيت الأمة جمعاء، وهو المعبر عن أمال وطموحات وهموم كافة فئات المجتمع من خلال هذه الأحزاب، وهذا بدورة يشكل الديمقراطية الحقيقية للشعوب، مما يعطى الأحزاب أهمية كبيرة " في جعل نظام الأحزاب من العناصر الجوهرية للحياة السياسية" (كامل، 1982).

وفي هذا السياق، فان أهمية الأحزاب تبرز من خلال قدرتها على شرح البرامج الانتخابية وإفهامها لجمهور الناخبين بشكل صحيح، ولذا فإنها تعتبر الجهة القادرة على تفهم رأي المجتمع وفهمه والعمل وفق هذه الآراء، وذلك من خلال فاعلية الأحزاب في توفير الحرية التامة للمواطن، للاستماع، لكل الآراء المختلفة لأي برنامج حزبي وانتخابي بشكل منظم وهادف، مما يجعل هؤلاء الأفراد ينتخبون بناءً على قناعة واضحة، وكذلك تمكنهم من إفشال أو مسائلة النواب الحزبيين إذا انحرفوا عن برامجهم الانتخابية (العرسان، 2006).

5.2 مفهوم التنمية

التنمية لغة مشتقة من الفعل (نَمَوَ)، فهو ينمو نمواً، أي زاد وكثر، ومن (نمي) أي نمّى تنمية الشيء، جعله نامياً، أي زاد في حجمه،(البستاني، موترد، إنبوبا، 1973).

وإذا كان المعنى اللغوي لكلمة (تنمية) يعني الزيادة والنمو، فان المعنى العلمي لهذه الكلمة . مصطلح التنمية .، لا يبتعد كثيرا عن المفهوم اللغوي لها، ولكن المفهوم العلمي يتناول مصطلح التنمية من كل الجوانب الحياتية الشاملة، وذلك لزيادة وتعزيز الجوانب الايجابية والمطورة لحياة الإنسان، وهذا يعني أن التنمية بالمفهوم العلمي هي: عملية شاملة ومتواصلة يمثل الناس جوهر اهتمامها ولب غايتها، كما إنها تنطلق منه، وتعتمد على الطاقات والإمكانيات المحلية .(نخلة، 2004).

وإذا كانت التنمية هي عملية شاملة للحياة الإنسانية، حيث يشكل الإنسان فيها البداية والنهاية، فان التساؤل الذي يفرض نفسه في هذا السياق، هل العملية التنموية هي اقتصادية أولا، أم أنها عملية اجتماعية في الأساس؟

إن هناك اختلاف بين المذاهب الفكرية والذاهب الفقهية التنموية التي تناولت هذه القضية، فهناك من يرى إن الاقتصاد هو حجر الزاوية في العملية التنموية، وان النمو و الازدهار الاقتصادي، يمكن الإنسان من انجاز وتقديم كافة الخدمات الاجتماعية الممكنة، أي إن نمو الاقتصاد، يعني: النمو في كل مجالات الحياة هذا من جهة، ولكن من جهة أخرى فان هناك مذاهب فكرية تنموية ترى أن التنمية الاجتماعية هي أساس العملية التنموية الشاملة، إذ أن الإنسان عندما يتمكن من المعرفة والتعلم، فانه يتمكن وتصبح لديه القدرة على تطوير اقتصاده واستغلال موارده وقدراته

المتاحة، ولذا، فان القضاء على المرض والجهل والتخلف، يمكن الإنسان من تطوير اقتصاده (حمودة(ب.ت).

ولكن على صعيد أخر، فهناك من يرى من خبراء التنمية أن العملية التنموية الشاملة والتي تؤدي الى النهوض بكل الجوانب الحياتية للإنسان، هي ليست عملية اجتماعية صرفة، وليست عملية اقتصادية بالدرجة الأولى، بل أن هذا الاتجاه يوازن بين الرأيين السابقين، ويرى أن برامج تحسين الظروف المادية والاقتصادية، يجب أن تسير جنباً الى جنب مع برامج وتحسين وتطوير القدرات الاقتصادية (حمودة (ب.ت).

ومن هذا المنطلق، فان العملية التنموية لا يمكنها أن تحقق الفوائد المتوخاة منها من جراء تنفيذها، إذا أوكل أمرها للحكومة فقط، أو للشعب بمفردة، فمثلما أن العمل التنموي شامل للاقتصاد والمجتمع ، فان تنفيذ الخطط والبرامج التنموية، لا تنجح إلا من خلال التوازن في عملية تخطيطها وتنفيذها من قبل الشعب والحكومة معاً، ولذا فان التنمية بالمفهوم العلمي الشامل تعني: "جميع الجهود المبذولة بواسطة مؤسسات الدولة وبواسطة أهل المجتمع، بقصد إحداث تغيير معين، وقد يكون هذا التغيير معنوياً، كان يستهدف تغيير اجتماعي في اتجاهات الناس، وقد يكون هذا التغيير مادياً يهدف إلى رفع المستوى الاقتصادي للمجتمع".(الأشرم، 1980).

ولهذا، يمكن الإدراك والفهم أن العملية التنموية ليست حكراً على الحكومة والسلطات الرسمية فقط، بل يشكل الشعب بمؤسساته الأهلية والمدنية والحزبية والنقابية وغير ذلك من المؤسسات المجتمعية، عنصراً فعالاً ومركزياً في إنجاح العملية التنموية، أو إعاقتها وتعثرها، وهذا يعني أن التنمية الناجحة هي: التنمية التي تعتمد على تجسيد مفهوم المشاركة الأهلية ، أي " إدخال نظم جديدة، أو خلق نظم اجتماعية جديدة، مكان القوى الاجتماعية الموجودة بالفعل، أو إعادة توجيهها وتنشيطها بطرق جديدة، وتهيئة الظروف المتعددة لها ".(عثمان، ألمرسومي، (ب.ت).

1.5.2. أهمية التنمية وفوائدها:

إن الشعوب لا تحيى إلا بالنمو والتطور، لان الشعب الذي يؤمن بوجوده، ويؤمن بأن له رسالة اجتماعية عليه تحقيقها في هذا الوجود، فان هذا الإيمان يدفعه بشكل دائم ومستمر إلى البحث عن كل السبل والطرق التي تؤدي إلى تحقيق نموه وازدهاره، بينما الشعب الذي يستكين إلى التواكل وألا مبالاة، ولا ينطلق من رسالته وقيمة نحو التطور والتقدم، ويبقى معتمدا على ما يقدمه له الآخرون

بحيث يحيى ويعيش مستهلكا لما ينتجه غيره، فان هذا الشعب محكوم عليه بالجهل والتخلف الدائمين، بل وربما يكون مصيره الفناء.

لذلك فان السياسات التنموية والتي تنبثق من رسالة التنمية الحقيقية لأي شعب من الشعوب، تعتبر سر التقدم والازدهار والبقاء لهذا المجتمع أو ذاك من المجتمعات البشرية المتنوعة، إذ أن العملية التنموية الناجحة والحقيقية، هي العملية التنموية الفعالة، التي تعود على الشعب بكاملة بالفوائد الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وذلك من خلال المشاريع التنموية التي تترابط بشكل فعال، وتتكامل بصورة متلائمة، وهذا بدورة يؤدي إلى تعزيز قدرة المجتمع على التخلص من قيود ومعيقات التخلف، والانطلاق في مسار النمو والتقدم.(محمد، 1998).

كما أن العملية التنموية التي توجه بشكل سليم وتنفذ على أسس صحيحة، غالبا ما تؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتاعيه، وتلبية الحاجات الأساسية للمجتمع، وتوفير فرص عمل مختلفة، وتحقيق نمواً اقتصادياً بناء يرفع من درجة العيش الكريم للشعب. (مؤسسة لجان العمل الصحي(2006).

وهناك أهمية كبيرة تحقق الفوائد المختلفة للمجتمع الذي يخطط لنفسه مساراً تنموياً ناجحاً، يقوم على التوازن بين العمل التنموي الاجتماعي والاقتصادي، مما يؤدي إلى تحويل وتغيير أوضاع اقتصادية واجتماعية سائدة، إلى أوضاع أكثر تلاؤم وتناسب مع متطلبات توفير مستويات الإنتاج والاستهلاك، وحجم الطاقة الإنتاجية للمجتمع، مع تطوير وتحسين العمل الإداري وتنظيم المؤسسات الاجتماعية بشكل أفضل . (محمد، 1998).

وان التنمية الفعالة تخلق حالة من الشعور العام لدى شرائح وطبقات المجتمع وأفراده، بالولاء والانتماء للنظام والدولة، وذلك لما يستقر في النفوس من شعور بالأمن العام والشامل، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وتحرير المواطنين من المشاكل والآلام، والارتقاء بهم إلى مستويات العيش الأمن والمستقر (مؤسسة لجان العمل الصحي(2006) .

بالإضافة الى أن التنمية الصحيحة تؤدي الى ترسيخ قواعد الأمن الاجتماعي، وضمان استقرار المجتمع وعدم جنوح أفراده الى الانحراف، أو الاتجاه إلى المبادئ الهدامة و التي من شأنها أن تشيع التفرقة والحسد والتباغض وربما الجريمة بينهم، إذ " إن المجتمع كلما كان مزدهراً متطوراً،

شعر أبناؤه بالهدوء والروابط المستقرة، بينما كلما كان هناك اضطراب وتخلف، كان هناك انحراف وعدم استقرار، والشعور بالذاتية والتمرد على النظام " .(حمودة، (ب.ت).

من الاهميات التي تتبلور في العملية التنموية الناجحة، أنها تؤدي إلى تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، مما يساعد في " تحقيق الكامل في المجتمع القومي ككل، وذلك بتعبئة الرأي العام لخدمة مبادئ وأهداف التنمية، والتقدم الاجتماعي، وزيادة الإدراك الاجتماعي، وتقوية النظام الديمقراطي، وتوجيه المجتمع نحو تحقيق التوزيع العادل للدخل القومي". (محمد، 1998).

وخلاصة القول في هذا المجال ، إن العملية التنموية الناجحة، والخطط التنموية الصحيحة، والتي تخطط وتنفذ بناءً على احتياجات الشعوب وأولوياتها ومن خلال المشاركة المتوازنة والمتكاملة بين الدولة والشعب، ومن منطلق الاعتماد على القدرات المحلية والموارد الذاتية المتاحة، فإنها تؤدي إلى " تأسيس وترسيخ سلم القيم الإنسانية الرفيعة، كما أنها تؤدي إلى شيوع وتحقيق السلام العالمي المنشود، وإحلاله بدل الصراع الدموي والحروب القاتلة بين البشر" (حمودة، (ب.ت).

6.2 فلسطين والتنمية

إن الحديث عن العملية التنموية في فلسطين، يعني إدراك المسافة الشاسعة التي تمتد " بين الإمكانيات الضعيفة والمحدودة، المتاحة للتنمية من ناحية، والمعوقات التي تحول دون تفعيل تلك الإمكانيات"، خاصة وان هناك فجوة عميقة بين الرؤية التنموية التي يتطلبها الواقع الفلسطيني، ويتوخاها المجتمع الفلسطيني بكل فئاته، وبين العوامل السلبية، والايجابية، والذاتية، والخارجية، والتي تتلائم مع الحاجات والخطط التنموية. (مؤسسة لجان العمل الصحي(2006).

1.6.2. المعوقات التنموية في فلسطين:

منذ مطلع القرن العشرين، وفلسطين تعيش في ظل الجاذبات المفروضة عليها، فمنذ أن رحل الانتداب البريطاني عنها عام (1948)، " عاش الفلسطينيون حالة من التشتت والتشرذم نتيجة الاحتلال الإسرائيلي لأراضيهم مما أدى إلى تدمير البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اللازمة لأحداث تنمية تستجيب لحاجات المجتمع الفلسطيني" (جامعة بير زيت(1997).

ولذلك فان فلسطين تعتبر منطقة فريدة في العالم، حيث تتعرض لتناقضين متنافرين يسعيان للسيطرة على كل مواردها الطبيعية والاقتصادية، وان هذين التناقضين هما: أهل فلسطين الأصليين، والذين يتألفون من الشعب الفلسطيني، والاحتلال الإسرائيلي الذي قام باحتلال كامل أراضي فلسطين عام(1967)، بعد احتلال الجزء الأكبر منها عام (1948)، حيث يعمل هذا الاحتلال على وضع كل المعيقات التي من شانها إعاقة نمو وتطور هذه البلاد، حيث تهيمن وتسيطر سلطات هذا الاحتلال على كل خيرات هذه الأرض لتسخيرها لصالح اليهود، وعلى خط أخر تسعى وتعمل جاهدة من اجل سلب كل إمكانيات التقدم والنمو للشعب الفلسطيني المحتل (إسحاق، 2004).

إن الوقائع الميدانية، وما هو موجود على الأرض، يدل بوضوح ، ويظهر بشكل جلي المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى إفراغ القدرة الفلسطينية من محتواها الجوهري القادر على النهوض والتطور، وذلك من خلال كبح جماح النمو في كل مجالات الحياة الفلسطينية الشاملة (مركز دراسات الوحدة العربية(1989).

إن الاحتلال الإسرائيلي يمثل العقبة الكبيرة أمام تقدم، أو إيجاد أي خطة تنموية فاعلة، فهذا الاحتلال يعتبر " مهدداً أو معرقلاً لمسيرة الأمن والتقدم في المنطقة **جغرافياً**، حيث انه يؤثر في المنطقة بأسرها، **وزمنيا**، حيث انه لا يزال مستمراً لعدة عقود، **وتنموياً** ، حيث يؤثر تقريباً على جميع جوانب التنمية الإنسانية، **وامن الناس** بصورة مباشرة لملايين، وبصورة غير مباشرة لملايين أخرى (برنامج الأمم المتحدة (2002).
لذلك، أن الاحتلال الإسرائيلي، يعتبر المعيق الأساسي، ويكاد يكون الوحيد الذي يقف عائقاً أمام عمليات التنمية الفلسطينية، سيما وان كل المحاولات التي جرت لخلق حالة من العمل التنموي في فلسطين، فمنذ عام (1967)، كانت دائماً تواجه بعقبة الاحتلال الإسرائيلي، ورفضه السماح لأي عملية تنموية، أن تنفذ في فلسطين(نخلة ، 2004).

إن الاحتلال الإسرائيلي، وان كان يمثل المعيق المركزي والكبير أمام العمل التنموي الفلسطيني، إلا أن الواقع يشير الى أن هناك معيقات أخرى، إقليمية ودولية لا يستهان بها، وذلك يتبلور من خلال تراجع الدعم العربي الحيوي والفعال، عن الدعم الواضح والتأييد الفعلي بالقول والعمل، لمسار القضية الفلسطينية بشكل عام (مؤسسة لجان العمل الصحي، 2006).

وإذا كان هذا الدور غير الفاعل للحكومات العربية الرسمية في دعم المسيرة التنموية الفلسطينية الشاملة، موثرا في تقدم العمل التنموي الفلسطيني، فان الدور الدولي للدول الكبرى، كذلك لم تقم هذه الدول بالدور المناسب والفاعل في دعم المسار التنموي الفلسطيني، فعلى سبيل المثال لا الحصر: إن الولايات المتحد ة الأمريكية وعبر اذرعها المختلفة، كانت مقابل كل دولار تقدمة للفسطينين في فترة السبعينات من القرن الماضي، كانت تقدم مقابلة (476)، دولار للإسرائيليين(مركز دراسات الوحدة العربية،(1989).

وكذلك الحال بالنسبة للدول الأوروبية والأسيوية كاليابان وغيرها، فهي كل ما تقدمة من عون مالي يقدر ب (672)، مليون دولار سنويا، وهذا لا يغطي اكثر من (18%،6)، من الخسائر السنوية للاقتصاد الفلسطيني، والتي تقدر ب (3600)، مليون دولار سنوياً، والناجمة عن تدمير الاحتلال الإسرائيلي لمقدرات وإمكانيات الشعب الفلسطيني، حيث تقدر هذه الخسائر للفترة الممتدة من (2005 - 2000)، بأكثر من (18)، مليار دولار (معهد ابحاث السياسات الاقتصادية "ماس" (2005).

ولكن على الصعيد الداخلي، فان هناك معيقات ذاتية تحد من العمل التنموي الفلسطيني وتؤثر فيه اهمها: ضعف نفاذ القانون، وتعطيل النظام العام، وتخلخل الهياكل المؤسساتية العامة، وضعف وركاكة بنائها، بالإضافة إلى انتشار مظاهر الفساد المالي والإداري على مستوى واسع، وكذلك تعزيز مظاهر المحسوبية والفئوية والمصالح الحزبية، مما دفع الاستثمار التنموي الحقيقي الى التراجع (مؤسسة لجان العمل الصحي(2006).

وليس هذا فحسب، ولكن عدم وجود خطط تنموية واضحة ومتفق عليها من كل أطراف العمل التنموي الفلسطيني، ذات التاثير في المسيرة التنموية الفلسطينية، بالإضافة إلى عدم وجود تعاون وتنسيق واضح ومتكامل ومنظم بين كل أطراف العملية التنموية الفلسطينية، وكل ذلك يعد من المؤثرات السلبية على نمو وتقدم العمل التنموي الفلسطيني بإطار ذاتي (عبد الهادي، 2004).

2.6.2. المقومات التنموية الفلسطينية:

إن العمل التنموي، هو نشاط محلي، ويقصد من ورائه تلبية حاجات وتحقيق اولويات محلية، وان هذا الامر يتطلب في الواقع حرية تامة، وسيادة ذاتية على مقومات هذا العم ل التنموي المقصود،

اذ ان التنمية المشروطة لا تحقق الاهداف المنشودة للشعب الفلسطيني، وذلك لان العملية التنموية هي عملية " تتيح للناس اكتشاف طاقاتهم، وتعزيز الثقة بالنفس، الى جانب استلامهم زمام الامور للعيش بكرامة وتحقيق الذات " (نخله، 2004).

ومن هذا المنطلق، فان التنمية ان لم تنبع من الحاجات و الاولويات المحلية، وما لم تكن مستمدة من وعي المجتمع لذاته وقدراته، وان لم تكن تهدف هذه العملية التنموية الى خدمة كل فئات الشعب، واذا كانت نماذج واشكال تنموية غريبة ومفروضة، او مستجلبة لخدمة فئة بحد ذاتها، واذا لم تَخْطُ التنمية نحو التحرر من الاشتراط والتبعية للخارج، واذا لم تهدف وتسر باتجاة تحقيق وتوفير الامن الغذائي، وتوفير فرص عمل محلية دائمة، فان نجاحها غير مؤكد ويبقى مشكوكاً فيه (كرزم،1997).

ولذلك ومن اجل تحقيق هذا الامر الذاتي، الذي يمكن الناس من معرفة قدراتهم وإمكاناتهم واستغلالها، بهدف الاعتماد على الذات، وحتى تبقى العملية التنموية ناجحة ومستدامة فان ذلك يتطلب،" جسر الهوة بين التباينات الحادة القائمة في مجال التنمية، وخاصة تنمية الموارد البشرية، والتطور الاجتماعي "، وذلك لتحقيق القدرة الذاتية، وتمكين الذات من العمل التنموي الجاد والمتحرر بصورة أو بأخرى (نخلة، 2004).

وبالإضافة الى ذلك، فان العنصر البشري يعتبر أهم عنصر من العناصر المركزية الفاعلة في العملية التنموية الناجحة، وان فلسطين وما يميزها أنها تملك هذا العنصر البشري، ولا سيما الشاب منه بشكل كثيف، ولذا فهي تملك أول عناصر التنمية، وبالتالي فانه يجب الاعتماد على، " تقوية التنمية الاقتصادية بالناس، وليس برأس المال، والموارد الطبيعية، والمهارات، والبنية الأساسية، إذ أن القوة التنموية تنبع قوتها وطاقاتها من الروح الإنسانية، التي ترتكز على فكره ومن ثم تندفع بعزم لبلوغ الهدف التنموي (مركز دراسات الوحدة العربية(1989).

ولتحقيق الاستثمار الحقيقي للعنصر البشري الفعال في العملية التنموية، فان من الضرورة البالغة الأهمية إشراك القطاعات الشعبية الفلسطينية المختلفة، في المؤسسات لتشكل، " ضمانة وحيدة لعملية التجنيد الطوعي لكافة الطاقات البشرية في مختلف القطاعات الإنتاجية وغيرها، للقيام بأعباء التنمية الوطنية في إطارها القومي"، (مؤسسة لجان العمل الصحي(2006).

وإذا كان الاعتماد على الذات والقدرات المحلية . البشرية والمادية .، هو العامل الحاسم في الانطلاق نحو تنمية ذاتيه، فان إقفال الأبواب أمام القادم المشبوه، ورفض التمويل المشروط، والانطلاق من القدرات الذاتية، هو العامل الفعال في تعزيز الانطلاق والاندفاع نحو انطلاقة تنموية محلية ذاتية (ظاهر، 1989).

وحتى يتمكن المجتمع الفلسطيني من تحقيق ذلك، فلا بد وان يعمل على بلورة الخطط الاقتصادية القادرة على تحقيق الاستغلال الصحيح بكل الإمكانيات المتوفرة، وذلك بصورة منظمة وممنهجة، ومبرمجة بشكل يؤدي إلى تعزيز مقاومة وصمود وتنمية المجتمع الفلسطيني، وبناء مؤسساته، مما يسرع عملية الوصول إلى الأهداف الوطنية الكبرى، المتجسدة في الاستقلال والسيادة التامة على الأرض، وهذا بالواقع مرتبط ومرهون:

> " بالبدء بعملية التغيير الديمقراطي للأوضاع الحالية وصولاً إلى دينامية جديدة تحكمها الشفافية، وسيادة القانون، والعدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، كمقومات ثابتة لتحقيق الصمود المقاوم ولتقريب أوان الاستقلال الوطني" (مؤسسة لجان العمل الصحي(2006).

7.2 دور الأحزاب الفلسطينية في العمل التنموي

عبر الفلسطينيون عن وعيهم وإدراكهم لأهمية تنظيم نشاطهم وجهودهم عبر أشكال ومؤسسات منظمة، سواء كانت احزابا أو جمعيات، فمنذ مطلع القرن العشرين، وتحديدا منذ أن ظهرت جمعية الاتحاد والترقي عام(1908)، فقد جاء الوعي الفلسطيني كرد على هذه الجمعيات العرقية، بتشكيل وتأليف المنظمات والأحزاب، منها ما هو سري، ومنها ما هو علني، وكل ذلك من اجل التعبير عن وعيهم،وبهدف توجيه الرأي العام الفلسطيني نحو الأفضل والملائم والمراد، وقد حظي العديد من تلك المنظمات والأشكال التنظيمية بالأهمية، وذلك لدورها المميز من ذلك التاريخ، كجريدة الكرمل التي يعود إليها الفضل في إنارة الوعي الفلسطيني، وتنمية الشعور الوطني الفلسطيني، وتنبههم لخطورة الحركة الصهيونية وأهدافها، وهناك جمعية مكافحة الصهيونية، وجمعية الإحسان، ويقظة الفتاه العربية، بالإضافة إلى جمعية العهد، وجمعية الفتاه ، حيث إن كل هذه الأشكال ألتنظيميه، قامت من اجل تنمية الوعي السياسي و القومي لدى الفلسطينيين، والعمل على تحقيق الاستقلال وتنمية الشعور القومي والوطني لدى الشعب الفلسطيني بشكل خاص، وكذلك الحزب الوطني الفلسطيني العثماني الذي تشكل عام 1909، الذي جاء في بيانه التأسيسي " إن الصهيونية

هي الخطر الذي يحدق بوطننا، وهي الموجة الرهيبة التي تهب على شواطئ بلادنا ... أنها نذير بنفينا عن وطننا وطردنا من بيوتنا وممتلكاتنا" (ألكيالي،1989 . ب).

وقد كان الخطاب الذي تم الإعلان فيه عنه في تأسيس هذا الحزب، قد ألقاه العلامة سليمان تاجي الفاروقي، وقد كان هذا الخطاب يدور حول المقارنة بين الأمة التي تتجه نحو التحضر والتقدم، وهي الدولة ذات العرق التركي بقيادة جمعية الاتحاد والترقي، وبين الأمة العربية عامة والشعب الفلسطيني بشكل خاص، حيث تعيش هذه الأمة بسبات عميق وتتخلف عن ركب الوعي والإدراك لما يدور حولها، وقد كانت الخطوط العريضة التي قام عليها هذا الخطاب تتعلق بضرورة الوعي لما يدور، وإدراك المرحلة الحاضرة، وتحفيز أمال المستقبل، والعمل من اجل جعل هذه الآمال والطموحات واقعا، وذلك من خلال الجد والعمل والنشاط المنظم والد ؤوب (حسين،2003).

وفي ما بعد الحرب العالمية الأولى (1917 - 1914)، وخضوع فلسطين لحالة من الانتداب البريطاني، فقد تزايد الوعي الشعبي الفلسطيني بخطورة هذه الوصاية البريطانية الانتدابية وقد كان ذلك بفضل الأشكال الحزبية والتنظيمية الكثيرة التي ظهرت في ذلك الوقت، والتي كانت متوائمة مع المتغيرات التي شهدتها فلسطين في ذلك الوقت، حيث برز العديد بل العشرات من الجمعيات (الإسلامية – المسيحية)، للتعبير عن وحدة الشعب والأديان في وجه الانتداب والحركة الصهيونية، خاصة وان الانتداب آنذاك، حاول أن يبث روح التفرقة بين المسلمين والمسيحيين، وكذلك فقد تم عقد العديد من المؤتمرات في يافا ونابلس والقدس، التي جميعها قد تقاطعت على ضرورة مقاطعة السياسات البريطانية، ورفض التمويل البريطاني، والقيام بحملات لجمع المال المحلي لتلبية الاحتياجات الفلسطينية العامة، وكذلك تشكيل اللجان والهيئات لبحث الأوضاع السياسية الفلسطينية، داخل الدول الإسلامية والعربية (النمر، 1975 . ج).
لقد كان لهذه التحركات الشعبية المنظمة ضمن اطر أهلية متنوعة النشاطات، الكثير من الجوانب الايجابية التي أدت إلى تنمية الأوضاع السياسية والاجتماعية والفكرية والثقافية للشعب الفلسطيني، ولا سيما تقوية الشعور بالخطر على المصير الذاتي لهذا الشعب، وتنمية الوعي العام لدى المواطن الفلسطيني لأهمية التعاون وتنظيم الصفوف، مما خلق حالة من النهضة الوطنية الشاملة في تلك الفترة (هيئة الموسوعة الفلسطينية،1984 . ب).

ومع اندلاع ثورة البراق عام (1929)، وقبلها بقليل وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ثم رحيل الانتداب البريطاني عن فلسطين عام(1948)، وإعلان دولة إسرائيل على الجزء الأكبر من

فلسطين، فقد شهدت تلك الفترة الممتدة على مدار عقدين من الزمن تطوراً ملموساً في العمل السياسي المتقدم، وغلبت الأشكال التنظيمية الحزبية بشكل بارز، فقد شهدت هذه المرحلة تأليف الأحزاب السياسية المنظمة والتي لها برامج إلى حد ما تتمتع بنوع من الوعي والانسجام مع أماني وطموح وهموم الشعب الفلسطيني ومعاناته في تلك الحقبة، فقد برزت هذه الأحزاب والتي اشتهر منها بشكل كبير العديد من الأحزاب أهمها: حزب الاستقلال العربي، وحزب الدفاع الوطني، وحزب الشباب، وحزب الإصلاح، والكتلة الوطنية، وقد كانت هذه الأحزاب، ونظرا لأنها انطلقت من وعيها بخطورة الاستعمار، ولتفهمها للاماني الفلسطينية، فقد تقاطعت وتناغمت على العديد من الأهداف والسياسات المشتركة بينها، فقد كان واضحا آنذاك " إن مبادئ هذه الأحزاب متقاربة ومعادية للصهيونية، ومطالبة بالاستقلال والسيادة العربية"، ولكن على الرغم من أن هذه الأحزاب في ذلك الوقت لم تكن قادرة بالشكل الشامل أن تتصدى لسياسات الانتداب والحركة الصهيونية، إلا أنها كانت ذات تأثير جماهيري مؤثر بشكل أو بأخر، ولكن نتيجة لاشتداد السياسة العسكرية البريطانية والصهيونية على الشعب الفلسطيني، والاستطراد في قضم وسلب الأرض الفلسطينية، فقد تقدمت الأعمال المسلحة والمقاومة الفدائية على الأحزاب، خاصة مابين(1939- 1936)، مما أدى إلى تراجع دور هذه الأحزاب، والتفاف الشعب الفلسطيني حول القادة العسكريين والمجاهدين الثوار وحركاتهم العسكرية كحركة عز الدين القسام (الكيالي، 1989 . ب).

وكذلك فان هذه الأحزاب السياسية الكثيرة والتي تشكلت في غالبيتها في مطلع العقد الثالث من القرن الماضي كان جزء منها قد شكل بدعم من أللانتداب البريطاني وذلك بهدف "تفرقة الصف العربي وإذابة تطلعاته وقتل أشواقه نحو الثورة المقاومة"، إذ أن الحرب التي اشتعلت في هذه الفترة بين عائلة أل الحسيني وعائلة أل النشا شيب ي في مدينة القدس هي مظهر من مظاهر هذه الأهداف البريطانية، حيث نتج عن هذا الصراع العائلي تكوين أحزاب لكل طرف من أطراف الصراع العائلي لخدمة توجهات العائلة أكثر من توجهات الوطن(جرار،1985).

استمر العمل الفلسطيني متصاعدا في مواجهة الخطر الصهيوني ومقاومته بإشكال مختلفة، فقد كانت الثورة متأججة، وكذلك كان هناك اللجان القومية، واللجان المحلية والتي أخذت على عاتقها بالإضافة إلى الكثير من الأشكال التنظيمية الاجتماعية المختلفة كالجمعيات والهيئات، العمل على تامين كل ما يمكن من احتياجات الشعب الفلسطيني أبان فترة الثورة والإضراب الشامل، وذلك بهدف تعزيز صمود المقاومة والشعب الفلسطيني وإشغال الفراغ الناتج عن عدم وجود كيان وطني مستقل، بحيث كانت هذه اللجان والجمعيات والإشكال الحزبية والأهلية، بمثابة البديل الحقيقي

للكيان الوطني، والتي وفرت الكثير من متطلبا ت الواقع الفلسطيني آنذاك (هيئة الموسوعة الفلسطينية،1984 . ب).

لقد تمكنت هذه الأشكال التنظيمية من تحقيق درجه من تنمية الوعي العام والوحدة الشعبية، و والتكافل الاجتماعي والصحي الاغاثي وكثير من جوانب الحياة الفلسطينية، التي بقيت تواصل العمل العسكري بشكل، والسياسي بشكل أخر، لتحقيق الاستقلال والحرية، ولكن حرب عام (1948)، وإنشاء الكيان الإسرائيلي كان منعطفا جديدا على الشعب الفلسطيني (النمر، 1975 . ج).

وبعد عام (1948)، واغتصاب أكثر من ثلثي فلسطين من قبل الحركة الصهيونية، ودخول الفلسطينيين في مرحلة جديدة من التشرد والشتات وتقطع الجغرافيا، وخضوع الجزء الباقي منها للإدارة المصرية التي خضع قطاع غزة لإدارتها، والضفة الغربية التي تم ضمها إلى الأردن، فقد تراجع بشكل كبير الدور الشعبي للمنظمات والجمعيات والأحزاب السياسية بشكل خاص، اذ إن الفترة الممتدة من(1967-1948)، كانت قد شهدت: "هبوطا ملحوظا في منسوب العمل الأهلي نتيجة لظروف مختلفة من أهمها حالة الإحباط الواسعة في صفوف المجتمع الفلسطيني التي رافقت أوضاع النكبة عام 1948 ، إضافة إلى ضعف الأحزاب السياسية وتلاشيها تقريبا"، وقد كان ذلك نتيجة للسياسة الأردنية الشديدة التي هيمنت بها على الضفة الغربية، وكذلك نظرا للإدارة الحديدية التي اتبعتها الحكومة المصرية في قطاع غزة (عبد الهادي،2004).

نتيجة لهذه السياسات الشديدة وخاصة الأردنية منها، فقد حظر العمل الحزبي في الضفة الغربية، بصفتها جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية التي حظرت فيها الأحزاب منذ عام(1957)، بأمر من الملك حسين،إذ " عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية بعد حرب (حزيران 1967)، فإنها لم تجد فيها أي أحزاب سياسية نشطة بشكل علني"، ولذلك فان العديد من الأحزاب التي كانت موجودة قد حولت نظام عملها العلني إلى النشاط السري الذي كان يركز بشكل أو بأخر على بث الروح الوطنية النظاليه، وتنمية الوعي السياسي، والتثقيف التنظيمي، واستقطاب الجماهير، لمناصرة أفكار وتوجهات هذه الأحزاب، والتي كانت سياسية بشكل بارز، وقد كان أشهر هذه الأحزاب: الشيوعيون، والقوميون، والبعثيون، الإخوان المسلمون، حزب التحرير (كوهين، 1988).

وإذا كان هذا حال الأحزاب السياسية بشكل عام أبان هذه الفترة، إلا انه خلال هذه الفترة، بدأت انويه العمل الحركي و الجبهوي والتنظيم المقاوم، تتبلور بشكل متنامي ومتسارع، بطريقة مكنت هذه التنظيمات المقاومة الجديدة من التطور والانتشار بشكل أو بأخر، حيث انتقلت آنذاك إلى أسلوب عمل يتصدى للاحتلال الاسرئيلي بالطرق العسكرية وليست بالأساليب الحزبية والسياسية المالوفه، مما جعل لهذه الجبهات والحركات مكانة والتفافاً من بين الجماهير الفلسطينية، سواء خارج فلسطين في المهجر والشتات ومخيمات اللجوء، أو داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث برز في مطلع السبعينات من القرن الماضي العديد من هذه المنظمات الفلسطينية منها: حركة القوميين العرب، و حركة التحرير الوطني الفلسطيني . فتح . (1965)، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين(1968)، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (1969)، والنضال الشعبي، وجبهة التحرير العربي الفلسطينية، وغيرها من الفصائل التي شكلت الأطر السياسية الفلسطينية العاكسة للتنوع السياسي والنضالي للشعب الفلسطيني (هيئة الموسوعة الفلسطينية،1984 . ب).

ولكن منذ مطلع عام (1970)، وخاصة بعد بروز منظمة التحرير الفلسطينية كإطار سياسي جامع للعديد من الحركات والجبهات والفصائل العسكرية والحزبية، والتي شكلت محور العمل السياسي والعسكري للشعب الفلسطيني، ولا سيما بعد حصولها على الاعتراف الرسمي من الدول العربية، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني عام(1974)، فقد عملت هذه المنظمة بأطرها وفصائلها المختلفة على:

> " إنشاء العديد من الاتحادات الشعبية التي هدفت إلى تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، كما دعمت إنشاء لجان العمل التطوعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي استجابت بشكل خلاق لبعض الاحتياجات والأولويات التنموية المختلفة، بدون أن تتبلور لدى هذه اللجان رؤية تنموية شاملة" (عبد الهادي، 2004).

إن هذه الفترة التي امتدت منذ مرحلة السبعينات، وحتى إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، بموجب اتفاق أوسلو الموقع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، كانت قد شهدت ألوانا مختلفة من النشاط ألخدماتي والتنموي المختلف والمتضارب بشكل أو بأخر، إذ نتيجة لاضطراب العمل الفلسطيني السياسي بمنظمة التحرير الفلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية . غزة والضفة الغربية .، وإنشاء الكثير من المؤسسات والهيئات واللجان المختلفة، فقد كان هناك بالمقابل جمعيات أخرى تعمل على هذه الساحة سواء غربية أو عربية، لكل منها رؤية مختلفة عن الأخرى، وكل منها تنطلق من منظار أجندتها الخاصة، فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز نفوذها ونشاطها داخل الأراضي الفلسطينية، وذلك بهدف تعزيز السياسة الإسرائيلية، وخلق قيادات سياسية

محلية بديلة عن منظمة التحرير الفلسطينية، وقد كان ذلك من خلال العديد من المنظمات الغير حكومية، وبدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، التي عملت بشكل مكثف على تنفيذ مشاريع وبرامج تحت شعار التنمية، ولكنها كانت غالباً ما تهدف إلى، " تشجيع للدمج الاقتصادي للأراضي المحتلة في إطار كمونولث إسرائيل"، (مركز دراسات الوحدة العربية(1989).

وعلى الطرف الثاني من هذه التدخلات الخارجية، فقد كان هناك اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة التي عملت هي الأخرى بعد تشكيلها عام(1978)،على اثر اتفاق كامب ديفيد بين القاهرة وتل أبيب، على تبني شعار الدعم والصمود من خلال تقديم المشاريع بشكل أو بأخر، وقد تركز عمل هذه اللجنة على دعم الجمعيات وبعض البلديات الموالية للنظام الأردني، رغم أن هذه اللجنة يفترض منها من خلال برامجها ودعمها وسياساتها ألمنفذه في فلسطين، أن تعمل على تقديم الدعم السياسي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ليمكنهم من، " الصمود على أرضهم والحفاظ عليها من المصادرة والاقتلاع، إلى جانب دعمهم في بناء المساكن وتفعيل الإنتاج الزراعي، والصناعي بشكل يمكنهم من الاستقلال الاقتصادي" (نخلة، 2004).
كانت منظمة التحرير كإطار عريض للأحزاب والفصائل الفلسطينية، تعمل بشكل فعال من اجل ترسيخ جذورها، ومد الأذرع المختلفة لها في الضفة الغربية وغزة، بهدف تعميق الشعور الوطني ودعم الصمود الفلسطيني والحفاظ على شرعيتها، ولكن من اللافت للنظر أن هذا الإطار السياسي للشعب الفلسطيني لم يعمل على إنشاء وبناء مؤسسات تنموية بالمفهوم الدقيق للتنمية، رغم حاجة الشعب الماسة لمثل هذه المؤسسات في هذه الفترة، ولكن كانت المؤسسات الاغاثية الخدماتية هي السمة الغالبة على المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، بالإضافة إلى الكثير من اللجان والهيئات السياسية والنقابية المختلفة، وقد كانت فصائل وأحزاب منظمة التحرير الفلسطينية غير مؤمنه، بل رافضة لإحداث تغيير تنموي حقيقي في هذه الفترة وذلك من منطلق، "إن أي محاولات تنموية فلسطينية تعني تطبيعا مع العدو الصهيوني"، وبالتالي فقد رفضت المقولات التي تنادي بالتنمية وإحداث تغيير داخل المجتمع الفلسطيني، لان ذلك يعني تخفيف العبء والمسؤولية عن الاحتلال، هذا من طرف، ومن طرف أخر، فان الأولوية المشتركة التي كانت تركز عليها في هذه الفترة هي،" أولوية التحرير والاستقلال وقيام الدولة المستقلة، لذا يجب أن تسخر كل الجهود لتحقيق هذا الهدف "، ولهذا فقد كانت هذه الفصائل بشكل عام تؤمن بضرورة الحرب الشعبية والكفاح المسلح والتحرير، مما دفعها إلى عدم الاهتمام بالقضايا التنموية للشعب الفلسطيني، وذلك من منطلق، " عدم تغليب التناقضات الثانوية على الرئيسية، وان التنمية تأتي بعد نشوء الدولة المستقلة "، (عبد الهادي، 2004).

إن هذا المنظار الذي كانت تنظر فصائل منظمة التحرير الفلسطينية من خلاله إلى العمل التنموي، قد جعلها تتبنى أولويات نظرية وقياسية أكثر منها أولويات شاملة، " لحاجات ومصالح الأرض المحتلة كما يراها الفلسطينيون فيها"، فقد كان هناك توافقا عاما بين الداخل والخارج على مبادئ وأسس الكفاح والمقاومة والصمود من اجل التحرير والاستقلال، ولكن نظرا لواقع التشتت والتباعد الذي حل بالشعب الفلسطيني، فقد جعل بينهم اختلاف في الرؤى والسياسات التنموية والبرامج الداعمة للصمود والمقاومة (مركز دراسات الوحدة العربية(1989).

لقد نتج عن هذه السياسات الفلسطينية غير المقدمة لأولوية التنمية، وتقديم أولوية الكفاح والمقاومة على غيرها، إلى ترك الساحة الفلسطينية في الداخل إلى النشاط الأردني والإسرائيلي وهيئة الأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية أمريكية وأوروبية، ولهذا فقد، " ساهمت السياسة السلبية تجاه العملية التنموية في فترة السبعينات الى تعزيز الأهداف والسياسات الإسرائيلية تجاه الأرض المحتلة وتدمير أية إمكانية لتنمية فلسطينية مستقبلية "، (عبد الهادي، 2004).
إن المنطلقات والرؤى التي كانت قد سادت الفكر التنموي والخدماتي والجماهيري لدى الفصائل والأحزاب الفلسطينية، داخل منظمة التحرير الفلسطينية، قد طرأ عليها تحول ملموس لصالح العمل التنموي، وخاصة بعد عام (1984)، وخروج منظمة التحرير من لبنان إلى مواقع متفرقة، وما تبعها بعد فترة وجيزة من اندلاع للانتفاضة الفلسطينية الكبرى . انتفاضة الحجارة . عام (1987)، فقد تولد في هذه الفترة قناعة لدى (م.ت.ف)، بمجمل فصائلها، أن الأرض الفلسطينية هي المرتكز الأساسي الحقيقي للعمل الوطني المقاوم، وبالتالي فقد ركزت على تشكيل الأطر والاتحادات واللجان والمؤسسات المختلفة، التابعة لها، وذلك لممارسة وتوسيع العمل السياسي والجماهيري من جهة، ولتفعيل وتطوير برامج تنموية من جهة أخرى، ولذلك فقد عملت على " تحويل غالبية المنظمات الشعبية المحلية بما في ذلك الاتحادات النسوية والجمعيات الخيرية الفاعلة، نحو تبني أنشطة إنتاجية"، وقد كانت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية تهدف من جراء ذلك إلى توفير فرص للعمل، وتوفير المواد الغذائية والطبية الأساسية، وكذلك إنشاء بعض الورش الصناعية، وتشجيع الاستصلاح الزراعي وغير ذلك من الأمور، وقد " كان الغرض العام من مثل هذه التوجهات تحقيق التنمية بشكل يضمن الاكتفاء الذاتي والاستدامة مع اكبر قدر من الاستقلال الاقتصادي ... وتجاوز الإشكاليات المترافقة مع غياب السلطة السياسية الوطنية "(نخلة، 2004).

لقد أدى هذا التغير في التوجهات العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية بفصائلها المختلفة، إلى تعزيز ومضاعفة تأليف وتشكيل الأجسام والمؤسسات المختلفة التابعة لهذه الفصائل، لتكون هذه المؤسسات: الصحية، أو الزراعية، أو النسوية، أو النقابية، أو الطلابية، اذرعا لتلك الفصائل، بالإضافة إلى أن هذه المؤسسات قد " قدمت بديلاً تنموياً مختلفاً عن المؤسسات الأهلية التقليدية " فقد عملت هذه المؤسسات الجديدة، وذات الطابع الحزبي والفصائلي، على التركيز على الجوان ب التنموية والسياسية، أكثر من الجوانب الخدماتية و الاغاثية، حيث " عمدت إلى إنشاء هياكل تنظيمية ديمقراطية تشكلت قياداتها من الفئات المتوسطة والفقيرة، كما وجهت خدماتها إلى الفئات الأكثر احتياجا بالمجتمع "، وبصورة عامة فقد أدرك الفلسطينيون كأحزاب وفصائل وشعب أهمية الربط المحكم بين السياسة والتنمية، وأهميه بلورة برنامج تنموي ايجابي من شانه تحسين مستوى الحياة للمجتمع الفلسطيني(عبد الهادي، 2004).

ومع نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية على الأرض الفلسطينية، فقد اختلفت آليات وسبل عمل الأحزاب والفصائل الفلسطينية على الأرض، إذ أن هذه السلطة الوطنية أصبح منوطاً بها رسم السياسات والبرامج، وتحديد الأولويات التي عليها أن تقوم بحملها وتنفيذها، وقد تبلورت المبادرة الأساسية للعمل التنموي الرسمي للسلطة الفلسطينية في عدة محاور: التنمية الاقتصادية، التنمية الريفية، تحسين الأحوال الاجتماعية، والموارد البشرية، تطوير المؤسسات المالية، بناء القدرات المؤسساتية (نخلة، 2004).

إن هذه الأولويات التنموية التي كان ولا يزال يقع على كاهل السلطة الوطنية الفلسطينية القيام بها، تواجه العديد من المشكلات والعقبات المتنوعة، أهمها: اختلاف مستوى الصلاحيات في مناطق (أ، ب، ج)، ناهيك عن تداخل الصلاحيات بين السلطة الوطنية الفلسطينية من جهة، وبين الاسرائيلين من جهة أخرى في بعض مناطق (ب، ج)، بالإضافة إلى أن غياب دور المؤسسة، وعدم الفصل بين السلطات، يعتبر احد المعيقات الرسمية لوضع معالم الخطط والعمليات التنموية في فلسطين(جامعة بير زيت(1996).

ولكن فيما يتعلق بالعمل التنموي الحزبي، فان وجود الفصائل الداخلة ضمن إطار الاعتراف باتفاقيات أوسلو المبرمة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، و وجود الفصائل الإسلامية التي لا تعترف بهذه الاتفاقيات ولا تلتزم بها، بالإضافة إلى أن الكثير من الفصائل اليسارية الصغيرة تقف موقف المؤيد والناقد لأوسلو في أن واحد، فان هذه التنافرات والتباينات بين هذه الفصائل قد

جعل العمل الحزبي والفصائلي يرتكز على تفعيل المؤسسات الحزبية المختلفة، والعمل على تقويتها وتقديم الدعم والرعاية لها، بهدف: إما الوصول إلى السلطة، وإما تقوية العمل المعارض لها، سواءً من خلال المنظمات الأهلية أو منظمات المجتمع المدني، وهذا يعني: أن العمل السياسي والسعي إلى الحكم والنفوذ الحزبي، هو الدور الواضح للأحزاب الفلسطينية في الوقت الراهن، على الرغم من أن معظم هذه الأحزاب التي خاضت العملية الانتخابية لانتخابات المجلس التشريعي عام(2006)، قد طرحت برامج تنموية مختلفة، وانطلقت في حملاتها الدعائية والاستقطاب الجماهيري من خلال التركيز على تفعيل العمل التنموي، وتنفيذ البرامج التنموية من الجوانب البشرية والمؤسساتية والاجتماعية والاقتصادية وما شابة ذلك من إصلاح أو تغيير، خاصة وان هناك أكثر من (16)، فصيل فلسطيني يعمل على ارض الضفة الغربية وغزة، وهذه الفصائل هي: حركة التحرير الوطني الفلسطيني . فتح، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية القيادة العامة، جبهة التحرير العربية، جبهة التحرير الفلسطينية، الجبهة العربية الفلسطينية، حزب الشعب لفلسطيني، جبهة النضال الشعبي، حزب البعث العربي الاشتراكي، الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني، حزب التحرير الإسلامي، حركة الجهاد الإسلامي، حركة المقاومة الإسلامية . حماس، بالإضافة إلى المبادرة الوطنية، والكتلة البرلمانية ألمسماه . الطريق الثالث.

ومن الجدير ذكره في هذا السياق أن القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، والصادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني الأول الذي تم انتخابه عام (1995)، قد نص في المادة (46)، بشكل واضح وصريح على ضرورة وضع الخطط التنموية العامة، ووجوب تشريعها واعتمادها وإقرارها من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني (فلسطين، المجلس التشريعي الفلسطيني، 1995).

8.2 الأدبيات السابقة

أن الأحزاب الفلسطينية المختلفة، ونظراً لحداثة نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، وتواجد هذه الأحزاب على الأرض الفلسطينية بشكل علني وظاهر، فان الكتابات والأدبيات والأبحاث التي تناولت موضوع التنمية ذات البعد الحزبي، ودور وعلاقة هذه الأحزاب المختلفة بالمسار التنموي الفلسطيني، هي دراسات قليله ونادرة، سيما وان هذه الأحزاب وجدت في معظمها في مرحلة كفاح ومقاومة وطنية، كما أنها ألان تعيش في مرحلة تمتزج فيها برامج المقاومة مع آليات الاستقلال

وبناء الدولة، وبالتالي فان هذه التشابكات في الأدوار والمنطلقات والبرامج الحزبية ما زال يغلب عليها الطابع النضالي.

ولذلك فان الباحث، ونتيجة لحداثة هذا الموضوع، فقد كان دافعه للكتابة في هذا الجانب، هو الرغبة الجادة لدى الباحث، في تسليط الضوء البحثي على هذه القضية، بهدف المساهمة في سد جزء من هذا النقص في الأدبيات المتعلقة بموضوع الأحزاب الفلسطينية ودورها التنموي وعلاقتها بالعملية التنموية الفلسطينية.

ولتحقيق هذا الهدف، فقد جهد الباحث بالاطلاع على القليل المتوفر من الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع، وقد عمد الباحث بعد الاطلاع على ما توفر من تلك الدراسات، إلى ذكر أهمها مرتبة ترتيباً زمنياً، من الأقدم إلى الأحدث على النحو الأتي:

*** دراسة/الحوراني،(1980): الفكر السياسي الفلسطيني(1964-1974).**

تناول الكاتب في هذه الدراسة، الظروف التي أحاطت بنشأة منظمة التحرير الفلسطينية، وحتى إعلان البرنامج المرحلي، وهو البرنامج الذي أتاح للرأي العام العربي والدولي مساحة للإطلال على مطالب الشعب الفلسطيني بصورة مفهومة، كما تناول الظروف الصعبة التي سبقت تشكل منظمة التحرير، وخاصة انبثاق حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح في نهاية الخمسينات، والجبهة الشعبية القيادة العامة، ومن ثم الجبهتين الشعبية والديمقراطية، وتبلور الكيانية الفلسطينية، وما سبق من إنشاء المنظمة، كما تطرق إلى وضع الميثاق القومي عام (1964)، والوطني عام (1968)، وما سبق إنشاء المنظمة من تناقضات في المواقف بين القوى الناصرية والقوى البعثية والقومية، وأثره في تأسيس المنظمة، كل ذلك إلى جانب تدخل الحكومات العربية وبالأخص الحكومة الأردنية، والتي فرضت على المؤتمر الوطني شروطها الخاصة، وقد خلص الباحث من هذه الدراسة إلى أن هذه الفترة كانت فترة تتجاذب فيها الدول العربية، ولا سيما دول الطوق، الفصائل والحركات الفلسطينية التي كانت في تلك الفترة متواجدة على أراضي تلك الدول.

*** دراسة /الشريف،(1985): تاريخ فلسطين الاقتصادي الاجتماعي.**

تناولت هذه الدراسة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، وذلك لتماسها المباشر بطبيعة الحركة الوطنية من ناحية: التركيبة والتوجهات، والأهداف التي تحملها هذه الحركة، والتي ولدت من رحم هذا الواقع الاجتماعي الاقتصادي، والباحث تناول السياق الاجتماعي الاقتصادي في مرحلتين هما: أواخر العهد العثماني وعهد الانتداب البريطاني، وبدايات المشروع الصهيوني، وذلك بالتعرض لدور السياسة العثمانية في الإصلاح، وتغلغل الرأسمال الأوروبي في الأسواق، وتوجيهه لأنماط الإنتاج الزراعي لخدمة الاقتصاد الأوروبي واثر ذلك في بروز النخب الطبقية، حيث أدى تطوير أدوات ومفاهيم الملكية الخاصة في الريف إلى إدخال ضرائب الأملاك، وبالتالي تهرب الفلاحين من تسجيل أراضيهم بأسمائهم خوفا من دفع تلك الضريبة وقامو ا بتسجيلها بأسماء الوجهاء وما تبع ذلك من تكون تلك الطبقة من الملاكين، وفي أحيان أخرى انتقلت ملكية الأراضي التي لا يستطيع الفلاحون دفع ضرائبها إلى الدولة، وبالتالي فقد سهلت القوانين العثمانية تملك كبار الملاكين للأرض، وأفرزت في حينه طبقة مالكي الاراضي، وتحولت فلسطين عبر تقلص الملكيات حيث تدنت نسبة الملكيات الصغيرة وتغير نمط الإنتاج من بلد تفوق صادراته واردته إلى العكس، إضافة إلى ذلك فقد أسهمت أنماط الإنتاج المتبعة في إدخال العمل المأجور إلى الريف

الفلسطيني، الأمر الذي أسهم في بلورة علاقات الإنتاج الرأسمالية، أما في الفترة البريطانية فقد تحول المزارع من جراء إلغاء قانون الشيوع من مالك جماعي للأرض إلى محاصص، وتم رهن كافة التحولات الاقتصادية بحدود التبعية إلى بريطانيا حيث انقطعت العلاقات الفلسطينية بالكثير من الأسواق إلا في حدود ما يخدم أهداف الانتداب البريطاني، وسيرورة الكيان الصهيوني فيما بعد، وتبلور طبقة الفلاحين الصغار المعدمين.

وإما نمط القيادة السياسة وهو الأهم فقد بقي في حدود القيادة المتوارثة، وبالتالي فقدت هذه القيادة إمكانية تجددها ونموها، وقد خلص الباحث من هذه الدراسة إلى: أن الممارسات المختلفة لم تؤثر كثيرا في التركيبة الاقتصادية الاجتماعية بالرغم من محاولة الإلحاق بالرأسمال الغربي، إلا أن هذا الإلحاق بقي في حدود خدمة الرؤية البريطانية، وفي حدود خدمة المشروع القومي اليهودي إضافة لذلك مارست بريطانيا سياسة الحصار والتضييق على القطاعات التي كانت تشكل نماذج ناجحة لعملية التحول الاقتصادي فيما لم تتبلور فئات وطبقات جديدة، لأنها لم تستطع الانسلاخ عن ماضيها، وان العمل السياسي في تلك المراحل لم يكن حزبيا بالمعنى الدقيق، كما انه لم يكن عملاً سياسياً يعكس كل هموم الشعب.

*** دراسة/ كوهين،(1988): الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني (1967-1949).**

تناولت هذه الدراسة مسار التطور التاريخي للأحزاب الفلسطينية عبر الفترة الممتدة من (1949-1967)، والتي هيمنت فيها الحكومة الأردنية على الضفة الغربية، حيث عرض الباحث للعديد من الأحزاب الفلسطينية التي كانت لها جذور في الضفة الغربية أهمها: الشيوعيون، والقوميون، والبعثيون، والإخوان المسلمون، وحزب التحرير، خاصة وإنها كانت محظورة وكان النظام الأردني يحظر النشاط الحزبي أبان هذه الفترة، وبعد أن عرض الباحث العقبات التي كانت تواجه هذه الأحزاب وما واكبها من ملاحقات وتضييق امني أردني وإسرائيلي، إلا أنها بقيت حية وذات انتشار جماهيري بدرجات متفاوتة، وقد خلص الباحث في هذه الدراسة، إلى أن الأحزاب في هذه الفترة كان دورها متراجعاً، ولم تكن ذات أفكار وبرامج تتعلق بالعمل التنموي، وان هذه الأحزاب على اختلاف منطلقاتها كانت تتقاطع على برنامج التوعية السياسية، والتعبئة الوطنية، واستنهاض الجماهير نحو المقاومة من اجل الحرية والاستقلال.

*** دراسة/ بشارة،(1995): المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين.**

تناول الباحث في هذه الدراسة الأحزاب كأهم منظمات المجتمع المدني من حيث قدم هذه المنظمات ، وكبر حجمها ونفوذها ، ومبادرتها إلى تأسيس المنظمات الأهلية الأخرى ، والتحكم بالتالي في نشأتها ، ويتطرق كذلك إلى الفصائل على أنها أحزاب بالمعنى الكامل، لتوفر مقومات الحزب السياسي فيها.

يصنف الباحث الأحزاب في اتجاهين : الوطني، والإسلامي، ويحاول أن يبرز الأسباب التي تقف أمام تراجع الأحزاب السياسية الوطنية، أمام الحركة الإسلامية من عجز في تحقيق الأهداف والتقدم بالانتفاضة ، والتحول إلى العملية السلمية ، وتراجع قدرات المنظمة المالية والسياسية بعد حرب الخليج ، واثر ذلك في تراجع اهتمامها بقضايا الشعب ، ومساعدتها الجماهيرية، وأخيرا دخول المنظمة العملية السياسية وتوقيع اتفاق أوسلو.

في معرض تناوله لموقف الفريقين الوطني والإسلامي من المجتمع المدني والديمقراطي ، يبين انه بالرغم من معارضة التيار الوطني لمثل هذه الأفكار في السابق ، إلا انه جرى تحول في التوجه فيما لا زال الاتجاه الإسلامي ينظر إلى هذه القضية بعين الريبة، على اعتبار أنها أفكار غربية علمانية تهدف إلى اختراق المجتمع الإسلامي ، وعلى قاعدة تشجيع المجتمع المدني للفصل بين الدين والدولة ، غير أنهما في الممارسة يتنافسان في إقامة البنى المجتمعية التي تعزز هذا التوجه ، ويتفقان في الظروف التي أدت إلى تبلور هذه المؤسسات والسياق السياسي الوطني والتاريخي،حيث انبثقت من ذلك هاتان الحركتان ، وما زالت الركيزة الاجتماعية التقليدية تشكل أساس متين لرفد هذه التيارات بمناصريها كما أنها . الأحزاب السياسية . لا تعتبر منظمات مجتمع مدنية اعتيادية فقد مارست السلطة في غياب الدولة وجمعت بين صفة المجتمع المدني والسلطة، كما اتسم عمل الأحزاب بالسرية وتشهد الآن عملية تحول أملتها الظروف الدولية والمحلية وبخاصة بعد توقيع اتفاق أوسلو وانبثاق السلطة الفلسطينية.

يخلص الباحث في هذه الدراسة إلى أن ابرز سلبيات هذه الاتجاهات الولاء للحزب على حساب الولاء للوطن في كثير من الأحيان، كما أنها اقل تأثير أو إحساس بالشارع الفلسطيني ، وكذلك تراجع دور الحزب السياسي لصالح القوى العشائرية البنى التقليدية في المجتمع، وتأخر الاستجابة والتفاعل مع القضايا الاجتماعية والاقتصادية ، وما زالت الولاءات والعلاقات الشخصية والعائلية

تلعب دور مهم في تنظيم العلاقة، وفي استمرار عنصر السرية كان من الصعب على أي من هذه الأحزاب أن تمارس ذلك بشكل جيد، فيما ترفض الحركات الإسلامية الديمقراطية والمجتمع المدني جملة وتفصيلاً لقيامهما على أفكار غربية، ولفصلها الدين عن الدولة.

*** دراسة/ هلال،(1998): الحركة السياسية الفلسطينية بين الحكم الذاتي المجزأ والدولة العصية.**

يتناول الباحث في هذه الدراسة مسألة التحول الدولاني والأسباب الكامنة وراء تأخر ذلك، ونشوء السلطة قبل قيام الدولة، وما ارتبط بذلك من رهن مستقبل الشعب الفلسطيني لمفاوضات المرحلة النهائية، وما يترتب على محاولة السلطة من جسر الفجوة بين أحلام الجماهير والواقع واثر ذلك في تضخيم الجهاز الإداري والأمني الفلسطيني دون فاعلية على الأرض، حيث يستعرض الباحث أهم ملامح ضعف المؤسسة الفلسطينية مثل: غياب القضاء، وضعف دور المجلس التشريعي، واثر ذلك في الحياة العامة، وبالتحديد التراجع الذي حصل في حركة التأييد للفصائل المختلفة علمانية أو إسلامية، إذ ارتفعت نسبة الذين لا يؤيدون أية من هذه الأحزاب، لتصل مع نهاية عام (1997)، إلى أكثر من(35،3%)، وهذا أن دل على شيء فإنما يدل على حالة الانكشاف التي تشهدها الفصائل الفلسطينية، جراء عدم قدرتها على الاستجابة للمتطلبات المختلفة التي تفرضها الحالة السياسية وما يترتب عليها من واقع اقتصادي اجتماعي.

يتناول الباحث بعض آليات إزاحة ألغبار عن حركة التحرر الوطني الفلسطيني بفصائلها المختلفة ليس عن طريق مقاطعتها، بل إصلاح هياكلها سياسياً وتنظيماً وفكرياً، مما أدى إلى تراجع دور الأحزاب السياسية بشكل ايجابي، كون هذا التراجع أفسح المجال لظهور الكيان الفلسطيني، والذي أصبح المواطنون يتوجهون إليه بدلاً من التصاقهم بالأحزاب السياسية لحماية مصالحهم وحل مشاكلهم، وبشكل عام فقد سيطر هدف التحول الدولاني على الحقل السياسي، مما اضعف من دور التشكيلات المختلفة في القضايا الأخرى.

دراسة/ هلال، (2006):تكوين النخبة الفلسطينية منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية:

يستعرض المؤلف في هذه الدراسة تكوين النخبة الفلسطينية منذ نشوء الحركة الوطنية، وحتى ما بعد قيام السلطة الفلسطينية، حيث يشير الى أن النخب تشكل منظومات القوى في مجتمعاتها، كما يركز على النخب السياسية التي تشكل القاعدة للنخب الأخرى، وانعكاس ذلك على طبيعة النظام

السياسي، وخلق حالة الديمقراطية، وفي الحالة الفلسطينية كما في غيرها، إذ تلعب الصراعات دوراً كبيرا في تشكيل النخب المختلفة، حيث لعبت التحولات التي مرت بها القضية الفلسطينية دورا كبيرا في تشكيل النخبة الفلسطينية، بدءا من الاحتلال البريطاني، فالوجود المصري الأردني، ثم الاحتلال الإسرائيلي، ومن ثم قيام السلطة الفلسطينية بموجب ترتيبات أوسلو.

ويطرح الكاتب مجموعة من الأسئلة حول تأثيرات تعاقب القوى المختلفة على تشكيل النخبة، وخاصة النخبة التي تشكلت مع قيام السلطة الفلسطينية، حيث يثير مجموعة من التساؤلات حولها، وخاصة إذا كانت نخبة بيروقراطية تهتم بتنفيذ السياسات أكثر من صياغتها، كما يشير المؤلف إلى مجموعة من الصفات التي تمتعت بها هذه النخبة، منذ العهد العثماني والبريطاني، حيث تشكلت النخب من ملاكي الأراضي والتي بقيت مرتهنة لشروط القوة التي أنتجتها، وهذا ما أثر كثيراً عندما تشكلت اللجان المختلفة التي خاضت التفاوض مع الاحتلال البريطاني، حيث اكتفت النخب بدور الاحتجاج، وان ما واجهته النخب في هذه الفترة فهو العلاقات التنافسية بين أفراد النخب، وعدم قيامها على أسس برنامجية من اجل رؤية موحدة، إضافة إلى الفجوة التي باعدت بينها وبين قاعدتها، وعليه فقد غاب الريف الفلسطيني والطبقة العاملة عن تشكيل هذه النخب، تأسيساً على القاعدة التي تشكلت عليها هذه النخب، فيما كان الحضور المسيحي ابرز سمات النخبة في هذه الفترة، إضافة إلى تمتع هذه النخب بمستوى عالي من التأهيل.

وأما الفترة الواقعة ما بين: (1948-1967)، فقد تميزت بتراجع الدور الوطني، وغياب النخبة الفلسطينية بسبب عملية التشرد التي تعرض لها الشعب الفلسطيني في الأقطار العربية المختلفة، وبالتالي فمن الصعب الحديث عن نخبة سياسية فلسطينية خلال هذه الفترة، بسبب تراجع الكيان الوطني ووجود الفلسطينيين في فلك أكثر من دولة وتحت أكثر من تأثير. وعليه فان النخب التي تشكلت في هذه الفترة اقرب إلى النخب العشائرية التي تدين بالولاء الى النظام الأردني والمصري.

وأما فيما يتعلق بالفترة الممتدة من: (1967-1994)، فقد أشار إليها الكاتب بأنها الفترة التي أمكن فيها التوقيت لنمو النخبة الفلسطينية، حيث أن تشكيل منظمة التحرير يعتبر الإطار الأول لإنتاج وإعادة إنتاج النخب السياسية، مع الإشارة إلى انبثاق حركة حماس في أواخر الثمانينات وأثره على ذلك، إضافة إلى أن عمل منظمة التحرير من خارج الوطن اثر بشكل كبير في تشكيلة النخبة الفلسطينية، وهذا ما انعكس فيما بعد أوسلو، حيث بقيت النخبة نوعاً ما جامدة عدا عن تغييرات في الصف الثاني من القيادة، وفيما يختص بنخب الضفة والقطاع، ولكونها نمت على أرض الوطن فقد تجاذبتها ثلاث قوى هي: الأردن وإسرائيل ومنظمة التحرير، ففي الوقت الذي أعطت الأردن وزناً للبعد العائلي، نجد إسرائيل قد اتبعت سياسة إلحاق اقتصادي وسيطرة على المصادر، حالت دون تبلور نخب في هذا الاتجاه، كما حاصرت وضيقت على كل من له علاقة بمنظمة التحرير، إلا انه وبالرغم من هذه التقييدات، فقد تبلور في هذه الفترة الجبهة الوطنية، ولجنة التوجيه الوطني، والقيادة الوطنية الموحدة، وقد حظيت هذه التشكيلات بمباركة منظمة التحرير، كما تشكل

في هذه الفترة مجموعة من المؤسسات من أجل العمل كواجهة غير ممنوعة من الاحتلال، إضافة إلى الابتعاد عن شخصنة النخب وتراجع دور العائلية لحساب المقاومة في تركيبة النخبة، الأمر الذي ساعد في توسيع نطاق المشاركة في الفترة المذكورة، وبخاصة منتصف الثمانينات وبداية التسعينات.

وبالنسبة لنخبة ما بعد أوسلو، فقد أصبح الأمر أكثر وضوحاً للحديث عن نخبة سياسية اقتصادية، حيث الأمور هنا أكثر نضوجاً على الأرض لتبلور هذه النخبة، حيث انتقلت معظم الأحزاب لممارسة العمل في الداخل وبصورة علنية، الأمر الذي أفسح المجال أمام نخب الداخل للظهور، وبالرغم من ذلك فلم يطرأ تغير يذكر على نخب الأحزاب، باستثناء بروز نخب الأحزاب والتيارات الإسلامية.

وأما على الصعيد الحزبي، فقد تراجع دور الأحزاب السياسية لصالح تبلور السلطة الوطنية، حيث أصبح من الممكن القول أن النخب تتشكل في إطار السلطة، حيث أفرزت: الحكومة، والمجلس التشريعي، والهيئات الوطنية المختلفة أمنية، ومدنية، إضافة إلى تراجع القوى والفعاليات الجماهيرية، مثل النقابات والأجسام الطلابية، الأمر الذي اضعف من دورها هي الأخرى في تشكيل النخب السياسية والوطنية لاحقاً وذلك لأسباب عديدة تتعلق بتركيبتها، والصراعات بين الداخل والخارج وتمويلها.

وأما نخب المجتمع الأهلي (المدني) فقد بقيت أسيرة التمويل من جانب والتدخلات الحزبية والحكومية من جانب آخر، حيث تمتاز هذه النخب في هذه الفترة بارتكازها الى النضال، والموقع التنظيمي، والتعليم بعيداً عن الأصول العائلية، وهذا بحد ذاته يعتبر تغيراً إذا ما قورن بنخب ما قبل عام (1948)، ويؤخذ على النخبة لهذه الفترة الجمع بين أكثر من موقع قيادي وبخاصة في المؤسسات السياسية، في الوقت نفسه فإن الحديث عن نخبة موحدة الهدف والرؤيا أصبح بعيد المنال، سواءً كان ذلك في تصور الحل السياسي أو حتى في إدارة مقاليد الحكم.

وأخيرا فان المؤلف قد تناول قضايا محورية ذات مساس مباشر بدور الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية في العملية التنموية، ألا وهي أهمية النخبة واليات تشكيلها على الدور الذي يمكن أن تلعبه في صياغة توجه تنموي.

دراسة/ هلال، (2006): التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني.

يركز المؤلف في هذه الدراسة على الأهمية التي تلعبها الأحزاب السياسية في توجيه عملية التغيير الاجتماعي والسياسي من موقعها، وخاصة عند ممارستها للسلطة وإدارة المجتمع، إذ لا يمكن

الحديث عن نظام سياسي لأي دولة أو كيان، دون الإشارة إلى الأحزاب، ولكنه في الوقت نفسه يتوقف عند قضية مهمة، وهي: تراجع الدور التنظيمي التمثيلي والتعبوي لهذه القوى السياسة، حيث يرى المؤلف أن التعددية الحزبية مصدرا من مصادر الاستقرار السياسي، وأن فقدان الأحزاب لدورها التمثيلي التعبوي سيحولها نحو الاعتماد على وسائل بيروقراطية إدارية وغير شفافة.

كما يتطرق المؤلف إلى تصنيفات الأحزاب بناءً على معايير أيديولوجية أو جماهيرية، أو بناءً على هياكلها التنظيمية، سواء كانت مركزية أو لا مركزية، أو وفق الأسباب والدوافع التي رافقت نشأتها ويحول محاكمة الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية وفقاً لذلك، موضحا أن حالة التباين الموجودة على الساحة الفلسطينية ليست مرتبطة بحزب أو تنظيم دون الآخر، وإنما هي قضية موجودة داخل التنظيم الواحد، وكذلك يركز المؤلف على أهمية الماسسة لأن غيابها يهدد الاستقرار، ويحول دون تجذر التجربة الحزبية في المجتمع، ويولد التردد عند المواطن لمنح الشرعية للنظام، غير أنه يعتقد بأهمية تحلي هذه المأسسة بالمرونة حتى لا تتحول هذه المؤسسات الحزبية والتنظيمية إلى أجسام جامدة.

وفي إطار التمويل يبين المؤلف أن مصادر تمويل الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية قد تنوعت، إلا أنها تميزت بضآلة مساهمة أعضاء التنظيمات، حيث اعتمدت الأحزاب على مصادر خارجية تم تنظيمها عبر موازنة منظمة التحرير بالنسبة للقوى الوطنية فيما تحصل القوى الإسلامية على تمويلها بطرق خاصة بها وربما تتقاطع مع تنظيمات منظمة التحرير على نفس المصادر.

ويأخذ الكاتب على الأحزاب الفلسطينية ندرة عقد المؤتمرات، وغياب أنظمة تدوير القيادة وارتباط التنظيم باسم القائد الذي لا يتغير إلا بتدخل العناية الإلهية، ولأن التنظيمات تنشأ من أجل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف، وأما في مجال جماهيرية الأحزاب، فيرى المؤلف بأنه ومع تميز الساحة الفلسطينية بارتفاع معدلات التأييد للأحزاب، إلا أن ذلك لا يعنى بالضرورة أن هذه الجماهير تتواصل مع الأحزاب وترصد حركتها والعكس صحيح، فأغلبية الجمهور لا تشترك في صياغة قرارات الأحزاب، ويعزو المؤلف أسباب تراجع الأحزاب والتنظيمات السياسية الفلسطينية إلى مجموعة من الأسباب تشترك فيها مع الأحزاب والتنظيمات السياسية عالمياً، وتقف على رأسها بالضرورة لرؤية العولمة وتشوه النظام الاقتصادي الاجتماعي، إضافة إلى ضعف تأثير الأحزاب والتنظيمات في حركة ومجريات السوق، وكذلك ضعف إشراك الجماهير في رسم وصياغة التوجهات، ولدى مقارنة التنظيمات والأحزاب الفلسطينية بالتجارب العالمية، نجد أن معظم التنظيمات والأحزاب التي نشأت في دول محتلة كان تناقضها الرئيسي مع الاحتلال، لما له من أثر في تسهيل عملية التعبئة ووراثة الحكم عند الوصول الى الاستقلال.

وفيما يتعلق بتجربة الأحزاب العربية، يخلص المؤلف إلى ضعف ظاهرة الأحزاب في العالم العربي ومردها الظروف الموضوعية التي تتجلى في الأنظمة التي تشكلت في إطارها، وتأثرها بالنماذج

الأخرى بخاصة الاشتراكية وارتباطها تمويلياً بقوى خارجية منها إضافة إلى العوامل الذاتية ومنها ضعف الممارسة الديمقراطية الداخلية فيها. إضافة إلى الجمود الفكري والهيكلي وغموض أسس إدارتها وتنظيم أعمالها من لوائح وتعليمات، الأمر الذي نتج عنه عدم تجدد قياداتها. وتتسم الأحزاب العربية بضعف قواعدها، وبالتالي ضعف إمكانية تجديد النخب فيها. أما المسالة الأهم فهي غياب الهوية السياسية فلا هي أحزاب سلطة ولا هي أحزاب مجتمع مدني. كما وتتسم الأحزاب العربية بفهم سطحي للحداثة ومعاداتها للتشكيلات التقليدية دون الخوض في امكانية تطويع هذه التشكيلات لخدمة الأحزاب وبرامجها، وتفتقر إلى الحاجة إلى التحديث ومواكبة المتغيرات، مما افقدها ثقة الجماهير وإمكانية تعزيز الشراكات المجتمعية، والقيام بدور تنموي وأضعف قدرتها على ممارسة الديمقراطية الداخلية فيما بعد. هذا ويقترح الكاتب جملة من القضايا التي يتوجب على الأحزاب العربية الأخذ بها إذا ما أرادت تحسين فرصها وتقوية تأثيرها يقف في مقدمتها المراجعة النقدية للأداء واستخلاص العبر، والعمل من أجل قانون انتخاب عصري يوفر الأساس لنمو حقيقي بعيدا عن القيود، والحفاظ على بيئتها الداخلية وممارسة الديمقراطية والاحتكام الى الشفافية والمساءلة، إضافة إلى تطويع البنى العشائرية والتقليدية واستيعابها بما ينسجم مع المواطنة والدولة الحديثة، كما يولى أهمية للحفاظ على استقلالية الأحزاب مالياً لصيان ة استقلالها التنظيمي والبرامجي وان تبحث عن وسائل لتنشيط المشاركة السياسية بما هو متاح للمواطنين والاهتمام بمشاركة المرأة.

وأما عن تجربة الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية، فيرى الكاتب أن فلسطين عرفت ذلك منذ عشرينات القرن المنصرم، ومعظمها انهمك في الدعوة الى تجسيد الاستقلال الوطني، حيث تشكلت الأحزاب التالية في الفترة ما قبل النكبة، وهي: حزب الاستقلال في العام (1923)، وحزب الدفاع الوطني في العام (1934) بقيادة راغب النشاشيبي، والحزب العربي الفلسطيني تحت زعامة أمين الحسيني في العام (1935)، وحزب الإصلاح في العام (1935) وحزب الكتلة الوطنية في العام (1935)، واتسمت هذه الأحزاب بأنها أحزاب شخصية تستند الى العائلات الكبيرة والطبقة المالكة، ومعظمها دخل في تنافس مع بقية الأحزاب، وغابت القضية الوطنية في إطار هذا التنافس، وقد اختفت معظم الأحزاب التي تشكلت بحلول النكبة في العام (1948)، حيث اندمج جزءاً منها في التشكيلات والأحزاب القومية التي عرفتها المنطقة فيما بعد النكبة، باستثناء الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة، أما فترة ما بعد النكبة، فقد اتسمت بانضواء العمل الفلسطيني تحت الأحزاب القومية التي ارتأت في المد القومي احد مقومات استرجاع فلسطين، وبقي الحال كذلك حتى تأسست منظمة التحرير الفلسطينية عام (1964) ووقوع النكسة في العام (1967)، حيث اتسمت الحياة الحزبية بعد تشكيل المنظمة بتعددية حزبية، في إطار هيمنة تنظيم واحد هو حركة فتح، ولقد كان للصعوبات التي واجهت تشكيل المنظمة وبخاصة مع الأنظمة العربية دوراً كبيراً في توجه المنظمة بتشكيلاتها نحو أهمية وجود إقليم فلسطيني محرر أخذ تسميات عديدة فيما بعد، وهذا النزوع نحو التحرير ربما أخر إنضاج الديمقراطية الداخلية في المنظمة لتقدم عديد من الأجندات عليه عند طرح أولويات الشعب الفلسطيني، واستمرت هذه السمة ملازمة للتنظيمات

والأحزاب التي تكونت فيما بعد النكبة والنكسة، وحتى ما بعد أوسلو، حيث شهدت هذه الفترة تحولات كبيرة في مسار القضية الوطنية أثرت وبلا شك على طبيعة تركيبة وبرامج العمل الحزبي والتنظيمي، غير أن أهم ما ميز هذه الفترة اعتراف هذه منظمة التحرير بالتعددية الحزبية في إطارها، بالرغم من محاولات فتح السيطرة على مجريات اتخاذ القرار. واستمر هذا الحراك حتى العام (1988)، حيث أنه ومع بدء ظهور التيار الإسلامي أيقنت المنظمة أنها أمام ظاهرة الإسلام السياسي، الأمر الذي استدعى إعلان الاستقلال في نفس العام لتحديد هوية الدولة وقطع الطريق على هذا التيار، غير أن ذلك لم يحل دون اقتحام حماس للحقل السياسي في العام (1988)، والسنوات التي تلت، والتي تجذرت فيها ظاهرة ما يعرف بالإسلام السياسي، والذي تميز بخطاب مغاير لخطاب منظمة التحرير لفترة طويلة اكتسبت خلاله حماس شرعيتها المجتمعية وأثبتت حضوراً جماهيرياً قوياً. أما الفترة الأكثر تأثيراً في الحقل السياسي الفلسطيني، فكانت الفترة التي تلت توقيع اتفاقية أوسلو وما ترتب عليها من إمكانية قيام حكم ذاتي يقود لاحقاً إلى دولة مستقلة، حيث تبلور خلال هذه الفترة الملعب السياسي للتنظيمات والأحزاب الفلسطينية بشكل واضح، وحدث تغير في طريقة إدارة اللعبة السياسية، حيث الحديث يدور عن سلطة ومعارضة وتراجع خلال هذه الفترة العمل المقاوم لصالح المفاوضات من أجل التسوية. وتراجعت بذلك الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية لصالح السلطة التي تشكلت. كما شهدت التنظيمات الجماهيرية والطلابية تراجعاً كبيراً في نشاطاتها إذا لم تعد الظروف التي بررت إنشاءها قائمة، وأصبح من الضروري مراجعة دورها فيما دخل المعجم السياسي الفلسطيني مفردات جديد تتعلق بالديمقراطية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان والتنمية وبناء مؤسسات الدولة.

وتعتبر هذه العوامل مجتمعة قد أضعفت من دور منظمة التحرير التي انخرط جزء منها في السلطة، وأصبح الفصل بين المنظمة والسلطة من الأمور الصعبة وبخاصة في ظل تولي أكثر من شخص مهمات في المنظمة والسلطة والمجلس التشريعي والحكومة بأجهزتها. إضافة إلى تولد نخب اقتصادية اجتماعية مرتبطة بظاهرة العولمة، فيما نزعت المؤسسات الجماهيرية والمنظمات الأهلية إلى تعزيز المفاهيم الجديدة التي دخلت المعجم من أجل الحفاظ على موقع متقدم لنفسها في ظل التهميش ومحاولات الإقصاء التي واجهتها وعانت منها. أما التنظيمات والأحزاب الفلسطينية ونتيجة التراجع الذي حصل في مكانتها ودورها بسبب تراجع الدور التحرري وسيطرة الحكومة على مقاليد الأمور، فيرى الكاتب أنها وان كانت في السابق تمتلك مقومات الأحزاب السياسية، إلا أن هذه الفترة وفرت لها فرصة لتعزيز السمات الحزبية والتي استمرت حتى قيام الانتفاضة الثانية، وأهم سمات التحول في العمل الحزبي، هي الممارسة العلنية للتأطير، ووجود النشرات والوسائل الإعلامية، وممارسة الحقوق الانتخابية في العام (1995)، وسن أول مشروع لقانون أحزاب من أجل تنظيم الحياة الحزبية، وفتح الباب أمام تسجيل كافة التنظيمات المنخرطة في المنظمة كأحزاب سياسية، مع عدم إعطاء الفرصة لتيار الإسلام السياسي للتحول المباشر. غير أنه وبالرغم من الأجواء التي تم تهيئتها، لم تتقدم كافة التنظيمات للتسجيل مع قناعتها بامتلاك المقومات وذلك بسبب استمرار الاحتلال، والخشية أن يحول التسجيل بينها وبين ممارسة

العمل العسكري، حيث تنحصر مهمة حمل السلاح وحفظ الأمن في الأجهزة المنبثقة عن سلطة أوسلو. كما لم تشهد الفترة تسجيل أحزاب جديدة، وان الأحزاب التي تشكلت كانت مرتبطة بشكلٍ أو بآخر بالتنظيمات القائمة كما هو الحال في حزب الخلاص الإسلامي القريب من حماس. أما الإسلام السياسي الذي ترعرع خلال هذه الفترة، فقد كان أهم ما ميزه هو إحجامه بدايةً عن المشاركة السياسية في كل ما ترتب على أوسلو بدءاً من الانتخابات التشريعية وانتهاءً بالحكومة والأجهزة التي شكلتها، غير أنها عادت وأجرت مراجعة تاريخية لخطها الوطني والسياسي، وأعلنت عن رغبتها في المشاركة في العام (2005)، في الانتخابات البلدية، ومن ثم المشاركة في الانتخابات التشريعية، ويعتبر ذلك أيضاً من أهم التحولات التي شهدتها المرحلة التي تبعت أوسلو والانتفاضة الثانية، حيث يشكل هذا الاقتحام فرصة لتطوير الحياة الحزبية في فلسطين، هذا وقد خلص المؤلف من هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

1 . إن التعددية سمة ملازمة للنظام الحزبي والسياسي الفلسطيني.
2 . إن نسبة عالية من المواطنين تؤيد احد الأحزاب الفلسطينية.
3 . غلبة الهوية الوطنية على الهوية الاجتماعية في البرامج.
4 . لا تعكس التنظيمات والأحزاب الفلسطينية تشكيلات طبقية لعوامل أهمها هيمنة الاحتلال ومقارعته على أجندات الأحزاب.
5 . الحاجة إلى تغذية الحياة الديمقراطية داخل التنظيمات والفصائل الفلسطينية المختلفة.
6 . اتسام النظام الحزبي بثبات القيادة وعدم تدويرها أو تجديدها.
7 . ضرورة الفصل بين الديمقراطية الداخلية ودور الأحزاب في تعزيز الديمقراطية السياسية.
8 . ضرورة الفصل بين المهمات التنظيمية والمهمات الحكومية للتنظيمات التي تحكم.
9 . ضرورة السعي لتعزيز الاستقلالية المالية لما لها من أهمية في إشاعة الديمقراطية الداخلية.

*** دراسة/ جرادات،(1999): اليسار الفلسطيني وهزيمة الديمقراطية.**

يستعرض الكاتب الأسباب التي تقف وراء حالة الفوضى التي يعيشها اليسار الفلسطيني كأحد الاتجاهات التي لعبت دورا هاما على الساحة الفلسطينية في العقود الماضية، وهذا الوضع لا يمس التنمية بحد ذاتها بل يمس شرائح المجتمع الفلسطيني و مصالحة التي يعيشها الشعب الفلسطيني.

ويعتبر المؤلف ان تلك العوامل هي التي أنتجت اليسار، حيث لم ينشا اليسار جراء حالة انقسام طبقي في الشارع الفلسطيني مما جعل أطروحات اليسار فيما يتعلق بالصراع الطبقي على خلفية التباين الاقتصادي الاجتماعي مجرد أفكار وشعارات ينقصها التطبيق وببقاء شق من برامجه في

إطار الشعارات وعدم تقدمه لقيادة البرنامج الوطني أو طرحه برنامجاً بديلاً للتحرر الوطني، في الوقت الذي تحاول قوى اليسار أن تعزو ضعفها إلى انهيار النظام العالمي والمرجعية الإيديولوجية باعتبارها عوامل موضوعية فإنها يجب أن تدرك أن عمق الأزمة هو في ذات اليسار نفسه وفي عدم استثماره في التوعية عند تنظيم الفئات واثر ذلك على تكوين الولاءات والانتماء والالتزام بالتعليمات الحزبية، في تناول الباحث لأسباب ذلك، يحاول أن يعيد الحيوية إلى العمل السياسي وان يخرجه من أزمته المتمثلة في حالة العزوف عن كل ما هو حزبي ومحاولة استبدال ذلك بنشاط المنظمات الأهلية، أو تنظيم السلطة، وهذا بدوره يعيد نقطة الارتكاز إلى الولاءات العشائرية وبالتالي إعادة إنتاج الأزمة، لا التعايش معها.

يخلص الباحث في هذه الدراسة إلى أن: كل ما تقدم أسهم في تجذير عقلية المحاصصة وعزز من إمكانية اللجوء إلى إنشاء منظمات جديدة، بدل اختراق القائم منها، والعمل على كسب عقول الأعضاء المنتمين لها، وان هذه المنظمات الجديدة أضعفت من دور هذه المنظمات وقيدت من حريتها في اختراق البنى الاجتماعية، وان اليسار قد غيّب دور المثقفين عبر رفضه للنقد البناء، ودفع بطبقة الموظفين إلى الجانب الأخر، وأدى إلى اهتمام اليسار بالثقافة السياسية على حساب السياسة الثقافية مما افقده القدرة على التمييز بين ثقافة التغيير والثقافة التقليد

*** دراسة/ ايتراك،(2004): الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية.**

تناول الباحث أهمية الربط بين العمل الاجتماعي كأحد الوظائف المتعلقة بالحزب السياسي في سعي الأحزاب السياسية للتغير الاجتماعي وحشد الجهود والطاقات لصالح الفئات التي يمثلها، حيث يتطرق الباحث بإسهاب إلى المعيقات التي تواجه الأحزاب السياسية بدأً من الانفراد بالسلطة وتمركز الأحزاب في العواصم مرورا بأهمية العلاقة بين التطور الاقتصادي الاجتماعي وعملية المشاركة السياسية، ويركز الباحث على أهمية ووضوح الأساس السياسي والطبقي للأحزاب السياسية، الأمر الذي يعطي مجالاً للتمايز في البرامج الحزبية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويساعد في تحديد هوية الحزب، حيث يولى الباحث أهمية لدور القيادة في هرمية الحزب، ودور سياسات الحزب في التواصل مع الجماهير، وعدم الاقتصار على التواصل في الفترات التي تشهد العمليات الانتخابية.

كما تطرق الباحث إلى أهمية الربط بين العمل الاجتماعي والعمل السياسي و ضرورة استفادة الأحزاب السياسية من الخبرات المتوفرة لدى جماعات العمل الاجتماعي في مجال تبني الحقوق والمطالب للآخرين، ولعب دور اكبر في قضايا الضغط والمناصرة لقضايا المهمشين، وعدم الاكتفاء بالدور التقليدي، وإبراز أهمية الدور الذي من الممكن أن يلعبه وكلاء التغيير في المؤسسات الاجتماعية في تجديد سياسات الأحزاب السياسية ودفعها إلى الإمام.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد تطرق الباحث إلى دور العمل الاجتماعي في برامج الأحزاب السياسية المختلفة أبان فترة الحزب الواحد، مرورا إلى التعددية الحزبية، مبيناً أن هناك ضعف في تناول هذه الأجندة الاجتماعية في البرامج بصورة عامة، وان تفاوتت بين حزب وأخر، حيث يستعرض الباحث وظائف الحزب السياسي في شتى المجالات، ويربط بينها وبين العمل الاجتماعي للوصول إلى نتائج حول ما إذا كانت الأحزاب السياسية أجهزة ثانوية أو مضيفة للعمل الاجتماعي، واثر هذا في تنظيم الجمهور، وقد خلصت هذه الدراسة إلى:-

1 . تعثر تجربة العمل الحزبي وغياب الأجندة الاجتماعية أو ضعف حضورها.
2 . اهتمام الصحافة الحزبية بالشأن السياسي على حساب القضايا الاجتماعية.
3 . تحتل الأجندة الاجتماعية مكانا أفضل في صحف أحزاب المعارضة منها في صحف الحزب الحاكم.

4 . ممارسة العمل الاجتماعي في الأحزاب السياسية في معظم الأحيان لا يتم في إطار مهني يسمح بترسيخ التجارب والبناء عليها.
5 . هناك علاقة وظيفية طردية بين العمل الاجتماعي والتعددية الحزبية.
6 . ضرورة دراسة وضع الأحزاب السياسية وهياكلها المختلفة وبخاصة تلك الشريحة التي تربطها علاقات بالجماهير، بحيث يتم توعية هذه الشريحة وتجنيدها بالمؤهلات الكافية.
7 . وجوب ابتعاد الأحزاب السياسية عن الشعارات، وان تطلق برامج واقعية تقترب من هموم الشارع.
8 . أن تحرص الأحزاب السياسية على تقوية علاقاتها بمؤسسات المجتمع المدني.
9 . أن تمارس الديمقراطية داخل هياكلها وان تتيح هامشا لمشاركة الشباب قي المستويات العليا من القيادة.

1.8.2. دراسة نقدية للأدبيات السابقة:

إن الدراسات المذكورة التي تم استعراضها، يلاحظ عليها أنها قد تناولت موضوعة الأحزاب الفلسطينية من زوايا مختلفة، فمنها من تناول الجانب التحولي لهذه الأحزاب، ومنها ما تناول الجانب الفكري، وهناك دراسات تناولت علاقتها بالجماهير والسلطة القائمة، وغير ذلك من جوانب دراسية متنوعة للأحزاب الفلسطينية، ولكن يبدو بوضوح أن هذه الدراسات تكاد تكون في عرضها للجوانب التي تناولتها.

وعلية يخلص الباحث من خلال اطلاعه على تلك الأدبيات، أنها تناولت قضايا وهموم وإشكاليات حزبية مختلفة، حيث استفاد الباحث من تلك الدراسات بتعزيز هذه الدراسة، بالإضافة إلى أنها قد كونت لديه أفكاراً ناضجة وواضحة حول موضوع الأحزاب وما يكتنفها من قضايا وإشكاليات، بالإضافة إلى أن الباحث قد خلص من تلك الدراسات إلى إن قضية الأحزاب الفلسطينية يعتورها الكثير من جوانب النقص التي لم تبحث بشكل عادي، فقد لاحظ الباحث بشكل عام أن هذه الدراسة تتكامل مع تلك الأدبيات السابقة ولا تتعارض معها، بل تناول موضوعاً جديداً لم تتناوله تلك الدراسات وهو علاقة ودور هذه الأحزاب الفلسطينية بالمسيرة التنموية الفلسطينية، مما يعني أن هذه الدراسة تتناول موضوع التنمية من الجوانب الحزبية بشكل خاص.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

1.3 تمهيد

يتناول هذا الفصل عرضا للخطوات والمراحل التي اتبعها الباحث في مسيرة إعداد هذه الدراسة من كافة جوانبها، وذلك وفق الأصول العلمية للبحث العلمي من اجل بلوغ الهدف العام لهذه الدراسة، والذي يتجلى في معرفة اثر الأحزاب والفصائل الفلسطينية ودورها في مجال العمل التنموي الفلسطيني، وذلك ابتداء من نضوج فكرة هذه الدراسة، ومرورا بتحديد مشكلة الدراسة، ثم عرضا واضحا لمنطقة الدراسة، وعينتها ومنهجيتها واليات تطبيقها، والتأكد من صدقها وصحتها وتنفيذها، خاصة ون هذه الدراسة، وحسب اعتقاده وبحثه وعلمه، أنها دراسة جديدة في هذا المجال.

2.3 منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، ولا سيما أسلوب التحليل الكيفي كأحد أساليب البحث العلمين وذلك لان أسلوب المنهج الوصفي الكيفي ينسجم مع هدف الدراسة الرامي إلى الوصول إلى إظهار دور الأحزاب في العملية التنموية في فلسطين، فقد ارتكزت الباحث على مجموعة من الأدوات البحثية والتي توزعت ما بين الدراسات والمنشورات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة، حيث اعتمد الباحث على عملية الاستقراء من اجل التوصل إلى الحقائق المتعلقة بموضوع البحث، إضافة إلى ذلك فقد زاوج الباحث بين المقابلات الشخصية والملاحظة الاستبانة وذلك بهدف تجميع المعلومات من مصادرها المختلفة ضمن منطقة الدراسة التي حددها الباحث لانجاز هذا البحث هذا وقد استخدم برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية في تحليل نتائج المبحوثين للوصول إلى

ما هو أفضل لهذه الدراسة إضافة إلى الاعتماد على تحليل نتائج المقابلات والتعليق عليها بالأسلوبين: الكمي والكيفي.

وقد تم مناقشة البيانات المتعلقة بهذه الدراسة، بواسطة تحليلها على الحاسوب، لإخراج التكرارات والنسب المئوية، لتكون تعبيرا كميا للبيانات التي تم جمعها من خلال أدوات الدراسة، وان هذه التعبيرات الكمية، قد تم تفسيرها ومناقشتها والتعليق عليها بشكل كيفي.

3.3 منطقة الدراسة

أجريت الدراسة على منطقة الضفة الغربية وكحالة دراسية فقد اقتصرت على منطقة الضفة الغربية، حيث تتركز المؤسسات والقيادات الحزبية، حيث يبلغ عدد سكان الضفة الغربية ما يقارب (2.5) مليون نسمة من بينهم ما نسبته حوالي 40% ممن هم فوق سن الثامنة عشر والذين بدورهم وحسب قانون الانتخابات يحق لهم ممارسة حقهم السياسي، أي أن الحديث يدور عن مليون مواطن في ابعد التقديرات فيما تشير الدراسات إلى أن المنتمين إلى أن الأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة التي تعمل في الضفة الغربية . أي الأشخاص المنتظمين بشكل رسمي في سجلات الأحزاب والفصائل الفلسطينية ويمارسون حقهم في الانتخابات والترشيح بداخل هذه التنظيمات . لا يتجاوز عددهم ما نسبته 20% أي حوالي 200 ألف مواطن، وهذه النسبة قليلة إذا ما قورنت بحضور التنظيمات ولا سيما الرئيسية منها على وجه الخصوص في الدراسات المسحية، غير أن هذا يدلل على أن قناعة المواطنين بالفصائل والتنظيمات ما زالت غير راسخة وتتبدل هذه القناعات وفقا لمجموعة من المصالح الفردية والجماعية وتبعا لحالة النضج التي يتمتع بها الأفراد الأمر الذي قد يؤثر في درجة الثقة في ما يصرح عنه المستطلعين هذا ولان الدراسة أجريت على عينة منتمية حزبيا وفصائليا فان درجة الوثوق بالنتائج التي سيتم عرضها لاحقا تميل الى الارتفاع بالرغم أيضا من تأثير الفصيل الذي ينتمي إليه الشخص المستطلع راية في إعطاء حقائق عن المساهمة التنموية للأحزاب في فلسطين، حيث أن القناعة السائدة هي: طغيان الدور التحرري على غيرة كأولوية وطنية وتنظيمية.

تتكون منطقة الدراسة من (11) محافظة في الضفة الغربية، هي: رام الله، جنين، طوباس، طولكرم، نابلس، جنين، قلقيلية، سلفيت، أريحا، الخليل، القدس، وذلك حسب التقسيمات الإدارية

الصادرة عن الجهات الرسمية في السلطة الفلسطينية، وان الجدول (1.3) يوضح توزيع العينة جغرافيا.

جدول 1.3: التوزيع الجغرافي لعينة الدراسة.

المحافظة	عدد القيادات الحزبية	النسبة	المؤسسات	النسبة
القدس	2	7%	2	7%
رام الله	4	13%	3	10%
طوباس	3	10%	2	7%
طولكرم	5	17%	3	10%
قلقيلية	1	3%	1	3%
نابلس	1	3%	2	7%
جنين	10	30%	12	40%
بيت لحم	1	3%	1	3%
الخليل	2	7%	2	7%
أريحا	1	3%	1	3%
سلفيت	1	3%	1	3%
الإجمالي	30	100%	30	100%

4.3 مجتمع الدراسة

يتألف مجتمع هذه الدراسة من كافة الأحزاب والتنظيمات والفصائل الوطنية المنخرطة في منظمة التحرير الفلسطينية، إضافة إلى القوى والأحزاب الإسلامية التي تعمل خارج إطار مظلة منظمة التحرير مثل: الجهاد الإسلامي، حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، حزب التحرير، والموضحة في الجدول (2.3) التالي:

جدول: 2.3 توزيع الجزء الحزبي لعينة الدراسة

اسم التنظيم	عدد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم	النسبة
النضال الشعبي	2	7%
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (جش)	2	7%
حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)	6	20%
الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (ج،د)	5	17%
حزب البعث العربي الاشتراكي	1	3%
جبهة التحرير الفلسطينية (جتف)	3	10%
حركة الجهاد الإسلامي	1	3%
الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)	1	3%
حزب الشعب الفلسطيني (حشف)	3	10%
حركة المقاومة الإسلامية (حماس)	1	3%
جبهة التحرير العربية (جتع)	2	7%
حزب التحرير	1	3%
المبادرة الوطنية	2	7%
الإجمالي	30	100%

وكذلك فان عينة الدراسة فقد اشتملت على مجموعة من المؤسسات الأهلية التي تعمل في فلك هذه التنظيمات.

جدول (3.3) الذي يبين توزيع للجزء المؤسساتي لعينة الدراسة

اسم التنظيم	عدد المؤسسات لتي تمت مقابلتها	النسبة
النضال الشعبي	0	0%
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (جش)	2	7%
حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)	17	57%
الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (ج،د)	2	7%
اسم التنظيم	عدد المؤسسات لتي تمت مقابلتها	النسبة
حزب البعث العربي الاشتراكي	0	0%
جبهة التحرير الفلسطينية (جتف)	0	0%
حركة الجهاد الإسلامي	2	7%
الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)	0	0%
حزب الشعب الفلسطيني (حشف)	3	10%
حركة المقاومة الإسلامية (حماس)	2	7%
جبهة التحرير العربية (جتع)	0	0%
حزب التحرير	1	3%
المبادرة الوطنية	1	3%
الإجمالي	30	100%

5.3 عينة الدراسة

تتألف عينة الدراسة من ثلاث عشر مؤسسة حزبية وتنظيمية فلسطينية، والتي تعمل في الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى ثمان مؤسسات أهلية تعمل في التنمية، وتعتبر قياداتها من القيادات الناشطة تنظيميا وحزبيا أيضا إذ قام الباحث بتوزيع الاستبانة على عينة مقصودة، قد تألفت من جزئين:

الأول: يتعلق ويقصد قيادات ومسؤولين سياسيين لهذه الأحزاب والفصائل المختلفة.

الثاني: يتعلق ويقصد مديرين ومسؤولين لمؤسسات أهلية ذات نشاطات مختلفة، ولها ارتباطات وولاءات الأحزاب والحركات الفلسطينية المختلفة، أي بعبارة أخرى، ان عينة هذه الدراسة، قد شكل فيها المبحوثون من المؤسسات الأهلية 30 شخصا فيما تمت مقابلة 31 قائدا حزبيا وتنظيميا في التنظيمات المختلفة في محافظات شمال الضفة الغربية، وقد تم إجراء المقابلات للتحقق من نتائج الدراسة واستيضاح بعض الأمور التي لم تستطع الاستبانة الإجابة عليها وفي هذا الإطار تمت مقابلة 60 شخصا منهم 30 من الممثلين للمؤسسات الحزبية والتنظيمات، و 30 شخصا من الممثلين للمؤسسات الأهلية وهم في الأساس أشخاص لديهم انتماء تنظيمي، وبعضهم يشغل مناصب رفيعة في تنظيماتهم الحزبية.

جدول (4.3) يوضح الصفة القيادية للمبحوثين

المنصب	العدد	النسبة
عضو مجلس تشريعي	1	3%
عضو لجنة مركزية / مكتب سياسي	8	27%
عضو قيادي	21	70%
الإجمالي	30	100%

6.3 خصائص عينة الدراسة

اظهر التحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بالعينة المبحوثة إن غالبية المؤسسات الحزبية لديها حضور في كافة مناطق الضفة الغربية فيما لوحظ كثافة العمل التنظيمي والحزبي في المحافظات الشمالية في الضفة الغربية وهذا يمكن استنتاجه من خلال وجود مكاتب وممثلين لحوالي 92% من عينة الأحزاب البالغة 13 حزبا وتنظيما، مع استثناء مدينة القدس العربية التي تمارس فيها كافة التنظيمات العمل بشكل سري كما لوحظ من العينة أن كافة الفصائل لديها مؤسسات أهلية تنقل من خلالها ما تريد من رسائل سياسية تنظيمية وتنموية أما مجال خدمات هذه الجمعيات والمؤسسات فقد توزع على النحو التالي.

جدول (5.3) يوضح مجال نشاط عينة الدراسة من المؤسسات الأهلية

مجال خدمات المؤسسات المبحوثة	العدد	النسبة
خدمات صحية	5	17%
اجتماعية وخيرية متعددة الأغراض	11	37%
ثقافية وحقوقية وبيئية	8	27%
مجالس محلية وبلديات	3	10%
نقابات	3	10%
الإجمالي	30	100%

من البيانات الواردة في الجدول أعلاه، يلاحظ أن نسبة (37%)، من المؤسسات المبحوثة تعمل في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، و(27%)، من عينة الدراسة تنشط في إطار خدمات حقوقية وبيئية، و(17%) تعمل في مجال الخدمات الصحية ولعل لهذه التوزيع مساس مباشر بما توليه الأحزاب السياسية من أهمية في مجال العمل التحرري حيث تولى معظم نشاطاتها في المؤسسات التي تلعب فيها دورا إلى الفئات المتضررة مباشرة من الاحتلال سواء بالمنع من العمل بسبب عدم الحصول على إذن العمل أو بسبب الإعاقة جراء الأعمال النضالية أما المؤسسات الحقوقية فتقدم في معظم الحالات خدمات إلى الأسرى وذويهم من باب المسؤولية الأولى للفصائل عن المنخرطين في العمل النضالي حتى ولو كانوا من فصائل مختلفة.

أما في مجال تمثيل النساء في الهيئات القيادية للأحزاب والتنظيمات فقد لوحظ ومن خلال العينة التي تمت مقابلتها سيطرة واضحة للرجال على المناصب القيادية في الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية ولعل هذا يفسر الطبيعة التحررية للأحزاب والفصائل السياسية وإقصائها للمرأة عن هذا المجال بالرغم مما تمثله المرأة من رمزية في النضال الفلسطيني وتدلل تجربة الحركة النسويه الأسيرة على حضور النساء في العمل النضالي، غير انه ولو قبلنا بذلك فان النسبة التي حصلت عليها النساء في المراكز القيادية للمؤسسات المبحوثة لا تعطي أيه مدلولات على إعطاء الأحزاب أهمية لدور المرأة إذ تبين العينة المبحوثة أن 13% فقط من هذه العينة هي من العنصر النسوي الذي يشغل مناصب رفيعة في هذه المؤسسات التي تم بحثها ومقابلتها.

7.3 أداة الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة، أثناء جمع البيانات الأولية والثانوية اللازمة لانجازها، على العديد من الأدوات الدراسية، والتي تصلح جميعها لتكون أدوات بحث علمية صحيح، وهذه الأدوات هي:

1.7.3.المقابلة

تم إجراء مقابلات لكل أفراد عينة هذه الدراسة، والذين يشكلون العينة الدراسية المؤلفة من مجموعة دراسية مقصودة، تم أخذها من القائمين على قيادة الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية، وكذلك من المؤسسات الأهلية التابعة لهذه الأحزاب والحركات، وان هذه المقابلات قد تمت مع أولئك الأشخاص الذين أسمائهم ملحقة بهذه الدراسة . انظر ملحق رقم (1) . وكذلك فان الأسئلة المنظمة والموحدة، والتي وجهت لكل المقابلين، ملحقة بهذه الدراسة . انظر ملحق رقم (2) ..

2.7.3. الملاحظة

تم الاعتماد على الملاحظة كأداة بحثية، وذلك لما لهذه الأداة من أهمية في استكشاف وتحليل المعلومات التي يمكن أن تتوفر من خلال الميدان البحثي، والتي لا يعبر عنها المبحوثون في الاستبانات أو في المقابلات.

وعليه، فقد شكلت الملاحظة مصدرا مهما، تم الاعتماد علية في تعزيز بيانات هذه الدراسة، ولا سيما خلال مناقشة نتائجها، والتعليق عليها.

3.7.3. الاستبانة

تم استخدام أداة الاستبانة الميدانية بهدف الوصول والحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لهذه الدراسة، ولتحقيق ذلك، فقد تم تطوير استبانة بحثية، عرضت على مجموعة من المحكمين الاكاديمين، وذو الخبرة والاختصاص . انظر ملحق (3) . حيث عدلت وخرجت بصورتها المناسبة بعد أن تم اخذ الملاحظات التي ابداها ذو الخبرة والاختصاص، ثم بعد ذلك تم تجهيزها وإعدادها، لتوزيعها على عينة الدراسة المقصودة، والمأخوذة من مسؤولين في الأحزاب والحركات السياسية، وكذلك من مديرين ومسؤولين للمؤسسات الأهلية التي شملتها عينة الدراسة، والتي تدين بالولاء والتبعية لتلك الحركات والفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية، وان أسماء هذه الأحزاب والحركات ملحقة بهذه الدراسة . انظر ملحق رقم (4).

8.3 صدق الأداة

للتأكد من صدق أداة هذه الدراسة، فقد تم تعديلها وتصويبها، وذلك من خلال اخذ رأي وملاحظات ذوي الخبرة والاختصاص في مجالات علمية مختلفة، تتلائم مع جوهر هذه الدراسة، وان التأكد من صدق هذه الأداة، قد توفر لها بعد أن تم الالتزام بملاحظات وتعديلات أولئك الأشخاص الذين عرضت عليهم للتحقق من صدقها.

9.3 ثبات أداة الدراسة

بعد استكمال كل الخطوات اللازمة لإعداد الاستبانة، وبعد أن اصبح ت جاهزة لتوزيعها على المبحوثين، فقد تم التأكد من ثباتها من خلال توزيع (10) استبانات منها، على (10) أشخاص من القيادات والمسؤولين في الأحزاب والفصائل الفلسطينية، والمنظمات الأهلية التابعة لها، حيث أن هؤلاء الأشخاص هم من خارج عينة الدراسة.

وعليه، فان هذه الاستبانات التي وزعت على العدد المذكور، والذي يؤلف بمجموع أفراده، المجموعة التجريبية، فقد تم استرجاعها واخذ الملاحظات منها، حيث تبين أن هذه الاستبانة مناسبة وملائمة، وقادرة على تحقيق أغراض الدراسة.

10.3 إجراءات تطبيق الدراسة

بعد استكمال كل الخطوات اللازمة لإجراء هذه الدراسة، كتصميم الاستبانة، وتحكيمها، والتأكد من صدقها وثباتها، فقد تم استصدار الإذن الرسمي من الجهات الرسمية صاحبة الشأن، من اجل الشروع في إجراء المقابلات، وتوزيع الاستبانات على العينة الدراسية، حيث تم ذلك، اذ تم توزيع الاستبانات وإجراء المقابلات بشكل منظم.

11.3 معالجة بيانات الدراسة

بعد اكتمال توزيع الاستبانات على كل أفراد عينة الدراسة واسترجاعها، تم تفريغ كل البيانات الأولية التي توفرت في تلك الاستبانات، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي المحوسب، بهدف الحصول على معالجات إحصائية رقمية لتلك البيانات المتوفرة، حيث كانت مخرجات المعالجة الإحصائية تألف من: تكرارات ونسب مئوية.

الفصل الرابع

عرض وتحليل بيانات الدراسة

1.4 تمهيد

يتناول هذا الفصل عرض وتحليل البيانات المتعلقة بهذه الدراسة، وذلك من خلال عرضها وتفسيرها بشكل كمي، وان هذه البيانات هي: ما تم الحصول علية من خلال المقابلات المنظمة التي تم إجراؤها مع (30) مسؤول حزبي، من الأحزاب والفصائل الفلسطينية المختلفة بالإضافة إلى المقابلات التي أجريت مع (30) مسؤول من مسؤولي المؤسسات الأهلية التابعة للتنظيمات والأحزاب الفلسطينية المختلفة، ليكون مجموع هذه المقابلات التي وفرت البيانات الأولية اللازمة لهذه الدراسة، (60) مقابلة.

إن طريقة عرض وتحليل هذه البيانات، في هذا الفصل هي: عرض الأسئلة المحورية التي بنيت عليها هذه الدراسة والمؤلفة من (12) سؤال، ثم عرض تحليل إجابات هذه الأسئلة باستخدام الأسلوب الكمي الوصفي، وذلك وفق جداول ملائمة لهذا الغرض.

2.4 عرض وتحليل إجابات أسئلة الدراسة

1.2.4. عرض وتحليل إجابة سؤال رقم (1):

إن تقاطع إجابات المبحوثين على سؤال (1) من أسئلة هذه الدراسة، المتعلق بالدور الذي لعبته وما تزال الأحزاب السياسية الفلسطينية في مجال العمل التنموي، وكما تظهر في بيانات الجدول (1.4) هي كالتالي:

جدول 1.4: دور الأحزاب الفلسطينية في العمل التنموي.

محاور تقاطع الإجابات	التكرارات	النسب المئوية
دور ضعيف في كل مجالات التنمية.	18	%30
المقاومة والصمود ونشر الوعي السياسي وإنشاء المؤسسات.	26	%43.3
مقاومة في الماضي وصراع على السلطة في الحاضر.	8	%13.4
الأحزاب العقائدية لها دور في التنمية وأما الأحزاب العلمانية ليس لها أي دور في التنمية.	1	%11.7
إنشاء المؤسسات الصحية والثقافية والمراكز النسوية والزراعية وتعزيز وجود منظمات المجتمع المدني بشكل عام.	7	%1.6
المجموع	60	%100

من خلال البيانات الواردة في جدول (1.4)، نلاحظ أن (1.6%) من المبحوثين تقاطعت إجاباتهم على أن الأحزاب الفلسطينية المختلفة كان وما يزال لها دور في إنشاء وتكوين وتعزيز منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية المختلفة في مختلف مجالات الحياة الزراعية، والصحية، والثقافية، وغيرها، وهناك (11.7%) من المبحوثين توافقت إجاباتهم على أن الأحزاب العقائدية هي التي لها دور مميز في كل مجالات العمل التنموي الفلسطيني، وأما الأحزاب والفصائل التي ليست لها بعد عقائدي أو أيديولوج ي، فإنها لم تعمل على تفعيل أي مجال من مجالات التنمية في فلسطين، كالأحزاب العلمانية.

بينما(13.4%) من المبحوثين توافقوا في إجاباتهم على أن الأحزاب الفلسطينية كانت قد لعبت دوراً ملحوظاً في مجال المقاومة والتحرير، ولكن في هذه المرحلة فان هذه الأحزاب تركز على تعزيز وجودها في دائرة القرار، والسعي نحو تسلم مقاليد السلطة.

وأما (43.3%) من الذين شملتهم عينة المقابلة، قد تقاطعت إجاباتهم على أن الأحزاب الفلسطينية قد لعبت دوراً كبيراً في مقاومة الاحتلال، وتعزيز الصمود الفلسطيني ونشر الوعي السياسي والوطني بين مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني، وتعزيز إنشاء مؤسسات العمل الأهلي الفلسطيني.

ولكن، هناك (30%) قد تماهت إجاباتهم على أن الأحزاب الفلسطينية المختلفة لم تقم بأي دور تنموي في مختلف مجالات العمل التنموي الفلسطيني.

2.2.4. عرض تحليل إجابة سؤال رقم (2):

توافقت إجابة من تمت مقابلتهم على سؤال رقم (2)، والذي يتمحور حول المعيقات التي تحد من قدرة الأحزاب الفلسطينية على القيام بدور تنموي، وكما يشير الجدول (2.4) على ما يلي:

جدول 2.4: المعيقات التي تحد من قدرة الأحزاب على القيام بدور تنموي في فلسطين.

محاور تقاطع الإجابات	التكرارات	النسب المئوية
اضطراب النظام، الأنانية الحزبية، الفئوية والمحسوبيات.	6	%10
الاحتلال، وضعف الانتماء للعمل العام، والولاء المطلق للحزب.	9	%15
الاحتلال، الفساد، وضعف الثقة بالأحزاب، والصراع الحزبي.	8	%13.4
الاحتلال بشكل عام هو المعيق الوحيد.	8	%13.4
قلة المال، ووجود الاحتلال على الأرض الفلسطينية.	13	%21.8
تغليب العمل المقاوم، تسخير الإمكانيات لدعم برامج المقاومة.	2	%3.3
تذبذب الانتماء بين العشيرة والحزب والوطن، ووجود الاحتلال.	4	%6.6
الصراع الحزبي، وضعف التمويل المحلي، ووجود الاحتلال.	10	%16.5
المجموع	60	%100

تظهر البيانات الواردة في جدول (2.4)، أن (10%) ممن تمت مقابلتهم، توافقت إجاباتهم على أن اضطراب النظام العام، وضعف نفاذ القانون وتراجع أداء أجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية، ورسوخ الأنانية الحزبية، وتفشي المحسوبية، كل ذلك يشكل عائقاً أمام قدرة الأحزاب على القيام بالنشاط التنموي في فلسطين.

لكن (15%)، منهم قد تشاطرت إجاباتهم على أن الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، وضعف درجة الانتماء للعمل العام، وتراجع درجة تقدير وتعظيم المصلحة الوطنية الفلسطينية، وتجذر الولاء الكامل للمصالح الحزبية المختلفة، كل ذلك يحد من إمكانية مساهمة الأحزاب في دفع وتفعيل العملية التنموية الفلسطينية بشكل أو بأخر.
وأما (13.4%)، من المجيبين على هذا السؤال، قد توافقوا في إجاباتهم على أن الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، يعتبر معيقاً مركزياً وكبيراً لا يسمح للأحزاب الفلسطينية بتنفيذ أي برنامج أو مشروع في حقول التنمية الفلسطينية.

وهناك (13.4%)، منهم قد تقاطعت إجاباتهم على أن الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، وانتشار مظاهر الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحزبية المختلفة، وتراجع درجة ثقة الجمهور الفلسطيني بهذه الأحزاب وتدني درجة التفافة حولها، بالإضافة إلى شح مصادر التمويل المحلي لهذه الأحزاب، واحتدام الصراع الحزبي بين هذه الأحزاب، قد شكلت هذه العوامل بمجملها معيقات كبرى أمام المساهمة الجادة للأحزاب الفلسطينية في العمل التنموي الفلسطيني.

بينما، (21.8%)، من المجيبين قد تناغمت إجاباتهم على أن قلة الأموال الحزبية، وضعف مصادر التمويل المحلي لهذه الأحزاب، و وجود الاحتلال الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية، كل ذلك يجعل الأحزاب الفلسطينية، غير قادرة على النهوض بالمهام التنموية المطلوبة منها.

كذلك هناك (3.3%)، منهم قد تلاقت إجاباتهم على أن تعزيز العمل النضالي ضد الاحتلال الإسرائيلي، وتغليب برامج مقاومة هذا الاحتلال وتسخير كل الإمكانيات المتوفرة لدعم هذه البرامج وإهمال ما دونها من القضايا والمتطلبات الوطنية، قد أدى إلى ضعف قدرة الأحزاب الفلسطينية عن المشاركة الحقيقية في مجالات العمل المرادفة للعمل النضالي ضد الاحتلال.

كما أن (6.6%)، منهم قد توافقت إجاباتهم على أن قلة مصادر التمويل الذاتية للأحزاب الفلسطينية، وتذبذب انتماء أبناء الأحزاب ما بين الحزب تارة، والعشيرة تارة أخرى، والوطن أحياناً، وعدم استقرار مبدأ انتماء واضح، بالإضافة إلى وجود الاحتلال الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية، كل ذلك عوامل تعيق الأحزاب الفلسطينية عن وضع برامج تنموية فعالة.

وأخيراً، فان (16.5%)، من الذين أجابوا على هذا السؤال، قد توافقت إجاباتهم على أن الصراع الحزبي بين الأحزاب الفلسطينية المختلفة، وشح مصادر التمويل الذاتية والمحلية لهذه الأحزاب، ووجود الاحتلال الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية، يعتبر ذلك بمثابة معيق كبير أمام قدرة الأحزاب التنموية.

3.2.4. عرض وتحليل إجابة سؤال رقم (3):

جاءت إجابة من تمت مقابلتهم على سؤال (3)، الذي يستوضح عن الدور المتوقع أن تلعبه الأحزاب الفلسطينية في مجال العمل التنموي الفلسطيني في المستقبل المنظور، وكما تظهر في الجدول (3.4) على النحو التالي:

جدول 3.4: الدور التنموي للأحزاب الفلسطينية في المستقبل المنظور.

محاور تقاطع إجابات المبحوثين	التكرارات	النسب المئوية
الاضطراب السياسي، والصراع الحزبي، يحول ذلك دون قدرة الأحزاب على لعب دور تنموي في المستقبل المنظور.	18	%30
تمسك الأحزاب ببرامجها ونظمها القديمة، وعدم تحديث سياساتها وأفكارها بما يتناسب مع المتغيرات المحلية، والصراع المحتدم بينها، لا يمكنها من لعب دور تنموي في المستقبل.	12	%20
تفعيل العمل الديمقراطي، واستقطاب الجماهير، وترسيخ مبدأ التعددية السياسية، وتنظيم التشريعات للعمل التنموي.	14	%23.4
تعزيز المؤسسات الأهلية، وتطوير الموارد البشرية، واستثمار الإمكانيات المحلية.	16	%26.6
المجموع	60	%100

تظهر البيانات الواردة في جدول (3.4)، أن (30%)، من المجيبين، قد تقاطعت إجاباتهم على أن الاضطراب السياسي في فلسطين، والصراع الحزبي الشديد بين الأحزاب الفلسطينية المختلفة لن يمكن الأحزاب الفلسطينية من القيام بأي دور تنموي فاعل في المستقبل المنظور.

غير أن (20%)، منهم قد توافقت إجاباتهم على أن تمسك الأحزاب الفلسطينية المختلفة ببرامجها الفكرية القديمة، ونظمها التأسيسية، وعدم تجديد الأفكار العامة والسياسات المختلفة لهذه الأحزاب، بما يتناسب مع المتغيرات والاحتياجات الفلسطينية، زيادة على أن علاقة الصراع السائدة بين هذه الأحزاب، لن يسمح لها كل ذلك من العمل التنموي البناء في المرحلة المنظورة.

لكن (23.4%)، منهم قد تشاطروا على أن تفعيل العمل الديمقراطي، واستقطاب جماهير وشرائح المجتمع الفلسطيني حول هذه الأحزاب، والعمل على ترسيخ مبدأ التعددية السياسية كقاعدة ثابتة للنظام السياسي الفلسطيني، والضغط على المشرعين لتشريع قوانين وأنظمة تحفظ وتحمي وتشجع العمل التنموي، كل ذلك يمكن أن تقوم به الأحزاب في المستقبل القريب.

أما (26.6%)، تقاطعت إجاباتهم على أن الأحزاب الفلسطينية، قادرة في المستقبل القريب، أن تنهض بمهام تعزيز وتطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى تطوير وتأهيل الموارد البشرية الفلسطينية، وكذلك استغلال الموارد والإمكانيات الاقتصادية المحلية المتوفرة والمتاحة بشكل مناسب.

4.2.4. عرض وتحليل إجابة سؤال رقم (4):

تتبلور إجابة كل من تمت مقابلتهم، على سؤال (4) من أسئلة الدراسة بخصوص، تأثير النخب والقيادات الفلسطينية على البرامج التنموية، وكما تبدو في الجدول (4.4) على الشكل التالي:

جدول 4.4: تأثير النخب والقيادات الحزبية على البرامج التنموية.

محاور تقاطع الإجابات	التكرارات	النسب المئوية
تأثير سلبي.	34	%56.6
تأثير ايجابي	4	%6.7
محاور تقاطع الإجابات	التكرارات	النسب المئوية
النخب المثقفة والصادقة تؤثر بشكل ايجابي، وأما النخب الجاهلة وغير المخلصة تؤثر بشكل سلبي.	11	%18.3
نخب الأحزاب الكبرى لها تأثير سلبي، وأما الأحزاب والفصائل الصغرى، لها تأثير ايجابي.	1	%1.7
نخب الأحزاب العقائدية لها تأثير ايجابي، وأما نخب الحركات والأحزاب غير العقائدية لها تأثير سلبي.	1	%1.7
تختلف طبيعة تأثير النخب الحزبية باختلاف المراحل والمستجدات	9	%15
المجموع	60	%100

يشير جدول (4.4)، أن (56.6%) من المجيبين تتوافق إجاباتهم على أن النخب القيادية للأحزاب الفلسطينية ذات تأثير سلبي، على برامج العمل التنموي لهذه الأحزاب، وأما (6.7%) منهم قد توافقوا في إجاباتهم على أن هذه النخب القيادية للأحزاب والفصائل الفلسطينية المختلفة، هي ذات تأثير ايجابي على البرامج التنموية لهذه الأحزاب.

لكن (18.3%) قد تقاطعت إجاباتهم على أن النخب والقيادات المثقفة لهذه الأحزاب، والتي تتصف بصدق التوجه والانتماء، فإنها تؤثر بشكل ايجابي وفعال في دفع البرامج التنموية إلى الأمام، بينما القيادات والنخب الحزبية التي لا تتمتع بمستوى من العلم والثقافة، والتي تتصف بضعف انتمائها الوطني وصدق توجهها، فان لها تأثير سلبي على البرامج التنموية المختلفة.

بيد أن (1.7%) قد تشاطرت إجاباتهم على أن الأحزاب الفلسطينية الكبرى لها تأثير سلبي على العمل التنموي، لما يتخلل هذه الأحزاب من تضاربات جزئية داخلية، وان الأحزاب الصغيرة فهي ذات تأثير ايجابي، وذلك لتماسكها الداخلي ووحدة التوجه لدى هذه الأحزاب.

وهناك (1.7%) تلاقت إجاباتهم على أن الأحزاب العقائدية وذات العمق الفكري وألايدولوجي، هي التي تؤثر تأثيراً ايجابياً في العمل التنموي، وأما الأحزاب والحركات العلمانية وغير العقائدية، لا

تتمتع بهذا التأثير الايجابي، بل تأثيرها سلبي في الغالب. وأما (15%) قد تقاطعت إجاباتهم على أن تأثير هذه النخب الحزبية يختلف باختلاف المراحل والقضايا المختلفة، كما أنها تتراوح طبيعة هذا التأثير من نخبة إلى أخرى داخل الحزب الواحد، وبين النخب المختلفة للأحزاب الفلسطينية المتعددة.

5.2.4. عرض وتحليل إجابة سؤال رقم (5):

كل الذين أجابوا على السؤال (5) والمتعلق بطبيعة الخطط الحزبية التي يمكنها أن تخلق حالة من الانسجام بين أطراف العملية التنموية، فان إجاباتهم كما تظهر في الجدول (5.4) هي كما يلي:
جدول 5.4: الخطط الحزبية التي تؤدي إلى خلق حالة من الانسجام بين أطراف العملية التنموية.

محاور تقاطع الإجابات	التكرارات	النسب المئوية
تقاطع الأحزاب على برامج وطنية تنموية مشتركة، بالاعتماد على قراءة الماضي، وفهم الحاضر، وإدراك المستقبل، وفق فهم تنموي سليم.	28	%46.7
واقع المقاومة والافتقار إلى السيادة الوطنية يجعل الأحزاب غير قادرة على صياغة خطط تنموية مشتركة.	3	%5
الحوار الوطني وتبني البرامج الوطنية المتوافق عليها من مختلف الأحزاب، وألانعتاق من الحزبية الضيقة.	10	%16.7
تكتل اليسار الفلسطيني في جبهة واحدة، وتوافقه على خطة عمل تنموية شاملة، هي الخطة الأمثل لتحقيق الانسجام.	2	%3.3
الخطط القائمة على الأهداف والبرامج الوطنية المشتركة، والمحددة بإطار زمني والخاضعة لإشراف ومتابعة وتوجيه لجان مستقلة عن العمل الحزبي تتصف بالمهنية.	9	%15
الخطة القائمة على فصل العمل السياسي عن العمل التنموي.	2	%3.3
الخطة القائمة على سيادة القانون وحرية التعبير والشفافية والتعددية السياسية والإمكانيات الوطنية.	6	%10
المجموع	60	%100

تظهر البيانات الواردة في جدول (5.4)، أن (46.7%) تقاطعوا في إجاباتهم، على أن الخطة الحزبية المناسبة لخلق حالة من الانسجام بين أطراف العملية التنموية، هي الخطة القائمة على توافق الأحزاب وتفاهمها على برنامج وطني مشترك، بحيث يكون هذا البرنامج ملائماً للحاجات المحلية، وذلك من خلال تقييم التجارب الماضية، واستيعاب المرحلة الحاضرة، واستشراف الاحتياجات المستقبلية بشكل واقعي.

هذا من جهة، ولكن من الجهة الأخرى، فان تلك البيانات تشير إلى أن (5%) قد توافقت إجاباتهم على، أن واقع مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وانشغال الأحزاب الفلسطينية ببرامج التحرر الوطني، يجعلها غير قادرة على صياغة خطط تنموية منسجمة بشكل ملائم.
ولكن هناك (16.7%)، قد تقاطعت إجاباتهم على أن الحوار الوطني الشامل بين مختلف الأحزاب الفلسطينية هو القاعدة الصلبة التي توفر القدرة على صياغة خطط حزبية تنموية عامة ومتحررة من ضيق الأفق الحزبي.

غير أن (3.3%) قد تشاطرت إجاباتهم على أن تكتل الأحزاب اليسارية الفلسطينية في جبهة واحدة، وتوافق هذا التكتل الحزبي على برنامج وطني تنموي هو الأساس الذي يؤدي إلى صياغة خطة تنموية تحقق الانسجام بين عناصر العملية التنموية كافة. وأما (15%) قد تناغمت إجاباتهم على أن الخطة المبنية على الأهداف والبرامج الوطنية المشتركة، والمحددة بإطار زمني محدد، والتي يتسلم مهام تنفيذها والإشراف عليها، وتوجيهها وتقييمها، هيئات متخصصة ومستقلة عن العمل الحزبي، هي التي تحقق الانسجام.

بيد أن (3.3%) قد تلاقت إجاباتهم على أن الخطة المعتمدة على فصل العمل التنموي عن العمل السياسي، والمبنية على أسس تنموية علمية مناسبة، هي الخطة التي تتصف بقدرتها على تحقيق الانسجام بين كل أطراف العمل التنموي الفلسطيني.

بينما هناك (10%) منهم قد تقاطعت إجاباتهم على أن الخطة التي يمكنها أن تخلق حالة من الانسجام بين مختلف أطراف العملية التنموية، هي الخطة المعتمدة على سيادة القانون والنظام العام، وحرية الأعلام والتعبير، وممارسة الشفافية والتعددية السياسية، والتي تعتمد على الإمكانيات الذاتية.

6.2.4.عرض وتحليل إجابة سؤال رقم (6):

جاءت إجابة من تمت مقابلتهم، على سؤال (6)، والذي يتمحور حول طبيعة التأثير السياسي والمالي للجهات الخارجية على قدرة الأحزاب على القيام بدور تنموي، كما جاءت تظهر في الجدول (6.4) كما يلي:

جدول 6.4: تأثير الجهات الخارجية على قدرة الأحزاب على القيام بدور تنموي.

محاور تقاطع الإجابات	التكرارات	النسب المئوية
رضوخ الأحزاب الفلسطينية للجهات الخارجية يضعف قدرتها التنموية ويجعلها تتعاطى مع سياسة تلك الجهات.	17	%28.3
إضعاف درجة ثقة الشعب الفلسطيني بهذه الأحزاب، وخلق حالة من الصراع بين الأحزاب على التمويل، وتبني برامج تلك الجهات.	11	%18.3
تبني الأحزاب لأجندة الجهات الخارجية ولو كانت متعارضة أو مخالفة لمصلحة الشعب الفلسطيني وحرف العمل الوطني عن مساره.	16	%26.8
دعم وتمويل المشاريع الخدماتية، وعدم تمويل المشاريع التنموية الوطنية.	14	%23.4
تأثير داعم للنفوذ الحزبي التنموي من خلال تقديم الأموال من تلك الجهات للأحزاب الفلسطينية.	2	%3.2
المجموع	60	%100

تشير البيانات الواردة في جدول (6.4) أن (28.3%) من المجيبين على هذا السؤال، قد توافقت إجاباتهم على أن للجهات الخارجية المانحة والمؤثرة، نفوذ وتأثير على الأحزاب الفلسطينية من حيث انصياع هذه الأحزاب لسياسات تلك الجهات ولاشتراطاتها، مما يفقد هذه الأحزاب قدرتها وحريتها في صياغة وتنفيذ البرامج المناسبة للحاجات المحلية، إذ تصبح موالية لرغبات تلك الجهات.

أما (18.3%) قد تقاطعت إجاباتهم على أن الجهات الخارجية وتدخلها المشروط يؤثر على درجة ثقة والتفاف الشرائح الفلسطينية المختلفة حول هذه الأحزاب، وذلك لتبني الأحزاب الاملاءات المختلفة لتلك الجهات، وانشغالها بصراع شديد بينها بهدف الحصول على ثقة ومال تلك الجهات الخارجية.

وهناك (26.8%) قد تشاطرت إجاباتهم على أن الأحزاب الفلسطينية تتأثر بما تمليه وتشترطه تلك الجهات، وهذا يجعلها تتبنى ما قد يكون مخالفاً أو معارضاً للاحتياجات أو الضرورا ت الوطنية، مما يؤدي إلى تحول هذه الأحزاب، من جهات شعبية وطنية، إلى أجسام سياسية همها تلقي المال قبل كل شيء أخر.

ولكن (23.4%) قد التقت إجاباتهم حول فكرة تفيد أن الجهات الخارجية تقدم الدعم والعون للمشاريع الخدماتية والاستهلاكية، التي تبقي الشعب الفلسطيني في عوز للآخرين واتكال عليهم بشكل دائم، ولكنها لا تعمل على تقديم دعم أو تمويل ما لأي مشروع تنموي قد يؤدي إلى خلق حالة من الاستقرار والنمو الوطني.

غير أن (3.2%) قد توافقت إجاباتهم على أن الجهات الخارجية لها تأثير كبير في دعم المشاريع التنموية، وتعزيز نفوذ الأحزاب المختلفة بشكل يؤدي إلى تقوية مواقف هذه الأحزاب وبرامجها المختلفة.

7.2.4. عرض وتحليل إجابة سؤال رقم (7):

كانت إجابة من تمت مقابلتهم على سؤال (7)، والذي يتعلق بأثر الصراع الحزبي على الخطط التنموية، وكما تظهر في الجدول (7.4) على النحو التالي:

جدول 7.4: اثر الصراع الحزبي على الخطط التنموية.

محاور تقاطع الإجابات	التكرارات	النسب المئوية
إعاقة وتشويه الخطط والبرامج التنموية، وبعثرة الجهود التنموية وتكرارها وحرمان فئات كثيرة من فوائدها.	24	%40
هروب المستثمرين، وهجرة رؤوس الأموال المحلية وتقهقر الوضع الاقتصادي والاجتماعي وإضعاف الموقف السياسي.	5	%8.2
تفكيك الروابط الاجتماعية، وتدمير مقومات نمو وتقدم المجتمع الفلسطيني، وإشاعة أجواء التفرقة والتناحر بين الأحزاب.	27	%45
تعزيز التناحر والإرباك من جهة وكشف معادن الأحزاب أمام الجمهور من جهة أخرى.	1	%1.7
تعزيز المنافسة بين الأحزاب مما يدفعها نحو تقديم الأفضل والمناسب للشعب الفلسطيني.	2	%3.4
لا يوجد خطط تنموية حتى تتأثر بالصراع الحزبي.	1	%1.7
المجموع	60	%100

إن قراءة التكرارات والنسب المئوية الواردة في جدول (7.4) تشير إلى أن (40%) تلاقت إجاباتهم على أن الصراع الحزبي يؤدي إلى عرقلة تخطيط التنمية وتنفيذها، مما يؤدي إلى تعثرها وتبعثر الجهود الجزئية فيها، مما يؤدي إلى حالة من الإرباك والتشوه التنموي لهذه الجهود غير المنظمة، وبالتالي ضياع الفائدة التنموية من أي جهد تنموي قد يبذل بشكل جزئي أو قطاعي.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أن (8.2%) قد تقاطعت إجاباتهم على أن الصراع الحزبي يؤدي إلى خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، تدفع رؤوس الأموال المحلية إلى الهروب والهجرة خارج فلسطين، مما يؤدي إلى تدني درجة النمو الاقتصادي، وتراجع حالة الاستقرار الاجتماعي، وبالتالي هذا يؤدي إلى ضعف الموقف السياسي الفلسطيني على الصعيدين: الداخلي والخارجي.

ولكن (45%) قد تشاطرت إجاباتهم على أن الصراع الحزبي بين الأحزاب الفلسطينية، لا يعود على المجتمع الفلسطيني إلا بتفكيك نسيجه الاجتماعي، وتفتيت قدراته الذاتية وتحطيم مقومات

التقدم والنمو لهذا المجتمع في مختلف مناحي الحياة، زيادة على انتشار مظاهر التناحر بين الأحزاب، وشيوع التفرقة الاجتماعية والسياسية، واختلال بنية المجتمع الفلسطيني بشكل شامل.

وأما (1.7%) قد تقاطعت إجاباتهم على أن الصراع الحزبي يؤدي إلى انتشار حالة من التناحر والإرباك، إلا انه يؤدي إلى إظهار الصورة الحقيقية للأحزاب أمام شرائح المجتمع الفلسطيني، مما يجعل هذه الشرائح الشعبية المختلفة، قادرة على معرفة طبيعة برامج وتوجهات وسياسات تلك الأحزاب، وبالتالي يصبح لديها القدرة على اختيار المناسب منها.

بيد أن (3.4%) قد تلاقت إجاباتهم على أن الصراع الحزبي يؤدي إلى تسابق الأحزاب إلى استقطاب وكسب ود الجمهور الفلسطيني، وبالتالي يدفع هذه الأحزاب إلى تقديم الأفضل والمناسب للجمهور الفلسطيني، وهذا بدوره يعمل على تصويب التوجهات الحزبية نحو مراعاة المصالح الشعبية المختلفة.

وهناك (1.7%) تلاقت إجاباتهم على انه لا يوجد خطط تنموية يمكن أن تتأثر بهذا الصراع.

8.2.4. عرض تحليل إجابات السؤال رقم (8):

تظهر إجابات كل الذين أجابوا على سؤال (8) والمستوضح عن القوانين، والنظم الفلسطينية الضابطة والمنظمة لآليات تشكيل الأحزاب الفلسطينية، ونشاطاتها، وكما يشير الجدول (8.4) كالتالي:

جدول 8.4: القوانين الفلسطينية لمنظمة العمل الحزبي في فلسطين.

محاور تقاطع الإجابات	التكرارات	النسب المئوية
قانون الأحزاب الصادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني.	22	%36.5
قانون الأحزاب والتقاليد الحزبية السابقة لهذا القانون.	3	%5
لا يوجد قوانين تنظم العمل الحزبي بشكل قانوني فاعل ومنظم.	18	%30
محاور تقاطع الإجابات	التكرارات	النسب المئوية
قوانين منظمة التحرير الفلسطينية، وقانون الأحزاب الصادر عن المجلس التشريعي، والنظم الداخلية لكل حزب.	5	%8.4
قانون الأحزاب الفلسطيني، والنظم الخاصة بكل حزب على حدة.	5	%8.4
التقاليد الحزبية، هي التي تنظم العمل الحزبي الفلسطيني.	3	%5
قانون الأحزاب ووثيقة الاستقلال، والتقاليد الحزبية والنظم الداخلية للأحزاب.	3	%5
لا يوجد قوانين تنظم العمل الحزبي الفلسطيني، إلا قوانين منظمة التحرير الفلسطينية.	1	%1.7
المجموع	60	%100

إن بيانات الجدول (8.4) تظهر أن (36.5%) من الذين تمت مقابلتهم قد توافقوا في إجاباتهم على أن تشكيل الأحزاب وتنظيمها، وتنظيم نشاطها يتم وفق قانون الأحزاب الفلسطيني الصادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني، ورغم أن هذا القانون موجوداً، إلا انه غير ملزم وليست له صفة النفاذ بشكل صحيح.

وهناك (5%) قد تقاطعت الإجابات لديهم على أن تشكيل الأحزاب، وضبط نشاطها ومراقبتها، يتم وفق قانون الأحزاب الفلسطيني بالتوازي مع التقاليد الحزبية العريقة المتبعة، وكذلك وفق النظم واللوائح الداخلية لكل حزب بشكل مختلف عن الأخر.

ولكن (30%) قد تلاقت إجاباتهم على انه لا يوجد أي قانون أو تشريع فلسطيني ينظم طرق وآليات تشكيل الأحزاب، أو متابعة ومراقبة نشاطاتها وبرامجها المختلفة.

وأما (8.4%) تشاطرت إجاباتهم على أن النشاط الحزبي في فلسطين يخضع بشكل شامل للعديد من القوانين والتشريعات المنظمة والضابطة لتكوين الأحزاب وفعالياتها، وان من هذه التشريعات قوانين منظمة التحرير الفلسطينية، وقانون الأحزاب الصادر عن المجلس التشريعي، وكذلك اللوائح والنظم الداخلية الأساسية لكل حزب على حده.

غير أن (8.4%) تتوافق إجاباتهم على أن الأحزاب الفلسطينية المختلفة، لا ينظم وجودها ونشاطاتها إلا قانون الأحزاب الصادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني، والنظم الداخلية لهذه الأحزاب المختلفة فقط.

بينما هناك (5%) قد تشاطرت إجاباتهم على أن الأعراف والتقاليد الحزبية المتبعة منذ عقود سابقة عديدة، هي التي تنظم العمل الحزبي الفلسطيني.

وان (5%) قد توافقوا في إجاباتهم على أن قانون الأحزاب الصادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني، وان وثيقة الاستقلال الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورة الجزائر عام (1988)، وكذلك التقاليد الحزبية، والنظم الداخلية للأحزاب، كل هذه القوانين تعتبر المرجعية القانونية الناظمة لنشاط الأحزاب الفلسطينية المختلفة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن (1.7%) قد تقاطعت إجاباتهم على أن قوانين ومواثيق منظمة التحرير الفلسطينية فقط، هي التي تضبط العمل الحزبي لدى الأحزاب الفلسطينية بشكل أساسي

9.2.4. عرض تحليل إجابات السؤال رقم (9):

أظهرت إجابات كل الذين أجابوا على السؤال (9) المتعلق بمدى عمل الأحزاب على موائمة برامجها وأفكارها بما يتناسب مع المتغيرات الفلسطينية الشاملة، كما يشير الجدول (9.4) أن:

جدول 9.4: مدى موائمة الأحزاب الفلسطينية لبرامجها مع المتغيرات الفلسطينية الشاملة.

محاور تقاطع الإجابات	التكرارات	النسب المئوية
لا تعمل الأحزاب على موائمة برامجها مع المتغيرات للصالح العام، بل تعمل على تحيير هذه المتغيرات لصالح هذه الأحزاب.	12	%20
جمود النظم الأفكار والمعتقدات للأحزاب يجعلها غير قادرة على التأقلم مع المتغيرات المختلفة.	16	%26.6
تقاطع محاور الإجابات	التكرارات	النسب المئوية
الصراع بين الأحزاب على المصالح الحزبية يجعلها غير قادرة على التوائم مع المتغيرات، ويؤدي إلى ضعف العمل الاجتماعي والاقتصادي، والتنموي والسياسي بشكل عام.	5	%8.3
تعمل الأحزاب على موائمة برامجها مع المتغيرات بشكل دائم لما فيه المصلحة الوطنية العليا.	5	%8.3
بعض الأحزاب توائم برامجها مع المتغيرات المستجدة، والغالبية منها لا توائم برامجها مع المتغيرات.	17	% 28.5
درجة تسارع المتغيرات أسرع من قدرة الأحزاب على التوائم مع هذه المتغيرات.	5	%8.3
المجموع	60	%100

إن (20%) قد تقاطعت إجاباتهم على أن الأحزاب الفلسطينية لا تعمل على تعديل وتغيير مواقفها وبرامجها وفقاً للمتغيرات المتجددة بهدف خدمة المصلحة الوطنية، أنما تقوم بذلك من اجل خدمة ذاتها الحزبية، وتحيير هذه المتغيرات والمستجدات لما فيه المصلحة الحزبية الخاصة بها.

وأن (26.6%) قد توافقت إجاباتهم على أن جمود الفكر العام، وعدم مرونة النظم والقواعد الحزبية، وثبات المبادئ و الأفكار و المعتقدات لدى الأحزاب الفلسطينية، وعدم تجديد ذلك وتحديثه بما يتناسب مع المراحل ومتغيراتها المختلفة، يجعل هذه الأحزاب قاصرة عن التأقلم مع كل ما هو مستجد ومتغير.

وأما (8.3%) منهم قد تلاقت إجاباتهم على أن الصراع الدائر بين الأحزاب على المصالح الحزبية الضيقة، يبقي هذه الأحزاب تتراوح في مجال محدود، وهذا يؤدي إلى شل قدرتها عن التأقلم مع المستجدات والمتغيرات المختلفة، كما يؤدي إلى ضعف النشاطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الأحزاب.

ولكن (8.3%) قد تشاطرت إجاباتهم على فكرة مركزية فحواها، أن الأحزاب الفلسطينية المختلفة، وبشكل دائم تعمل على التأقلم مع كل متغير جديد، تتعاطى مع كل ما يستجد، وذلك بهدف خدمة المصالح الوطنية الفلسطينية المختلفة.
وهناك (28.5%) تساوقت إجاباتهم على فكرة محورية تفيد بمجملها، أن بعض الأحزاب توائم برامجها مع المتغيرات المستجدة، كالأحزاب العقائدية، وأما غالبية الأحزاب وخاصة غير العقائدية، والعلمانية فإنها لا تعير هذه المتغيرات أي اهتمام، ولا تتعاطى معها.

بيد أن (8.3%) قد توافقوا في إجاباتهم أن درجة تسارع المتغيرات السريعة والدائمة، هي اقوي من قدرة وإمكانية الأحزاب الفلسطينية المختلفة، على التأقلم والتعاطي مع هذه المتغيرات، مما يجعل هذه الأحزاب عاجزة عن اللحاق بهذه المتغيرات واستيعابها.

10.2.4. عرض وتحليل إجابة سؤال رقم (10):

إن إجابات من تمّت مقابلتهم، على هذا السؤال المتعلق بمدى تقديم الأحزاب الفلسطينية للمصلحة الوطنية العليا عن المصالح الحزبية الضيقة، ومن خلال البيانات الواردة في جدول (10.4) هي كما يلي:

جدول 10.4: مدى تقديم الأحزاب للمصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية.

محاور تقاطع الإجابات	التكرارات	النسب المئوية
الأحزاب الفلسطينية تقدم المصالح الحزبية على المصالح الوطنية.	44	%73.2
الأحزاب تقدم المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية خلال برامج المقاومة مع الاحتلال، وفي غير ذلك فان المصلحة الحزبية هي ألأولى.	5	%8.3
الأحزاب العقائدية تقدم المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية.	1	%1.7
الأحزاب والفصائل الكبرى تقدم المصلحة الحزبية على المصالح الوطنية.	2	%3.4
تختلف درجة تقديم المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية من حزب لأخر، حسب المراحل.	6	%10
الأحزاب الصغيرة تقدم المصالح الوطنية على المصالح الحزبية.	1	%1.7
الأحزاب العلمانية واليسارية تقدم المصلحة الحزبية على المصالح الوطنية.	1	%1.7
المجموع	60	%100

إن (73.2%) من الذين تمت مقابلتهم قد تقاطعت إجابتهم على أن الأحزاب الفلسطينية المختلفة تقدم المصلحة الحزبية على المصلحة الوطنية، حيث أن كل الأحزاب تعمل من اجل خدمة مصالحها الحزبية، قبل أن تنظر إلى احتياجات ومقتضيات المصالح الوطنية المختلفة.

وأما (8.3%) منهم قد توافقت إجاباتهم على أن برامج مقاومة الاحتلال، وأثناء المواجهات النضالية المختلفة مع الاحتلال الإسرائيلي، فان المصلحة الوطنية هي التي تسود وتقدم على غيرها من المصالح الحزبية الضيقة، ولكن في القضايا السياسية والاجتماعية الاقتصادية وغيرها من القضايا باستثناء المقاومة، فان المصلحة الحزبية هي المقدسة والمفضلة على غيرها من المصالح الوطنية. ولكن (1.7%) قد تشاطرت إجاباتهم على أن الأحزاب الايدولوجية، وذات البعد الفكري والعقائدي، فإنها تقدم المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية، حتى ولو كان ذلك على حساب الحزب.

بينما (3.2%) قد تلاقت إجاباتهم على فكرة محورية مؤداها، أن الأحزاب والفصائل الفلسطينية الكبرى التي لها ثقل جماهيري، فإنها تقدم مصلحتها الحزبية الخاصة على باقي المصالح والقضايا الوطنية المختلفة.

وهناك (10%) قد تساوقت إجاباتهم على أن قضية تقديم المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية، هي قضية نسبيه ولا يختص بها حزب دون أخر، إنما هي قضية متفاوتة من حزب لأخر، ومن مرحلة لأخرى.

بيد أن (1.7%) قد تطابقت إجاباتهم على أن الأحزاب الفلسطينية الصغيرة هي التي تقدم المصالح الوطنية العليا على مصالحها الحزبية الخاصة.

وأخيرا، إن (1.7%) قد تقاطعت إجاباتهم على أن الأحزاب العلمانية واليسارية، أي بعبارة أخرى الأحزاب غير الدينية تقدم مصلحتها الحزبية على مصالح الوطن المختلفة، وإنها عادة ما يهمها هو تسلم مقاليد النفوذ السياسي الفلسطيني.

11.2.4. عرض وتحليل إجابة سؤال رقم (11):

تشير إجابات كل الذين تمت مقابلتهم، على سؤال (11)، حول الأولويات التنموية التي تهتم بها الأحزاب الفلسطينية، وكما تظهر في الجدول (11.4) إلى ما يلي:

جدول 11.4: الأولويات التنموية للأحزاب الفلسطينية.

محاور تقاطع الإجابات	التكرارات	النسب المئوية
تمكين المرأة، والعمال، والشباب، والصحة، والطلاب، والتنمية الزراعية.	8	%13.6
لا يوجد أولويات تنموية واضحة للأحزاب الفلسطينية.	9	%15
إصلاح النظام السياسي، وترسيخ التعددية السياسية والديمقراطية، وبناء المؤسسات.	5	%8.3
الشباب، منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية بهدف تقوية القواعد الجماهيرية للأحزاب.	10	%16.7
تنمية الثروات والنفوذ والإمكانيات الشخصية لقيادات الأحزاب والموالين لهم.	4	%6.7
المقاومة، الصمود تحرير الأرض وتحقيق السيادة.	4	%6.7
خدمة المصالح الحزبية فقط.	20	%33
المجموع	60	%100

يبدو من خلال التكرارات والنسب المئوية الواردة في جدول (11.4)، أن (13.6%) قد توافقت إجاباتهم على أن الأولويات التنموية للأحزاب الفلسطينية تتجسد في: تطوير وضع المرأة الفلسطينية، والرقي بواقع الطبقة العمالية، وبناء وتأهيل قدرات الشباب، ورعاية الجوانب الصحية، والاهتمام بقطاعات الطلاب من الجنسين، والتركيز على تطوير وتحديث المجال الزراعي في فلسطين.

ولكن (15%) منهم قد تطابقت إجاباتهم على أن الأحزاب الفلسطينية، ليست لديها برامج لأولويات تنموية واضحة يمكن أن تنفذ وتؤدي إلى خلق حالة تنمية مناسبة، بينما (8.3%) قد تقاطعت إجاباتهم على أن الأحزاب الفلسطينية لديها أولويات تنموية رئيسية تتبلور في: إصلاح النظام السياسي الفلسطيني و ترسيخ مبادئ التعددية السياسية وتداول السلطة، واعتماد الديمقراطية كأسلوب عمل ثابت في التغيير والإصلاح السياسي، وفي تحديث وتطوير وبناء المؤسسات الفلسطينية المختلفة.

وأما (16.7%) قد تلاقت إجاباتهم على أن الأولويات التنموية للأحزاب الفلسطينية هي: تطوير ورعاية قدرات الأجيال الشابة، وتأسيس وتعزيز انتشار المراكز الثقافية، والنوادي الشبابية، والاتحادات القطاعية، والجمعيات الاجتماعية المختلفة، وذلك من اجل إيجاد قواعد عريضة وقوية بين الجمهور الفلسطيني لهذه الأحزاب.

وهناك (6.7%) قد تقاطعت إجاباتهم على أن الأولوية التنموية لمختلف الأحزاب هي: تعزيز النفوذ الشخصي، والمكانة الذاتية، وتنمية الثروات الخاصة للقائمين على مواقع القيادة الحزبية لهذه الأحزاب، ولمن يواليهم.

بيد أن (6.7%) قد توافقت إجاباتهم على أن أولوية مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وتنفيذ برامج النضال التي تحقق عملية التحرير للأرض الفلسطينية من ذلك الاحتلال، هي الأولويات التي تضعها مختلف الأحزاب الفلسطينية في مقدمة برامجها واهتماماتها الوطنية والحزبية.

هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى، فان (33%) قد توافقوا في إجاباتهم على أن الأولويات الرئيسية التي تهتم بها الأحزاب الفلسطينية، هي أولوية رسم وتنفيذ البرامج الحزبية التي تؤدي إلى خدمة القضايا والمصالح الحزبية لهذه الأحزاب فقط.

12.2.4. عرض وتحليل إجابة سؤال رقم (12):

تبرز إجابات المجيبين على سؤال (12)، بخصوص السياسات التي يجب على الأحزاب الفلسطينية إتباعها لتحقيق المساهمة الجادة في العملية التنموية في فلسطين، وكما تظهر في جدول (12.4) على النحو التالي:

جدول 12.4: السياسات التي تحقق مساهمة فعلية للأحزاب في العمل التنموي الفلسطيني.

محاور تقاطع الإجابات	التكرارات	النسب المئوية
دور الأحزاب مرتبط بقدرة السلطة على التخطيط السليم للتنمية.	1	%1.7
توفير رؤية وطنية مشتركة للأهداف والبرامج التنموية وفق الإمكانيات والقدرات المحلية.	18	%30.2
التخطيط الواقعي والمشترك بين الأحزاب والقائم على تقييم الماضي وفهم الحاضر وتقدير المستقبل.	9	%15
الإيمان بالمصلحة الوطنية قولاً وعملاً، وان يكون انتماء الأحزاب للوطن وليست للمصلحة الحزبية، وبناء المؤسسات.	20	%33
تحديث الهياكل التنظيمية للأحزاب، وتسليمها لقيادات شابة ومثقفة ومهنية.	7	%11.7
التحرر من المال الخارجي وإتباع النهج الديمقراطي في العلاقات الحزبية وتحديد المصالح الوطنية.	1	1، %7
انعدام السيادة والتركيز على المقاومة يبقي الأحزاب عاجزة عن وضع سياسة تنموية فعالة.	3	%5
تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام كل الفصائل إليها، هي الخطوة المركزية الأولى في وضع خطة تنموية فعالة للأحزاب الفلسطينية.	1	%1.7
المجموع	60	%100

تشير البيانات الواردة في جدول (12.4) أن (1.7%) من الإجابات قد توافقت على أن دور الأحزاب التنموي مرتبط بقدرة السلطة الوطنية على وضع التنظيم السليم والتخطيط المناسب للعملية التنموية في فلسطين، وان (30.2%) قد توافقت إجاباتهم على أن توفير رؤية وطنية شاملة ومشتركة حول البرامج والأهداف التنموية، والمعتمدة على الإمكانيات البشرية والمالية الذاتية، وكذلك الخبرات المحلية والمهنية، هي الخطة المثلى لتحقيق مشاركة فعالة للأحزاب الفلسطينية في المجال التنموي.

ولكن هناك (15%) من الإجابات قد توافقت على أن التخطيط التنموي الواقعي القائم على

الشراكة الحزبية، والمبني على تقييم الماضي، وفهم الحاضر وتقدير احتياجات المستقبل ومتغيراته، هي الخطة الواقعية التي يمكنها تحقيق شراكة فعالة للأحزاب في المسار التنموي.

وأما (33%) من الإجابات قد تشاطرت على أن إيمان الأحزاب أن مصلحة الوطن هي الأولى، وان المصلحة الحزبية هي خادمة لمصلحة الوطن، وان انطلاق الأحزاب من عقال الولاء الحزبي إلى الولاء للشعب والوطن، وبناء المؤسسات العامة على قواعد العدل والديمقراطية والشفافية، هي السياسة الملائمة والتي يمكنها أن تحقق النجاح الفعلي للأحزاب في المشاركة التنموية.

غير أن (11.7%) من الإجابات قد توافقت على أن إعادة تحديث أفكار وبرامج ونظم وهياكل الأحزاب الفلسطينية، وتسليم مواقع القيادة لهذه الأحزاب للأجيال الشابة المتعلمة والمثقفة، يعتبر هذا خطوة أولى وصحيحة على مسار نجاح الأحزاب في المشاركة الفعالة في العمل التنموي.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان (1.7%) من الإجابات قد تلاقت على أن التحرر من المال الخارجي، وإتباع السبل الديمقراطية في معالجة القضايا الوطنية والحزبية المختلفة، يشكل الأساس الصلب لبناء مساهمة حزبية فاعلة في التنمية، وأما (5%) من الإجابات قد تساوقت على أن انعدام السيادة الوطنية، وتركيز الأحزاب على تفعيل برامج المقاومة والتحرير يبقي هذه الأحزاب في حالة مقاومة وصمود، تجعلها عاجزة عن المشاركة الفعالة في مجالات التنمية المختلفة، وهناك (1.7%) من الإجابات قد تطابقت على أن تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، وانضمام كل الفصائل والأحزاب الفلسطينية إلى إطارها، هو الخطوة الصحيحة على طريق وضع السياسة التنموية التي يمكن أن توفر لمختلف الأحزاب إمكانية المشاركة الفعالة في العمل التنموي الفلسطيني.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

من خلال إجراء هذه الدراسة وإتمامها، فقد توصل الباحث إلى استنتاجات وتوصيات عديدة، أبرزها:

1.5 الاستنتاجات

* إن الدور البارز الذي لعبته الأحزاب الفلسطينية في مجالات العمل التنموي الفلسطيني، هو التركيز على برامج المقاومة، ودعم الصمود والتحرير، وبناء المؤسسات الداعمة والمساندة لهذه البرامج، ولم تهتم الأحزاب الفلسطينية بمجالات العمل التنموي المتعلق بالقضايا الاجتماعية، والاقتصادية، والحياتية المختلفة، إلا بمقدار ارتباطها بالمقاومة والتحرير.

* إن حالة الصراع الحزبية واحتدام السعي وراء المصالح الحزبية، وشيوع الاضطراب الأمني والفوضى الاجتماعية، وتراجع أداء أجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية، وانتشار المحسوبية وفئات المصالح والأنانية الحزبية، وتزامن ذلك مع وجود الاحتلال على الأرض الفلسطينية، وضعف التمويل المحلي، كل ذلك يشكل معيقات كبيرة أمام الأحزاب تحول بينها وبين تنفيذ برامج تنموية مناسبة.

* استمرار حالة الصراع الحزبي، وبقاء الوضع الأمني المضطرب، وعدم محاربة الفساد المالي والإداري، وتمسك الأحزاب ببرامجها وهياكلها القديمة، كل هذا لن يمكن الأحزاب من لعب دور بارز في مجال العمل التنموي في المستقبل المنظور.

* إن الأحزاب الفلسطينية لن تستطع وضع خطه تنموية ناجحة، إلا إذا توافقت هذه الأحزاب على برنامج وطني متوافق عليه من كل الأحزاب، كي تكون الأهداف والبرامج والتوجهات، هي توجهات وطنية تنموية مشتركة بين كل الأحزاب الفلسطينية، بحيث يكون الإشراف والمتابعة والتوجيه لهذه الخطط من قبل لجان وهيئات متخصصة ومنفصلة عن العمل السياسي.

* إن الجهات الخارجية الممولة للأحزاب الفلسطينية، تدفع هذه الأحزاب إلى قبول الاشتراطات المطروحة من هذه الجهات، مما يدفع الأحزاب إلى قبول هذه الاشتراطات والتعامل مع السياسات والأجندة الخارجية لهذه الجهات، حتى ولو كانت متناقضة مع المصالح والحاجات الوطنية، مما يؤدي إلى ضعف ثقة الجماهير بهذه الأحزاب، وانتشار حالة الصراع بين هذه الأحزاب على مصادر المال المقدم من تلك الجهات.

* الصراع الحزبي يؤثر على كل مجالات الحياة الفلسطينية، بحيث يؤدي إلى تفتيت الإمكانيات وتدمير المقومات المتوفرة للتنمية، و يشوه الخطط التنموية ويبعثرها، مما يؤدي إلى تراجع الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، وتفكيك أواصر التماسك الشعبي بين كل شرائح وقطاعات الشعب الفلسطيني.

* إن قوانين الأحزاب المشرعة من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني، ومنظمة التحرير الفلسطينية، غير فاعلة ولا تلزم الأحزاب الفلسطينية، وذلك بسبب الاضطراب الأمني والسياسي، وتعطيل الديمقراطية في الحياة الحزبية العامة.

* الصراع الحزبي على النفوذ السياسي، وجمود الأفكار والبرامج والهياكل التنظيمية للأحزاب الفلسطينية، يحد من قدرة الأحزاب على التأقلم المناسب مع المتغيرات المحلية والدولية المتسارعة، مما يحول بين هذه الأحزاب وبين إمكانية إدراك المعادلات المحلية و الدولية، وكيفية وضع الحلول والخطط المناسبة للتعامل معها بشكل مناسب.

* إن الأحزاب الفلسطينية المختلفة، ونظراً لجمود أفكارها وهياكلها التنظيمية، وتعطيل الحراك الديمقراطي الداخلي، ورسوخ ثقافة التشاجر الحزبي وانعدام المنافسة الصحيحة، يدفع الأحزاب

الفلسطينيّ إلى خدمة مصالحها الحزبية وتقديسها، قبل المصالح الوطنية في كل المجالات باستثناء حالات المواجه والمقاومة مع الاحتلال الإسرائيلي.
* إن الأولويات التي تهتم بها الأحزاب الفلسطينية، هي البرامج والمشاريع التي تحقق لها المصالح الحزبية، والانتشار بين الجماهير، وتعزيز قواعدها الانتخابية، ولا تهتم بالقضايا والحاجات الضرورية الملحة للشعب الفلسطيني.

* لن تتمكن الأحزاب الفلسطينية من وضع سياسة تنموية فاعلة ما لم تلتق هذه الأحزاب على أن المصلحة الوطنية هي الأولى وما دونها خادم لها، وكذلك فإن توفر رؤية وطنية مشتركة، وشيوع ثقافة التفاهم الديمقراطي بين الأحزاب، هي التي تمكنها من تحقيق المساهمة في العمل التنموي.

2.5 التوصيات

بناء على الاستنتاجات السابقة فان هذه الدراسة توصي بما يلي:

* تشكيل هيئة حزبية مشتركة من كل الأحزاب والفصائل الفلسطينية، وتقديم كل سبل الدعم والتسهيل لها بهدف قراءة وتقييم واقع الأحزاب بشكل علمي وموضوعي بحياد بحثي تام، لتحديد جوانب الضعف والقوة لدى كل هذه الأحزاب.

* يوصي الباحث وزارة التربية والتعلية العالي بالتعاون مع الجهات الرسمية ذات العلاقة، أن تعمل على تأسيس أكاديمية متخصصة بالقضايا الحزبية وأدبياتها، من اجل إعداد كوادر حزبية علمية مؤهلة، بناءً على مقومات تربويه حزبية تعزز العمل الوطني من منظار حزبي شامل.

* يوصي الباحث بان تعمل الأحزاب الوطنية المختلفة و منظمات المجتمع المدني، وبالتعاون مع الهيئات التشريعية الفلسطينية المختلفة، على وضع تشريع يحظر فيه تلقي المال المشروط من أي جهة ما، وان يتم صياغة ميثاق شرف بين كل الأحزاب والمنظمات الأهلية، وتعزيز ذلك ووضع كل المخالفين تحت طائلة المسؤولية الوطنية والقانونية.
* يوصي الباحث الأحزاب الفلسطينية المختلفة، والمؤسسات الأهلية والجهات الرسمية المختصة، بتعزيز التنسيق وعقد ورش عمل حزبيه لوضع الأسس التي يمكن أن تساعد هذه الأحزاب على فرض النظام العام وحمايته وتعزيز انتشاره.

* يوصي الباحث كل الأحزاب الفلسطينية، بان تقوم بمراجعة برامجها وهياكلها التنظيمية وأفكارها وخططها، بهدف تعزيز وجود هذه الأحزاب بين الجماهير، وزيادة ثقتهم بها، من خلال اعتماد الديمقراطية فكراً ونهجاً في الإصلاح والتغيير، وتبادل الأدوار القيادية داخل الحزب الواحد.

* يوصي البحث الأحزاب الفلسطينية أن تعمل على تقديم المتعلمين والمهنيين والمتخصصين، وتوليتهم المسؤوليات الحزبية المتناسبة مع إمكانياتهم، ووضع الشخص الحزبي المناسب في مجال القيادة الحزبية المناسبة.

* يوصي الباحث الأحزاب الفلسطينية أن تعمل على خطين متوازيين؛ أولهما العمل المقاوم وتعزيز القدرات النضالية، وثانيهما تعزيز الصمود وتنمية الجوانب الحياتية الفلسطينية الأخرى، وذلك بشكل متوازن دون أن يطغى خط على أخر من هذين الخطين.

* يوصي الباحث المجلس التشريعي والهيئات المشرعة لدى منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتعاون مع كل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، بالمبادرة الى عقد مؤتمر محلي لمناقشة مشروع قانون فلسطيني شامل، ينظم العمل الحزبي الفلسطيني وفق كل المستجدات، بحيث يكون لهذا القانون صفة الإلزام للأحزاب بعد التوافق على بنوده ومواده من قبل هذه الأحزاب.

* يوصي الباحث الجهات الرسمية المخولة في السلطة الوطنية الفلسطينية وخاصة رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية ورئاسة الوزراء، بالعمل على تشكيل هيئة رقابة حزبية وطنية على غرار هيئة الرقابة الفلسطينية، بحيث تكون هذه الهيئة محايدة، وتقوم بنشر تقريرها السنوي عن الثغرات والسلبيات المختلفة للأحزاب الفلسطينية، في الصحف المحلية، لتحقيق نوع من الشفافية الوطنية.

*يوصي الباحث بتعزيز الندوات والمحاضرات في كل المحافظات، ولمختلف شرائح المجتمع الفلسطيني، بحيث تتناول هذه المحاضرات والندوات الأساليب الصحيحة للعمل الحزبي وللمنافسة الايجابية، كي يتمكن كل المواطنين وعلى اختلاف شرائحهم من تكوين ثقافة حزبية عامة تمكنهم من معرفة الأحزاب الصادقة وغير الصادقة، وتقدير البرامج الانتخابية الواقعية وغير الواقعية، بحيث تصبح هذه الثقافة الحزبية العامة نوعاً من الرقابة الشعبية الأولية لعمل الأحزاب المختلفة.

المراجع

١. الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني"فدا"(2000): البرنامج العام والنظام الداخلي.فدا، فلسطين.

٢. أبو غوش، أ.(2005): "التنمية بين رومانسية الشعار واستحقاق الممارسة". الوقائع الحركية، 7 ، ص ص 26-25.

٣. أبو النصر، م. (2004): الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية. الطبعة الأولى، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع.

٤. الأشرم، م.(1980): محاضرات في المجتمع الريفي، الطبعة الأولى. منشورات جامعة حلب، سوريا.

٥. أنيس، أ، منتصر، ع، الصوالحي، ع، احمد، م.(1972): المعجم الوسيط. الطبعة الثانية. (م.م.ط).

٦. ابن منظور.(700 هـ): لسان العرب. الطبعة الأولى. دار صادر، بيروت.

٧. الأعرج، ج.(2005): "تأثير العولمة على النظم المحلية". رؤية من اجل فلسطين.

٨. أبو دلو، أ. (2006): دور الأحزاب السياسية الأردنية في الإصلاح السياسي. المجلة الثقافية. الجامعة الأردنية، عمان.

٩. (www.ju.edu.jo/publication/cultural%magazine/role.htm. 25-11-2006).

١٠. بشارة، ع.(1998): المجتمع المدني. دراسة نقدية، الطبعة الأولى، بيروت.

١١. البستاني، ك، موترد، ب، أنبوبا، ع.(1973): المنجد في اللغة و الأعلام. الطبعة الحادية والعشرين. دار المشرق، بيروت.

١٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2002): تقرير التنمية الإنسانية العربية، الطبعة الأولى، المكتب الإقليمي للدول العربية، الأردن.

١٣. جرار، و. (1985): شاعران من جبل النار. الطبعة الأولى، شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان.

١٤. جولدمان، ر.(1996): من الحرب إلى سياسة الأحزاب. ترجمة فخري صالح. الطبعة الأولى، الدار الأهلية للنشر و التوزيع، عمان.

١٥. جرادات، ع. (1999): اليسار الفلسطيني وهزيمة الديمقراطية. الطبعة الأولى، رام الله.

١٦. جامعة بير زيت (1997): ملف التنمية البشرية (1997-1996)، الطبعة الأولى. جامعة بير زيت، رام الله.

١٧. الحمد، ج. (2006): مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي حتى عام 2015 ودور الأحزاب العربية في حسم الخيارات، مؤتمر الأحزاب العربية، 6-4 آذار/ 2006 م. دمشق. ص ص 12-1.

١٨. حسين، ح. (2003): مجموعة وثائق حول تاريخ فلسطين، الطبعة الأولى. المركز الفلسطيني للثقافة و الأعلام، جنين.

١٩. حمدان، ع. (1995): الديمقراطية الفلسطينية في الممارسة، الطبعة الأولى. القدس.

٢٠. حمودة، م. (ب.ت): التنمية الاجتماعية. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

٢١. الحوراني، ف. (1990): الفكر السياسي الفلسطيني . دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

٢٢. حزب الشعب الفلسطيني (1998): البرنامج السياسي والنظام الداخلي. الطبعة الأولى، حزب الشعب، رام الله.

٢٣. الدجاني، م، الدجاني، م. (1998): الديمقراطية والتعددية السياسية. الطبعة الأولى. مطبوعات المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، القدس.

٢٤. سويطات، ن، جبر، ك. (2000): الحركة بين التطور والثبات. الطبعة الأولى. جنين.

٢٥. السعدي، غ. (1989): الأحزاب والحكم في إسرائيل. الطبعة الأولى، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان.

٢٦. شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (1997): التقرير السنوي لعام 1997، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، رام الله.

٢٧. الشريف، م. (1985): تاريخ فلسطين الاقتصادي والاجتماعي. دار ابن خلدون.

٢٨. صادق، هـ، عبد العال، ع. (1986): تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، الطبعة الأولى. الدار الجامعية، القاهرة.

٢٩. الصافي، ع. (1978): القاموس السياسي. الطبعة الثالثة. دار الفارابي، بغداد.

٣٠. 29 ألصوص، م. (2005): العولمة والتنمية البشرية. في: ج. حبش(محرر) دراسات في التنمية (ص ص 240-228). مطبعة أبو غوش، رام الله.

٣١. ظاهر، م. (1999): النهضة العربية و النهضة اليابانية، الطبعة الأولى، الكويت.

٣٢. عبد الشافي، ح، ألبرغوثي، م، الدقاق، أ. "ب.ت": المبادرة الوطنية الفلسطينية، (ب.ت). (م.م.ط)، فلسطين.

٣٣. العرسان، م. (2006): برنامج الاتصال وقضايا المشاركة المجتمعية. الأردن.

٣٤. (www.ersan@ammannet.net. 28-11-2006).

٣٥. عثمان، س، مرسومي، س. "ب.ت": تنمية المجتمع الريفي. منشورات وزارة التربية والتعليم العالي، جامعة الموصل، العراق.

٣٦. عبد الهادي، ع (2004): رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية. الطبعة الأولى. مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله.

٣٧. فلسطين، المجلس التشريعي الفلسطيني (1995): القانون الأساسي. المجلس التشريعي الفلسطيني.

٣٨. كامل، ن. (1982): الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، الطبعة الأولى. دار الفكر العربي. القاهرة.

٣٩. كيالي، ع. (محرر). (1989): موسوعة السياسة، ط2، ج1، ح، دار الشفق، 1989 كفر قرع. 7 أجزاء.

٤٠. كوهين، أ. (1988): الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني. ترجمة خالد الحسن. مطبعة القادسية، ألرام . القدس.

٤١. كرزم، ج. (1997): التنمية بالاعتماد على الذات. الطبعة الأولى، مركز العمل التنموي (معاً). رام الله.

٤٢. ميشال، ر. (1994): الأحزاب السياسية. ترجمة منير مخلوف. دار أبعاد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

٤٣. مركز دراسات الشرق الأوسط (1998): دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، الطبعة الثانية. مركز دراسات، عمان الشرق الأوسط.

٤٤. مركز دراسات الوحدة العربية (1992): المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، الطبعة الثانية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٤٥. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية (1999): المدنيات، الطبعة الثانية. مركز البحوث، نابلس.

٤٦. مؤسسة لجان العمل الصحي (2006): أي تنمية لفلسطين؟...ولماذا التنمية؟. مؤسسة لجان العمل الصحي، رام الله.

٤٧. محمد، س. (1998): التخطيط الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

٤٨. مركز دراسات الوحدة العربية (1989): الاقتصاد الفلسطيني، تحديات التنمية في ظل احتلال مديد، الطبعة الأولى. مركز الدراسات، بيروت.

٤٩. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني"ماس" (2005): نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني. الطبعة الأولى. ماس، رام الله.

٥٠. نواف، ع. (1997): نايف حواتمه يتحدث، الطبعة الثانية. دار الجليل للنشر والدراسات، عمان.

٥١. نخلة، خ. (2004): أسطورة التنمية في فلسطين. الطبعة الأولى، مؤسسة مواطن، رام الله.

٥٢. النمر، أ. (1975): تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ط 1، ج3 . مطبعة جمعية عمال المطابع التعاونية، 1975 ، 4 أجزاء

٥٣. هلال، ج. (1998): الحركة السياسية الفلسطينية بين الحكم الذاتي المجزأ والدولة العصية. الطبعة الأولى، مؤسسة مواطن، رام الله.

٥٤. هلال، ج. (2002): تكوين النخبة الفلسطينية منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. الطبعة الأولى المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.

٥٥. هيئة الموسوعة الفلسطيني ة (1984. أ): الموسوعة الفلسطينية، ط 1، ج2، ج4 هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984 دمشق. 4 أجزاء

٥٦. هلال، ج. (2006): التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني. الطبعة الأولى، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.

ملحق رقم (1)

أسماء من تمت مقابلتهم

رقم	ممثلو المؤسسات	رقم	ممثلو التنظيمات والأحزاب
1	فواز عبد الرحمن حماد	1	مازن زبري
2	مصدق الصانوري	2	عبد الناصر ابو عزيز
3	عروبه أبو بكر	3	رمزي فياض
4	رسال براهمة	4	رائد عباس
5	د . جميل الحمد	5	مصطفى ملحيس
6	حسين صوالحة	6	إبراهيم أبو السكر
7	عبد الوهاب حنايشة	7	خالد جرادات
8	عصام علاونة	8	محمد عطية
9	جندل صلاح	9	محمد محمود جرادات
10	ايمن ابو الرب	10	خالد الحاج
11	باير حمامدة	11	عبد الله قبها
12	وليد ابو مويس	12	عمر منصور
13	ايمان نزال	13	شامي الشامي
14	نجيب ابو عرب	14	عطا أبو رميلة
15	جمال الشاتي	15	جمال الصانوري
16	محمد العرميطي	16	جمال نزال
17	خولة عليان	17	نهاد ابو غوش
18	تيسير الزبري	18	صلاح الخواجا
19	نسيم ابو مالك	19	رمضان البطة
20	حسن الخطيب	20	عايد صبح
21	محمد البيروتي	21	احمد مسلملني
22	محمود صوافطة	22	جمال ابو عرة
23	يوسف غنام	23	رزق ابو ناصر
24	امجد احمد	24	كمال صبري
رقم	ممثلو المؤسسات	رقم	ممثلو للتنظيمات والأحزاب

25	جمال حبش	25	جمال برهم
26	عمر زيدان	26	سليم استيتية
27	انتصار السلمان	27	فايق كنعان
28	بسام النوباني	28	أبو احمد الشعبي
29	هاشم أبو الحسن	29	فتحي أبو زيد
30	حسام استيتية	30	جمال أبو عبيد

ملحق رقم (2)

بسم الله الرحمن الرحيم

الأسئلة الموحدة للمقابلات

س1 ما هو الدور الذي لعبته الأحزاب السياسية في مجال العمل التنموي الفلسطيني؟

س2 ما هي المعيقات الموضوعية المحلية التي تحد من قيام الأحزاب بدورها التنموي؟

س3 ما هو الدور المتوقع أن تلعبه الأحزاب الفلسطينية في العملية التنموية في المستقبل المنظور؟

س4 ما هي تأثيرات النخب القائدة للأحزاب الفلسطينية على البرامج التنموية لهذه الأحزاب؟

س5 ما هي الخطط الحزبية التي يمكنها أن تخلق حالة من الانسجام بين أطراف العملية التنموية؟

س6 ما هو الدور السياسي أو التمويلي الذي لعبته الجهات الخارجية المختلفة والمؤدية إلى قيام الأحزاب الفلسطينية عن القيام بدورها؟

س7 ما هي انعكاسات الصراع الحزبية على الخطط التنموية؟

س8 ما هي القوانين والنظم الضابطة والمنظمة لتشكيل الأحزاب ونشاطاتها في فلسطين؟

س9 هل تعمل الأحزاب الفلسطينية على موائمة برامجها وأفكارها بما يتناسب مع المتغيرات الفلسطينية الشاملة؟

س10 هل تقدم الأحزاب الفلسطينية المصلحة الوطنية الفلسطينية على المصالح الحزبية الضيقة؟

س11 ما هي الأولويات التنموية التي تهتم بها الأحزاب الفلسطينية؟

س12 ما هي السياسات التي يجب على الأحزاب الفلسطينية إتباعها لتحقيق المساهمة الجادة في التنمية الفلسطينية؟

س13 هل لديكم اقتراحات أو ملاحظات تودون ذكرها؟

ملحق رقم (3)

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة تحكيم استبانه

حضرة السيد: ..... المحترم.

تحيه وبعد:-

الموضوع: تحكيم استبانه بحثية.

أرجو التكرم بالموافقة على قبولكم تحكيم استبانه ميدانية مع الأساتذة الأفاضل:

1. د. عزام الصالح
2. د. ثمين هيجاوي
3. محلل إحصائي/ أ. مراد أبو الهيجا
4. مدقق لغوي/ أ. جمال حبش

ولكم جزيل الشكر والتقدير

ملحق رقم (4)

الأحزاب والفصائل السياسية الفلسطينية

قائمة الحركات والتنظيمات والأحزاب السياسية التي عرفتها الساحة الفلسطينية في الضفة والقطاع ما بعد تشكل منظمة التحرير1964				
اسم التنظيم السياسي/الحزب	**سنة التأسيس**	**الحضور على الأرض الفلسطينية**	**ملاحظات**	**أسباب عدم مقابلة شخصيات منه**
حركة التحرير الوطني الفلسطيني /فتح	1965	تتمتع بحضور قوي		
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	1967	تتمتع بحضور جيد		
الجبهة الشعبية –القيادة العامة	1982	تتمتع بحضور محدود		لم تتم مقابلة عناصر منها لصعوبة الاتصال
الحركة الوطنية للتغيير	1994	لا تتمتع بحضور على الارض	انشقت عن لجبهة الشعبية	لم تتم مقابلة أشخاص منها نتيجة صعوبة
جبهة التحرير العربية	1968	حضور ضعيف		
الجبهة العربية الفلسطينية	1969	حضور ضعيف	انفصلت عن جبهة التحرير العربية	اتصال سري مع أمين سرها
جبهة النضال الشعبي	1967	حضور متواضع		
حركة البناء الديمقراطي	1994	غير موجودة	أسسها السيد حيدر عبد الشافي	لم تتم مقابلة أشخاص لعدم فاعلية الحركة على الأرض
حركة المقاومة الاسلامية (حماس)	1987	تتمتع بحضور قوي على الارض		
حركة الخضر الفلسطينية	1995	غير موجودة على الارض		لم تتم مقابلة أي منها لعدم توفر نشاط
حركة الجهاد الإسلامي	1980	تتمتع بحضور ضعيف		
حزب الاتحاد الاسلامي	1996	غير موجود على الارض		لم تتم مقابلته لعدم توفر نشاط على الارض
حزب البعث العربي الاشتراكي	1947	حضور ضعيف وفردي		
حزب الخلاص الاسلامي	1995	لا يتمتع بحضور	قريب من حماس	لم تتم مقابلته لعدم توفر نشاط على الارض
حزب العهد الاسلامي	1995	لا يملك حضور		لم تتم مقابلته لعدم توفر نشاط على الارض
جبهة التحرير الفلسطينية	1976	حضور ضعيف على الارض الفلسطينية		
الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)	1990	حضور متواضع	انشقت عن الجبهة الديمقراطية	
حزب الشعل الفلسطيني(الحزب الشيوعي سابقا	1982	حضور متواضع		
الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين	1969	حضور متواضع	انشقت عن الجبة الشعبية لتحرير فلسطين	

قائمة الحركات والتنظيمات والأحزاب السياسية التي عرفتها الساحة الفلسطينية في الضفة والقطاع ما بعد تشكل منظمة التحرير1964				
اسم التنظيم السياسي/الحزب	**سنة التأسيس**	**الحضور على الأرض الفلسطينية**	**ملاحظات**	**أسباب عدم مقابلة شخصيات منه**
حزب التحرير الاسلامي	الخمسينات	حضور ضعيف ويميل الى السرية		
الجبهة ٱلإسلامية الفلسطينية	1995	غير موجودة	محاولة انشقاق عن حماس	لم تتم مقابلته لعدم توفر نشاط على الارض
حزب الميثاق الديمقراطي	2004	لاحضور على الارض		لم تتم مقابلته لعدم توفر نشاط على الارض
حركة المسار الوطني الاسلامي	1995	غير موجودة	محاولة انشقاق عن حماس	لم تتم مقابلته لعدم توفر نشاط على الارض
التجمع الديمقراطي الفلسطيني	2004	غير موجود على الارض		لم تتم مقابلته لعدم توفر نشاط على الارض
المبادرة الوطنية الفلسطينية	2003	حضور متواضع		
حزب فلسطين الديمقراطي	2004	غير موجود على الارض		لم تتم مقابلته لعدم توفر نشاط على الارض
حركة الجهاد الاسلامي(بيت المقدس)	1992	غير موجود على الارض		لم تتم مقابلته لعدم توفر نشاط على الارض
كتلة الطريق الثالث	2005	غير موجودة	كتلة لغايات انتخابية	لم تتم مقابلته لعدم توفر نشاط على الارض
حركة السلام الآن الفلسطينية	1995	غير موجودة		لم تتم مقابلته لعدم توفر نشاط على الارض

ملحق رقم (5)

ملخص لأهم ما احتوته البرامج السياسية للتنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية التي لديها برامج أو حتى توجهات عامة

أولاً: حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)

١. تحرير فلسطين وإقامة الدولة الفلسطينية التي يتمتع فيها الجميع بحقوق متساوية وفقا لقرارات الشرعية الدولية.
٢. ضمان الحريات والحقوق للمواطنين.
٣. الحفاظ على موقع متقدم في العمل النضالي.
٤. الحفاظ على علاقات جيدة مع الدول العربية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لها.
٥. الحفاظ على علاقات متينة مع كافة قوى التحرر في العالم.

ثانياً: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

١. انجاز حل ديمقراطي للقضية الوطنية وبما ينسجم مع قرارات الشرعية الدولية.
٢. دعوة حكومة إسرائيل للتفاوض من اجل حل عادل ودائم.
٣. تامين مقومات الصمود الاقتصادي للتحرر.
٤. تعزيز عملية التعبئة ضد الاحتلال وسياسته.
٥. تعزيز التعاون والالتحام مع جماهير الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1948.
٦. التعاون مع الأشّقاء العرب من أجل ضمان دعم العالم العربي لخيارات الشعب الفلسطيني.

ثالثاً: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

١. تحرير كامل التراب الوطني وإقامة الدولة.
٢. تعزيز صمود وكفاح الشعب الفلسطيني في داخل الأراضي المحتلة.
٣. تعزيز الدور النضالي للمرأة.
٤. العمل على تأكيد حقوق اللاجئين المدنية والسياسية.
٥. العمل على تعبئة الجماهير الفلسطينية والعربية لمعركة التحرير.
٦. الاهتمام بإقامة المؤسسات المختلفة في الداخل والخارج.
٧. العناية بالأطفال كجيل المستقبل.
٨. الدفاع عن حقوق الحركة الأسيرة والحركة الطلابية.

٩. حماية التراث والثقافة الفلسطينية.

رابعاً: الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني–فدا

١. إقامة الدولة وتحرير التراب الوطني.
٢. صيانة وحدة الشعب الفلسطيني.
٣. مواجهة الاستيطان وتهويد القدس.
٤. صيانة حقوق المرأة.
٥. تنظيم العلاقة بين السلطة والقوى السياسية.
٦. تحسين أداء السلطة التنفيذية.
٧. إقرار تشريعات مختلفة.
٨. تعزيز دور المجلس التشريعي.
٩. بناء مجتمع مدني تصان فيه الحقوق.
١٠. تطوير دور مؤسسات المجتمع المدني.
١١. رعاية وحماية الأطفال.

خامساً: حزب الخضر الفلسطيني

١. المحافظة على مصادر المياه وتحسين استغلالها.
٢. رعاية الشباب المرأة والطفل.
٣. زيادة الرقعة الخضراء.
٤. الاهتمام بالسياحة والآثار والمحافظة عليها.
٥. المحافظة على الشواطئ والمصادر والثروات الطبيعية.
٦. إيجاد بدائل نظيفة للطاقة.

سادساً: حركة المقاومة الإسلامية–حماس

١. تحرير فلسطين التاريخية ودحر الاحتلال عنها.
٢. إقامة دولة إسلامية في فلسطين.
٣. إقامة المؤسسات الدينية.
٤. الحفاظ على الطابع الديني في فلسطين.
٥. القبول بالمرحلية كخيار تكتيكي وعلى شكل هدنة.

سابعاً: حركة المسار الوطني الاسلامي

١. النهوض بالمؤسسات الإسلامية.
٢. الارتقاء بالشخصية الاسلامية الفلسطينية.
٣. إقامة مجتمع مدني فلسطيني يسوده الإسلام.

٤. النضال من اجل ترسيخ الدولة الفلسطينية.
٥. محاربة الفقر والبطالة والآفات الاجتماعية التي تضر بالمواطن.
٦. تطوير حقول رعاية المرأة والشباب والطفل وإصلاح وضع المرأة سياسياً وقانونياً.

ثامناً: الحركة الوطنية للتغيير

١. بناء الدولة بمؤسساتها المختلفة وفق معايير ديمقراطية ووطنية.
٢. الاعتراف المتبادل بحق الشعبين في الحياة.
٣. نقل مركز ثقل القيادة إلى الداخل من أجل تعزيز الانجازات.
٤. الحفاظ على منظمة التحرير كإطار جامع.

تاسعاً: حزب الخلاص الوطني

١. استكمال مشروع التحرر الوطني.
٢. بناء مجتمع يسوده السلم الاجتماعي.
٣. النهوض بدور المساجد التعبوي والتوعوي.
٤. تحصين المجتمع من الآفات الخطيرة.
٥. تطهير المؤسسات من كافة أشكال الفساد.
٦. بناء جيل الشباب.
٧. تمكين المرأة من مباشرة حقوقها.
٨. إرساء دعائم اقتصاد وطني على أسس من العدالة وتخليص الاقتصاد من حال التبعية.
٩. تحقيق الرفاه الاجتماعي للفرد والمجتمع.
١٠. تطوير العملية التعليمية والتربوية.

عاشراً: حزب الشعب الفلسطيني

١. إقامة الدولة في حدود الخامس من حزيران وتأمين حق العودة.
٢. بناء المجتمع الفلسطيني الديمقراطي الذي تترسخ فيه قيم الحرية والعدالة.
٣. النضال ضد سياسة العزل والحصار العسكرية والاستيطانية الإسرائيلية، وضد إغلاق مدينة القدس أمام شعبنا وإجراءات عزلها وتهويدها.
٤. الدفاع عن الحقوق الديمقراطية بكل تعبيراتها: التعددية السياسية، فصل السلطات ، حقوق التنظيم السياسي والمهني، المنظمات الأهلية، حق التعبير.
٥. التعاون والتنسيق مع القوى الإسرائيلية الراغبة في قيام سلام عادل والمناصرة للحقوق الوطنية الفلسطينية.
٦. استرداد جميع الحقوق المائية الفلسطينية في كافة الأحواض الجوفية.
٧. بناء المجتمع الفلسطيني الديمقراطي الذي تترسخ فيه قيم الحرية والعدالة.
٨. مساندة الحركة الأسيرة في الحصول على حقوقها وفي مقدمتها إطلاق سراح المعتقلين.

حادي عشر: الجبهة العربية الفلسطينية

١. استكمال عملية التحرر وإقامة الدولة.
٢. محاربة كافة أشكال الفساد.
٣. تفعيل المنظمة والحفاظ على وحدتها.
٤. تحقيق الوحدة العربية سياسياً واقتصادياً.
٥. تعزيز دور المرأة في بناء المجتمع الفلسطيني.
٦. المشاركة في كافة اللجان المنبثقة عن منظمة التحرير.

ثاني عشر: جبهة التحرير العربية

١. تحرير فلسطين وضرورة العمل العربي المشترك من أجل ذلك.

ثالث عشر: حزب البعث العربي

١. إقامة مجتمع عربي اشتراكي ديمقراطي.
٢. إقامة دولة عربية موحدة ومجردة من الحدود والتعامل مع الأقطار العربية الحالية كحالة مؤقتة.
٣. تحرير جميع الأراضي العربية من الاحتلال.

رابع عشر: المبادرة الوطنية (المبادرة الوطنية الفسلطينية)

١. إنهاء الاحتلال بكافة تجلياته وإقامة الدولة.
٢. الإفراج عن الأسرى في المعتقلات الإسرائيلية.
٣. مكافحة الفقر والبطالة.
٤. إصلاح أجهزة ومؤسسات السلطة.
٥. تعزيز مؤسسات المجتمع المدني.

خامس عشر: حركة الجهاد الإسلامي

١. تحرير كامل فلسطين، وتصفية الكيان الصهيوني، و إقامة حكم ا لإسلام على ارض فلسطين والذي يكفل تحقيق العدل والحرية والمساواة والشورى.
٢. تعبئة الجماهير الفلسطينية و إعدادها إعداداً جهادياً، عسكرياً وسياسياً، بكل الوسائل التربوية والتثقيفية والتنظيمية الممكنة، لتأهيلها للقيام بواجبها الجهادي تجاه فلسطين.
٣. استنهاض وحشد جماهير الأمة ا لإسلامية في كل مكان، وحثها على القيام بدورها التاريخي لخوض المعركة الفاصلة مع الكيان الصهيوني.
٤. العمل على توحيد الجهود ا لإسلامية الملتزمة باتجاه فلسطين، وتوطيد العلاقة مع الحركات الإسلامية والتحررية الصديقة في كافة أنحاء العالم.

٥. الدعوة إلى الإسلام بعقيدته وشريعته وآدابه، وإبلاغ تعاليمه نقية شاملة لقطاعات الشعب المختلفة، وإحياء رسالته

فهرس الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
1.3	التوزيع الجغرافي لعينة الدراسة	**53**
2.3	التوزيع الحزبي لعينة الدراسة	**54**
3.3	التوزيع المؤسساتي لعينة الدراسة	**55**
4.3	الصفة القيادية للمبحوثين	**56**
5.3	مجال نشاط عينة الدراسة من المؤسسات الأهلية	**57**
1.4	دور الأحزاب في العمل التنموي	**62**
2.4	معيقات الأحزاب عن العمل التنموي	**63**
3.4	دور الأحزاب التنموي في المستقبل المنظور	**65**
4.4	تأثير القيادات الحزبية على البرامج التنموية	**67**
5.4	الخطط الحزبية التنموية المؤدية إلى الانسجام بين الأحزاب	**68**
6.4	التأثير الخارجي على الأحزاب الفلسطينية	**70**
7.4	اثر الصراع الحزبي على الخطط التنموية	**72**
8.4	القوانين الفلسطينية المنظمة للأحزاب	**74**
9.4	قدرة الأحزاب على التلاؤم مع المتغيرات الفلسطينية	**76**
10.4	تقديم المصلحة الوطنية على الحزبية من قبل الأحزاب الفلسطينية	**78**
11.4	الأولويات التنموية للأحزاب الفلسطينية	**80**
12.4	السياسات التي تحقق مساهمة فعلية للأحزاب الفلسطينية في التنمية	**82**

فهرس الملاحق

رقم الملحق	وصف الملحق	الصفحة
1	المقابلات	94
2	أسئلة المقابلات	96
3	رسالة تحكيم الاستبانة	97
4	قائمة الأحزاب والفصائل والحركات السياسة الفلسطينية	98
5	ملخص لبرامج الأحزاب والفصائل والحركات السياسية الفلسطينية	100

فهرس المحتويات

الرقم	**الموضوع**	الصفحة
1	الغلاف	**.**
2	العنوان	**.**
3	الإجازة	**.**
4	الإهداء	**.**
5	إقرار	أ
6	شكر وعرفان	ب
7	تعريفات	ج
8	مختصرات	و
9	الملخص بالعربية	ح
10	الملخص بالانجليزية	ي
	الفصل الأول **مشكلة الدراسة وخلفيتها**	**(1-12)**
1.1	المقدمة	**1**
1.2	مشكلة الدراسة	**6**
1.3	مبررات الدراسة	**7**
1.4	هدف الدراسة	**7**
1.5	أهمية الدراسة	**8**
1.6	أسئلة الدراسة	**9**
1.7	منهجية الدراسة	**10**
1.7.1	المصادر الأولية	**11**
17.2	المصادر الثانوية	**11**
1.8	محددات الدراسة	**11**

	الفصل الثاني **الإطار النظري للدراسة**	**(13-60)**
2.1	مفهوم الحزب لغة واصطلاحا	**13**
2.2	نشأة الأحزاب	**15**
الرقم	**الموضوع**	الصفحة
2.3	أصناف الأحزاب	**17**
2.4	أهمية الأحزاب	**19**
2.5	مفهوم التنمية	**21**
2.5.1	أهمية التنمية وفوائدها	**23**
2.6	فلسطين والتنمية	**24**
2.6.1	المعيقات التنموية في فلسطين	**25**
2.6.2	المقومات التنموية الفلسطينية	**27**
2.7	دور الأحزاب الفلسطينية في العمل التنموي	**28**
2.8	الأدبيات السابقة	**37**
2.8.1	دراسة نقدية للأدبيات السابقة	**50**
3.1	**الفصل الثالث** **منهجية الدراسة**	**(51-60)**
3.1	تمهيد	**51**
3.2	منهجية الدراسة	**51**
3.3	منطقة الدراسة	**52**
3.4	مجتمع الدراسة	**53**
3.5	عينة الدراسة	**55**
3.6	خصائص عينة الدراسة	**56**
3.7	أداة الدراسة	**58**
3.8	صدق الأداة	**59**
3.9	ثبات أداة الدراسة	**59**
3.10	إجراءات تطبيق الدراسة	**60**
3.11	معالجة بيانات الدراسة	**60**

	الفصل الرابع **عرض وتحليل بيانات الدراسة**	**(61-83)**
4.1	تمهيد	**61**
4.2	عرض وتحليل بيانات الدراسة	**62**
4.2.1	عرض وتحليل إجابة سؤال رقم (1)	**62**
4.2.2	عرض وتحليل إجابة سؤال رقم (2)	**63**
4.2.3	عرض وتحليل إجابة سؤال رقم (3)	**65**
4.2.4	عرض وتحليل إجابة سؤال رقم (4)	**66**
4.2.5	عرض وتحليل إجابة سؤال رقم (5)	**68**
4.2.6	عرض وتحليل إجابة سؤال رقم (6)	**70**
4.2.7	عرض وتحليل إجابة سؤال رقم (7)	**71**
4.2.8	عرض وتحليل إجابة سؤال رقم (8)	**73**
4.2.9	عرض وتحليل إجابة سؤال رقم (9)	**75**
4.2.10	عرض وتحليل إجابة سؤال رقم (10)	**77**
4.2.11	عرض وتحليل إجابة سؤال رقم (11)	**79**
4.2.12	عرض وتحليل إجابة سؤال رقم (12)	**81**
	الفصل الخامس **الاستنتاجات والتوصيات**	**(84-88)**
5.1	الاستنتاجات	**84**
5.2	التوصيات	**86**
***	المراجع	**89**
***	الملاحق	**94**
***	فهرس الجداول	**104**
***	فهرس الملاحق	**105**
***	فهرس المحتويات	**106**

Abstract

This study was carried out on a study group constituted of political parties and factions that make up the overall political coalitions and parties in the west bank, Gaza Strip and Jerusalem. It included the duration extending from 1948 until 2005 and was executed in four courses.

In general, the study examines the influence of political parties over the Palestinian work; especially in the developmental and social fields and this is done throughout a random sample aiming at highlighting the importance of political parties' work upon the Palestinian developmental progress. Likewise, it aims at examining whether these policies and programs adopted by Palestinian factions and parties are successful in the developmental field. Also, the study inspects the positive or negative influence level of Palestinian factions upon development.

The study is based upon a study problem that resulted in research questions which were formed in accordance with the study problem and its justifications. The researcher has noticed that there is an ambiguous relationship between the development-related policies and programs of Palestinian parties and factions and the developmental progress in Palestine and the progress in developmental and social fields. The researcher has also noticed that this ambiguity in the relationship is based upon ambiguous reasons which forced him to question the efficiency of parties' policies and programs in the developmental work in Palestine.

The study employs the descriptive approach which uses the qualitative and quantative methods since this approach is suitable for the purpose of this study. There were interviews with 60 party officials who come from institutions belonging to the different Palestinian parties and which are located in the north of the West Bank. There were 30 interviews with party officials and another 30 interviews with managers, vice managers or executive board members of those institutions which are run, financed or affiliated to the parties representing the study group.

Additionally, there were interviews with numerous individuals experienced and specialized in the subject of the study which also depended on other available resources such as documents, records, publications of parties and related literature.

The study has concluded various findings. The Palestinian parties and factions adopt political programs more than developmental ones and this is due to the unique situation of Palestinians who are occupied and at the same time resisting occupation. Besides, the Palestinian parties and factions don't provide financial support nor do they reinforce the external relationships to support local developmental projects. Instead, each party or faction seeks financial aid to support their own interests. Furthermore, they don't adopt policies aiming at qualifying their members since the decision-making is restricted to those who are influential leaders.

As well, there were some other important findings showing that the leadership of these parties is of negative influence over the developmental programs. The only way to obtain a positive and constructive influence over development is the national

dialogue, the agreement of factions and parties on unified developmental objectives and the correct and comprehensive participation in developmental work in Palestine.

The study is concluded with a set of recommendations; the most important of which is the reconstruction of organizational and administrative frames of Palestinian parties and factions and holding national conferences, workshops and intensive symposiums on a national scale. The purpose is to create a national culture which may rise above the factional culture.
Also it was recommended that there should be training institutes providing parties' young supporters with training on the importance of united work. Also, such values need to be enhanced throughout courses in educational institutions. However, there are still many recommendations which all lead to improving the level of factional work to be involved in the general national work and to give the priority for best interest of the country rather than prioritizing factional interests.